جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

استخدام معيار الابلاغ المالي (IFRS) ١٣ لتعزيز جودة البيانات المالية وانعكاسه في قرارات المستثمرين

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في المحاسبة

من قبل الطالب

علي حامد بنيان الجبوري

بإشراف

أ.م.د امل محمد سلمان التميمي

١٤٤٤ هـ

٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)

صدق الله العلي العظيم

(سورة العلق: الآيات ١-٥)

إقرارُ المقوّم اللغويّ

أشهد أنّ رسالة الماجستير الموسومة بـ (استخدام معيار الابلاغ المالي (IFRS)13 لتعزيز جودة البيانات المالية وانعكاسه على قرارات المستثمرين) للطالب (علي حامد بنيان الجبوري).قد تمّتْ مراجعتها لغويّا من قِبَلي، وصُحّحَ ما ورد فيها من أغلاطٍ لغوية وطباعية وتعبيرية. وبذلك أصبحتْ مؤهلة للمناقشة بقدْر تعلّق الأمر بسلامة الأسلوب وصحّة التعبير.

الدكتور علاوي كاظم كشيش

2023 / 1 / ١٧

اقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(**استخدام معيار الابلاغ المالي (IFRS) 13 لتعزيز جودة البيانات المالية وانعكاسه في قرارات المستثمرين**) والتي تقدم بها الطالب (**علي حامد بنيان الجبوري**) قد جرى تحت إشرافي في كلية الأدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، وهو جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة.

المشرف

أ.م.د امل محمد سلمان التميمي

2023 / ١٠ / ١

توصية السيد رئيس القسم

بناءً على توصية الاستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة

أ. د أسعد محمد علي وهاب العواد

رئيس قسم المحاسبة

2023 / /

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ(استخدام معيار الابلاغ المالي (IFRS) 13 لتعزيز جودة البيانات المالية وانعكاسه في قرارات المستثمرين) المقدمة من الطالب (**علي حامد بنيان الجبوري**) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا إنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة بتقدير (جيد جدا عالي).

ا.م.د حسين عمران الرفاعي	ا.م.د أزهر صبحي الجبوري	ا.م.د خديجة جمعة مطر
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد	جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد	الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد
(عضوا)	(عضوا)	(رئيسا)

أ.م.د امل محمد سلمان التميمي

(عضواً ومشرفاً)

اقـــــرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير/ قسم المحاسبة / للطالب علي حامد بنيان) الموسومة بـ (استخدام معيار الابلاغ المالي (IFRS) 13 لتعزيز جودة البيانات المالية وانعكاسه في قرارات المستثمرين) أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ. د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

/ / 2023

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الادارة والاقتصاد

/ / 2023

الإهداء

تم انجاز هذا البحث بتوفيق الله عز وجل ويشرفني ان أتقدم بإهدائه الى من كانوا وراءه وهم كالاتي:

من جادوا بالغالي والنفيس في سبيل الله وفي سبيل العراق العظيم من كان لهم الفضل الأكبر لوجودنا الان

شهداء الوطن الغالي العراق

تغمدهم الله بفسيح جناته

من اخذوا بيدي وكانوا ولازالوا منبع العطاء والحنان، الأوائل في درب الكفاح لم يدخروا جهدا ولم يتركوني في دعائهم وصلواتهم وعونهم لي في كل صغيرة وكبيرة في سبيل وصولي لما انا عليه.

ابي الغالي وامي الحنونة

الى عطايا الله والسند والعضد ومن كانوا معي دائما كتفا بكتف في السراء والضراء فهنيئا لي بهم

اخوتي واخواتي

الى شريكتي في الله والصديقة ورفيقة الدرب من اعطتني الامل عندما كنت أفقده ومن أضاءت لي شموع الدرب عندما كانت تنطفئ حاضرة مبتسمة مشرقة في جميع الظروف والاوقات سيئتها قبل جميلها

زوجتي الغالية

الى الامل القادم والفرحة المستمرة وهبة السماء وكما اعطى الله جل وعلا للأرض قمرا واحدا ليضيئها فقد اعطاني مشكورا قمرين ليضيئا حياتي.

اولادي الأحباء

ابني ذو الفقار - وابنتي جوان

الى كل الذين صادفتهم في طريق حياتي وكانوا عونا لي بفعل او كلمة او إحساسا.

لهم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

الشكر والامتنان

ابدأ بالشكر لله سبحانه وتعالى على وافر نعمائه الحمد له والشكر لله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه والحمد لله رب العالمين دائما وابدا والصلاة على سيدنا ونبينا وشفيعنا محمد خاتم النبيين وعلى إله الطيبين الطاهرين. ومن لم ينسى فضل الخالق وشكره لم ينس المخلوق.

ووجوب اعترافي بالفضل لأهله لذا أتقدم بكل معاني الوفاء والشكر الى الأستاذ المساعد الدكتور (امل محمد سلمان التميمي) لتفضلها بالموافقة على الاشراف على هذا البحث ولما تكبدته من وقت طويل ومتابعة مستمرة ولم تبخل على من نصائحها وارشاداتها التي كان لها الأثر الكبير في الاسهام في انجاز هذا العمل فجزاها الله عني خير جزاء المحسنين.

واتقدم بشكر خاص يملأه الشكر والاحترام والامتنان والعرفان الى رئيس قسم المحاسبة الأستاذ الدكتور (اسعد محمد علي وهاب العواد) الذي كان له الأثر البالغ والكبير لإتمام دراستي لما كانت له من روح علمية ودعم مستمر لا محدود ونصائح وارشادات ومتابعة طوال رحلة البحث فجزاه الله خير جزاء المحسنين.

كما أتقدم بالشكر والامتنان اللامتناه الى الأساتذة المحترمين الذين أشرفوا علينا خلال مدة برنامج الماجستير لما قدموا لنا من العلوم الغزيرة فضلا عن الروح الطيبة التي لامسناها منهم التي كان لها الأثر الكبير فجزاهم الله عنا أفضل جزاء المحسنين.

واخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور (صلاح مهدي جواد الكواز) والأستاذ الدكتور (محمد حسين كاظم الجبوري) والأستاذ المساعد الدكتور (جاسم عيدان براك المعموري) والأستاذ المساعد الدكتور (محمد فاضل نعمة الياسري) والمدرس الدكتور (حسام محمد علي العويد).

كما اتقدم بالشكر والامتنان الى السادة رئيس لجنة المناقشة واعضاءها المحترمون لتفضلهم بقبول المناقشة ولما تحملوه من عناء في سبيل إتمام البحث ومراجعته وتقويمه وابداء آرائهم وملاحظاتهم التي ماهي الا زيادة قوة ورصانة للبحث.

كما اشكر كل من الأستاذ الجليل المحترم المقوم اللغوي وأيضا الأستاذ المحترم المقوم العلمي لمدى ما تجشموا عناء الاسهام العلمي للبحث ف وفقهم الله وجزاهم الله خير جزاء المحسنين.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور (علي حمود التميمي) الذي كان أحد الاعمدة الرئيسية لهذا العمل بما قدمه من نصائح وارشادات قيمة في الجانب الاحصائي للبحث فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين.

ولا أنسي استاذي الدكتور (موفق كاظم الحسناوي) امين سر جامعة كربلاء المحترم الذي كان له الدور الكبير في إتمام هذا العمل بما قدمه من نصائح وارشادات ومساعدة قيمة للبحث فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين.

ولا يفوتني ان اشكر جميع زملائي في مرحلة الماجستير وكل من ساندني وقدم لي المعونة والنصح من الأصدقاء والزملاء جميعا فجزاهم الله عني خيراً.

وفي الختام اسأل الله العلي العظيم أن أكون قد وفقت في هذا العمل وان يجزيني به الجزاء الاوفر ويجعله عملاً صالحاً مقبولا آنه على كل شيء قدير.

الباحث

ثبت المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	ا
الاهداء	ز
شكر وامتنان	ح-ط
ثبت المحتويات	ي-ك
ثبت الاشكال	ل
ثبت الجداول	م-ن-س
ثبت المختصرات	ع
ثبت الملاحق	ف
المستخلص	د-ذ
المقدمة	١
الفصل الأول: دراسات سابقة ومنهجية البحث	٢-١٥
المبحث الأول: دراسات سابقة	٢-١١
المبحث الثاني: منهجية البحث	١٢-١٥
الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث	١٦-٧٥
المبحث الأول: القيمة العادلة ومعيار الابلاغ المالي (IFRS13)	١٦-٤٣
المبحث الثاني: معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) وجودة البيانات المالية	٤٤-٦٤
المبحث الثالث: انعكاس استعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) على قرارات المستثمرين	٦٥-٧٥
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي	٧٦-١٢٦
المبحث الأول: التحليل الاولي للبيانات	٧٦-٨٣
المبحث الثاني: التحليل الاحصائي: الخصائص السيكو مترية للمقياس (الصدق والثبات)	٨٤-١٠٦
المبحث الثالث: التحليل الوصفي وعرض وتحليل النتائج في ضوء إجابات العينة المبحوثة	١٠٧-١٢٤
المبحث الرابع: اختبار فرضيات البحث	١٢٥-١٣٥
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	١٣٦-١٤٠
المبحث الأول: الاستنتاجات	١٣٧-١٣٨
المبحث الثاني: التوصيات	١٣٩-١٤٠
المصادر	١٤١-١٦٠
الملاحق	-

ثبت الاشكال

الرقم	محتوى الشكل	الصفحة
١-١	المخطط الفرضي للبحث	١٥
٢-1	أساليب قياس القيمة العادلة	٢٦
٢-٢	العناصر التي شملها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13	٣١
٢-٣	أساليب التقييم بالقيمة العادلة	٣٧
٢-٤	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	٤٠
٢-٥	معايير تحقق جودة معلومات المحاسبية	٤٩
٢-٦	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	٥١
٣-١	توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي	٧٨
٣-٢	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	٧٩
٣-٣	توزيع افراد العينة حسب المستوى العلمي	٨٠
٣-٤	توزيع الأفراد عينة الاستبيان حسب التخصص الأكاديمي	٨٢
٣-٥	توزيع الافراد عينة الاستبيان حسب سنوات الخبرة	٨٣
٣-٦	التوزيع الاعتدالي لدرجات افراد العينة على مقياس القيمة العادلة	٨٨
٣-٧	التوزيع الاعتدالي لدرجات افراد العينة على مقياس جودة البيانات	٩٣
٣-٨	التوزيع الاعتدالي لدرجات افراد العينة على مقياس قرارات المستثمرين	٩٧
٣-٩	درجات التوزيع الاعتدالي لجودة البيانات	١٣٠
٣-١٠	درجات للتوزيع الاعتدالي قرارات المستثمرين	١٣٢

ثبت الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١-١	ملخص استمارة الاستبانة	١٤
١-٣	عينة البحث والموزع من الاستبانات على المصارف والمستثمرين	٧٦
3-٢	درجات مقياس ليكرت الخماسي والوسط الافتراضي له	٧٧
3-٣	توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي	٧٧
3-٤	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	٧٨
3-٥	توزيع الأفراد عينة الاستبيان حسب المستوى العلمي	٨٠
3-٦	توزيع الأفراد عينة الاستبيان حسب التخصص العلمي (الأكاديمي)	٨١
3-٧	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	٨٣
3-٨	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية المحسوبة لفقرات مقياس القيمة العادلة	٨٥
3-٩	العلاقة الارتباطية بين الفقرة والدرجة لمقياس القيمة العادلة	٨٧
3-١٠	المؤشرات الإحصائية لمقياس القيمة العادلة	٨٨
3-١١	اختبار كولمجروف - سميرنوف لمعرفة التوزيع الطبيعي لمقياس القيمة العادلة	٨٩
3-١٢	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية المحسوبة لفقرات مقياس جودة البيانات	٩٠
3-١٣	العلاقة الارتباطية بين الفقرة والدرجة لمقياس جودة البيانات	٩١
3-١٤	المؤشرات الإحصائية لمقياس جودة البيانات	٩٢
3-١٥	اختبار كولمجروف - سميرنوف لمعرفة التوزيع الطبيعي لمقياس جودة البيانات	٩٣
3-١٦	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية المحسوبة لفقرات مقياس قرار المستثمرين	٩٤
3-١٧	العلاقة الارتباطية بين الفقرة والدرجة لمقياس قرارات المستثمرين	٩٥
3-١٨	المؤشرات الإحصائية لمقياس قرارات المستثمرين	٩٦
3-١٩	اختبار كولمجروف - سميرنوف لمعرفة التوزيع الطبيعي لمقياس قرارات المستثمرين	٩٧

٣-٢٠	استجابة افراد عينة الاستبيان لفقرات المحور الأول (أسلوب القياس وفق محاسبة القيمة العادلة)	١٠٧
٣-٢١	استجابة افراد عينة الاستبيان لفقرات المحور الثاني (أسلوب القياس وفق القيمة العادلة وعلاقته بجودة المالية)	١١١
٣-٢٢	استجابة افراد عينة الاستبيان لفقرات المحور الثالث (محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالمستثمرين)	١١٤
٣-٢٣	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوسط الفرضي وقيم (T) للقيمة العادلة	١٢٥
٣-٢٤	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوسط الفرضي وقيم (T) لجودة البيانات	١٢٦
٣-٢٥	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوسط الفرضي وقيم (T) لقرار المستثمرين	١٢٧
٣-٢٦	معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح والخطأ المعياري لجودة البيانات	١٢٨
٣-٢٧	تحليل الانحدار البسيط لجودة البيانات	١٢٨
٣-٢٨	اسهام القيمة العادلة في جودة البيانات	١٢٩
٣-٢٩	معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح والخطأ المعياري قرارات المستثمرين	١٣٠
٣-٣٠	تحليل التباين لمعامل الانحدار قرارات المستثمرين	١٣١
٣-٣١	اسهام القيمة العادلة في قرارات المستثمرين	١٣١
٣-٣٢	العلاقات الارتباطية بين القيمة العادلة وجودة البيانات المالية وقرارات المستثمرين .	١٣٥

ثبت
المختصرات

الاختصار	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية
IFRS	معايير الإبلاغ المالي الدولية	International Financial Reporting Standards
FABS	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية	American Financial Accounting Standards Board
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board
ASC	لجنة المعايير المحاسبية	Accounting Standards Committee
IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية	International accounting standards committee
IAS	معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين	International Federation of Accountants

ثبت الملاحق

الرقم الملحق	الملحق	الصفحة
الملحق (1)	استبانة البحث	I
الملحق (2)	قائمة أسماء المحكمين	II

المستخلص

هدف هذا البحث الى تحقيق عدة اهداف أهمها بيان دور تطبيق واستعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) لتعزيز جودة البيانات المالية من خلال توفيره معلومات محاسبية تتصف بالعدالة في تصوير القوائم المالية وتحديد أثر التقارير المالية المبنية وفق معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) على دقة المعلومات المالية المقدمة الى المستثمرين مما يؤدى الى مساعدهم في اصدار قراراتهم الاستثمارية، ولتحقيق أهداف البحث فقد تم اعتماد مصادر أولية، وتتمثل من خلال الكتب والتقارير المنشورة ، والمراجع والدراسات النظرية والتجريبية والأبحاث والدوريات، ومصادر ثانوية وذلك بإعداد وتطوير استبانة علمية محكمة من خلال اتباع المنهج الاستنباطي و تتبع الدراسات السابقة لصياغة الفرضيات واختبارها والمنهج التحليلي والوصفي لجمع وتحليل البيانات قام البحث باستعمال برنامج التحليل الاحصائي (spss) بتحليل إحصائي (١٥٠)استبانة، تشكل ما نسبته(93.75%)من إعداد الاستبانات الإجمالي الموزعة والبالغة (١٦٠) استبانة حيث تكون أفراد مجتمع البحث من مجموعة من فروع المصارف الاهلية العراقية وعددها ٦ مصرفا،إضافة الى المستثمرين داخل مقر سوق العراق للأوراق المالية وقد تم اختيار عينة البحث من الموظفين العاملين في تلك المصارف والمعنيين في مجال البحث إضافة الى المستثمرين ورجال الاعمال في سوق العراق للأوراق المالية اختبرت الدراسة عدة فرضيات كانت متفرعة من فرضية رئيسية مفادها "أن تنشيط القياس بالقيمة العادلة في القوائم المالية باستعمال معيار الابلاغ المالي (IFRS13) يقود الى الحصول على بيانات مالية أكثر جودة، وهذا بدوره له الأثر في دعم ومساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم "أظهرت استنتاجات البحث أن هناك أثر إيجابي للقياس باستعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS)على جودة البيانات المالية وتعد ضرورة حتمية له في الوقت الحاضر والمستقبل في ظل تزايد معدلات التضخم وتغيرات الأسعار والتطورات التكنلوجية المتسارعة ، كما توصل الى انه يؤثر القياس باستعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS)إيجابيا على قرارات المستثمرين حيث ان المعلومات المالية المتحصلة جراء عملية استعماله أكثر جودة بالنسبة لهم مما يؤدي الى ترشيد وتصويب في قراراتهم.

المقدمة Introduction

يساعد الإفصاح في المعلومات المالية متخذي القرار الاستثماري على تقييم الوضع المالي ونتائج الأعمال التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية، وقد زادت قيمة الإفصاح نتيجة إصدار تشريعات تضمن حقوق المستثمرين. وأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية متطلبات الإفصاح، لذا يجب أن يكون الإفصاح كافياً للقيمة العادلة بحيث يتناسب مع الممولين الحاليين والمحتملين.

لهذا السبب من الضروري الوصول إلى متطلبات المحاسبة الحديثة الموجهة نحو القيمة العادلة، لمعرفة الأسباب التي أدت إلى هذا الاتجاه وتوليد التأثيرات التي ستنعكس على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن المعلومات الصادرة ويتم الكشف عنها في القوائم المالية يتم تعريفها بالصدق والاعتمادية بحيث تكون مناسبة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

ظهرت بالفعل الكثير من المنظمات المتخصصة التي تدعو لاستعمال القيمة العادلة مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لتوفير وتغيير العديد من معايير المحاسبة التي تركز في مادتها على القيمة العادلة، وبدأت المنظمات بالفعل في البحث عن خيارات جديدة في أساليب القياس لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق أسلوب الكلفة التاريخية، حيث تم التحول إلى فكرة القيمة العادلة، والتي أصبحت في الواقع أساسًا وخطوة مهمة في القياس في القوائم المالية. كان هذا التحول واضحًا في معظم متطلبات المحاسبة الدولية، والتي سُميت فيما بعد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) .

وظهرت الحاجة لأنواع جديدة من المعلومات التي يمكن لمحترفي المحاسبة تقديمها للمستفيدين من بيانات التقارير المالية. وقد نتج عن ذلك تطوير نوع من الخدمة التي يمكن للمحاسبين أداؤها، وهي خدمة إعطاء الثقة والمصداقية للقوائم المالية. حيث يبحث المحاسبون عن تطوير جودة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستفيدين. تنبع أهمية البحث من حقيقة أن المعلومات المالية لها أهمية كبيرة في إجراءات اتخاذ القرار، فهي الدليل الرئيسي لتحديد مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها، فضلا عن ذلك الانتقادات الكثيرة بعدم ملاءمة المعلومات المالية المتحصلة على أساس مبدأ الكلفة التاريخية.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الرسالة لتلقي الضوء على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) وايضاح وإبراز مدى قدرته على تقديم بيانات مالية أكثر جودة مما يؤثر على مستخدمي مخرجات قوائمه في ترشيد وتصويب قراراتهم.

وتضمن البحث أربعة فصول: الفصل الأول وتكون من مبحثين، الأول اختص بدراسات سابقة التي تحدثت عن واحد او أكثر من متغيراته فيما اختص المبحث الثاني بمنهجية البحث، الإطار النظري للدراسة جاء في الفصل الثاني، وتكون من ثلاثة مباحث، تناول الأول القياس المحاسبي متطرقا لأسلوب القيمة العادلة بالقياس والمعايير التي جاءت بها خاصة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.(IFRS 13)

اما المبحث الثاني فقد أختص بجودة المعلومات المالية ومن ثم جاء المبحث الثالث ليتناول قرارات المستثمرين وعلاقتها بالقيمة العادلة متمثلة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13).

أما الفصل الثالث فقد تضمن الجزء العملي من البحث من خلال تحليل الاستبانة واستعمال الأسلوب الاحصائي لاختبار الفروض والخروج بنتائج الدراسة بينما جاء الفصل الرابع بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها البحث.

الفصل الأول

دراسات سابقة ومنهجية البحث

المبحث الأول

دراسات سابقة

المبحث الثاني

منهجية البحث

المبحث الأول

دراسات سابقة

previous studies

يستعرض هذا المبحث بعض الدراسات الأجنبية والعربية ذات العلاقة بواحد او أكثر من متغيرات البحث التي تسنى للباحث الاطلاع عليها خلال فترة البحث، والتي من خلالها توصل الى تحديد مشكلة البحث ووضع المنهجية التي رآها مناسبة للبحث، وكما يلي:

أولا: الدراسات العراقية

١	**السعبري، وآخرون، ٢٠١٠**
عنوان البحث	**أثر استعمال القيمة العادلة في مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية العراقية**
عينة البحث	**أجريت الدراسة على عينة من الأكاديميين والخبراء والوسطاء الماليين في العراق**
نوع البحث	**بحث منشور**
هدف البحث	**١-بيان العلاقة بين معلومات القيمة العادلة، ومؤشرات الأداء المالي. ٢- تسليط الضوء على مشكلات القياس القائمة على التكلفة التاريخية، بصفتها تمهد الطريق الى ضرورة التوجه نحو منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي. ٣-التعريف بمحاسبة القيمة العادلة بشكل عام، من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع، والأسس العلمية التي تقوم على تحليل العلاقة بين استعمال القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي.**
أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث	**ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة: وجود أثر إيجابي لتطبيق القيمة العادلة في مؤشرات الأداء المالي.**
منهج البحث	**المنهج الوصفي التحليلي**

٢	**الكرطاني، ٢٠١٥**
عنوان البحث	**الإفصاح عن القيمة العادلة ودوره في جودة المعلومات المحاسبية**
عينة البحث	**شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعينة البحث شركة دار السلام للتأمين.**

نوع البحث	جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
هدف البحث	أولاً: توضيح مفهوم وأهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي. ثانياً: تسليط الضوء على مفهوم وأهمية القيمة العادلة للموجودات الثابتة. ثالثاً: الوقوف على الأسباب التي دعت لاستعمال القيمة العادلة. رابعاً: بيان أهمية انعكاسات القيمة العادلة للموجودات الثابتة على جودة المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات في البيئة المحاسبية العراقية.
أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث	النتائج التي تم الوصول إليها هي أن استعمال القيمة العادلة في القياس يعد أكثر ملائمة وأقرب للواقع منه في القياس على أساس التكلفة التاريخية، استند البحث في تطبيق قياس القيمة العادلة وذلك بإعادة تقييم الموجودات الثابتة (العقارات والمصانع والمعدات) بموجب مدخل القيمة السوقية (العادلة)، بشأن أثبات عملية القياس ومدى ملاءمتها للبيئة العراقية.
منهج البحث	بحث تطبيقي في شركة دار السلام للتأمين

٣	الكرعاوي، ٢٠١٩
عنوان البحث	القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية
عينة البحث	توزيع قائمة فحص لمعرفة مدى اطلاع المستثمرين على المعايير (IFRS) والمتضمنة معيار القيمة العادلة.
نوع البحث	رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد-جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في المحاسبة.
هدف البحث	توضيح تأثير تطبيق القياس بالقيمة العادلة في تحقيق شفافية الإبلاغ المالي وانعكاس تطبيقه في الوحدات الاقتصادية العراقية على تحقيق شفافية القوائم المالية.
أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث	أن مستوى شفافية القوائم المالية عند القياس بالقيمة العادلة أعلى من مستوى الشفافية عند القياس بالكلفة التاريخية، وتعد أساساً مهماً لقياس عناصر القوائم المالية.
منهج البحث	١-اتبع الاسلوب الاستطلاعي لأثبات وجود علاقة بين القياس بالقيمة العادلة ومستوى شفافية القوائم المالية. ٢-قياس مؤشرات الشفافية على وفق مؤشر (S&P) في مصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري

ثانيا: دراسات عربية

٤	النجار، ٢٠١٣
عنوان البحث	أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية
عينة البحث	أجريت الدراسة على عينة من المديرين الماليين ومدققي الحسابات الخارجيين
نوع البحث	بحث منشور في المجلة الأردنية في ادارة الاعمال المجلد ٩ العدد٣ (٢٠١٣)
هدف البحث	١- بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ومدى ملاءمتها، ٢-تحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية
أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث	١-أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية، المعلومات الواردة في قوائمها المالية وملاءمتها ٢-أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة يواجه الكثير من المعوقات منها: عدم توافر أسواق نشطة ملاءمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في فلسطين
منهج البحث	دراسة تطبيقية

٥	الجسار، ٢٠١٤
عنوان البحث	ملاءمة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية.
عينة البحث	وتألفت عينة الدراسة من مجموعة من المصارف الكويتية
نوع البحث	رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط الأردنية وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير.
هدف البحث	١- بيان مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان من قبل البنوك التجاريةالكويتية. ٢- والتعرف على مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المحاسبية ملاءمة لمتخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية. ٣- والتعرف على المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الائتمان في البنوك الكويتية عند تحليل بنود مالية تم قياسها بالقيمة العادلة.
أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث	ومن اهم نتائج هذه الدراسة ان النتيجة ايجابية نحو فقرات مدى مساهمة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملاءمة لمتخذي قرار المنح في البنوك

	التجارية الكويتية
منهج البحث	المنهج الوصفي

٦	دنون، ٢٠١٥
عنوان البحث	أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الاردنية.
عينة البحث	عينة الدراسة مكونة من المدراء الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في البنوك التجارية الاردنية
نوع البحث	رسالة ماجستير منشورة في جامعة الزرقاء
هدف البحث	هدفت الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية حيث تعد محاسبة القيمة العادلة من أحدث المقاييس المحاسبية المستخدمة ُ للبنوك التجارية الأردنية
أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث	١-وجود أثر كبير بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للبنوك التجارية الاردنية، ٢- لا يوجد أثر بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، ٣- يوجد أثر للمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات المستثمرين.
منهج البحث	المنهج الوصفي التحليلي

ثالثا: دراسات اجنبية

٧	Fteini et al. ,2013
عنوان البحث	Fair Value Accounting and Earning Quality Listed Real Estate Companies in Sweden محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح في الشركات العقارية المدرجة في السويد
عينة البحث	أجريت الدراسة في السويد، على الشركات العقارية المدرجة في سوق السويد للأوراق المالية للفترة من إبريل، وحتى يونيو ٢٠١٣.
هدف البحث	هدفت الدراسة إلى التحقق مما إذا كانت القيمة العادلة قد اسهمت في جودة الأرباح للشركات العقارية المدرجة في السويد
أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث	أن المديرين الماليين للشركات يعتقدون أن محاسبة القيمة العادلة تسهم في تحسين نوعية الأرباح في شركاتهم

منهج البحث	استخدم البحث الكمي، وتصميم استبانة

٨	(Šodana, 2015)
عنوان البحث	The impact of fair Val accounting on earnings quality in eastern European countries تأثير محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح في دول أوروبا الشرقية
عينة البحث	أجريت هذه الدراسة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ على الشركات (البنوك) العاملة في بلدان أوروبا الشرقية.
هدف البحث	هدفت الدراسة إلى بيان أثر استعمال القيمة العادلة في جودة و وتأثيرها على الأرباح للشركات والبنوك العاملة في بلدان اقتصاديات ها نامية، وعرضة للتلاعب الإداري بالأرباح وإدارتها، في أوروبا الشرقية كونها دولا بخلاف الحال في دول القانون التي تمتلك اقتصاديات قوية، مثل أوروبا، وأمريكا، واليابان، واستراليا.
أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث	ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن كلاً من الشركات والبنوك العاملة في أوروبا الشرقية لديها جودة بيانات وأرباح منخفضة، عند استعمالها للقيمة العادلة.
منهج البحث	استخدم الأسلوب التحليلي في الدراسة

٩	Goncharov, 2015
عنوان البحث	Fair Value Accounting Earnings Volatility and Stock Price Volatility. تقلبات أرباح محاسبة القيمة العادلة وتقلب أسعار الأسهم.
عينة البحث	جريت الدراسة على قائمة من ٥٩٤ مشاهدة، ل ١٥٥ شركة عاملة في المملكة المتحدة، في الفترة الممتدة من ١٩٩١ حتى ٢٠١٣.
هدف البحث	هدفت الدراسة إلى بيان أثر القيمة العادلة في تقلب الأرباح، وتقلب سعر السهم، وأثر ذلك في قرارات المستثمرين.
أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث	ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود أثر بين استعمال القيمة العادلة في تقلب الأرباح ومن ثم فإن تأثر أسعار الأسهم تتأثر بهذا التقلب.
منهج البحث	استخدم الأسلوب التحليلي في هذه الدراسة

١٠	(Evelin Hinestroza & Gustaf Pettersson Norin,2016)
عنوان البحث	Fair Value Disclosure Requirements-A study of Investment property valuations in Sweden before and after IFRS 13. متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة ـ دراسة عن تثمين العقارات الاستثمارية في السويد قبل وبعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣.
عينة البحث	تألفت الدراسة من عينة من ٩٠تقريرًا ماليًا من ١٥شركة عقارا ت عامة في السويد قبل وبعد (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية .١٣) . مقارنة التقارير المالية خلال الفترة ـ٢٠١٠ الى ٢٠١٥ قبل وبعد تطبيق المعيار.
نوع البحث	-*رسالة ماجستير منشورة في جامعة اوميو للإدارة والاعمال
هدف البحث	١ـ توضيح عمل معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) في السويد وتحليل نتائج العمل به. ٢ـ توضيح دور المدقق فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة. ٣ـ توضيح والقاء الضوء على متطلبا ت الإفصاح عن معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) في الاتحاد الأوروبي ٤ـ دراسة مدى اتباع الشركات العقارية السويدية العامة متطلبا ت الإفصاح الجديدة بموجب معيار الابلاغ المالي (IFRS13) (محاسبة القيمة العادلة) ٥ـ الوصف من منظور المستثمر لكيفية تأثير المتطلبات الجديدة على قراراتهم المالية.
أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث	١ـأن الامتثال العام لشركا ت العقارات ت العامة في السويد كان مرتفعا ٢ـأن جودة الإفصاح قد زادت بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية .١٣ومع ذلك، لم يتم استيفاء جميع متطلبا ت الإفصاح. ٣ـأظهر ت نتائج الجزء النوعي من الدراسة أن جميع المشاركين يعتبرون أن المدققين لديهم معرفة كافية بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية .١٣ ٤ـادعى المشاركون أن تغيير متطلبا ت الإفصاح لها تأثير ضئيل على القرارات المالية للمستثمرين.
منهج البحث	تم اتباع نهج مختلط بواسطة منهج الاحصاء الوصفي وتم حسا ب متطلبا ت الإفصاح لاحقا وفقا لمؤشر إفصاح غير مرجح ثم اختبارها مقابل فرضية بمساعدة ويلكوكسون المتطابق تم إجراء تحليل لتقارير التدقيق من أجل استنتاج ما إذا كان المدقق قد ترك رأيًا معدلا أم لا. من أجل تعزيز هذا الجزء المحدد من الدراسة، تم إجراء طريقة نوعية للحصول على وجهة نظر الخبير فيما يتعلق بالمتطلبات الجديدة وكذلك كيفية تأثر المستثمرين. وتمت مقابلة أربعة مدققين من أجل الحصول على هذه المعلومات ولكن ايضا للحصول على

	رؤية أفضل فيما يتعلق بوجهة نظر المستثمرين.

١١	Nadia Alves de Sousa, et al,2020
عنوان البحث	The relevance of the fair value of derivatives in financial institutions after the adoption of IFRS أهمية القيمة العادلة للمشتقات في المؤسسات المالية بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
عينة البحث	استخدم تقنية لوحة و وأجرينا اختبارات اللياقة من أجل تقدير أفضل. تم اختيار ٢٠مؤسسة مالية برازيلية يتم تداول أسهمها في. FBOVESPA & BMبالنسبة للبلدان الأخرى ،تم تحليل المؤسسات في قاعدة بيانات بلومبيرج ،بإجمالي ١٤٠سلطة قضائية و١٨٥٣مؤسسة مالية.
نوع البحث	بحث منشور في مجلة (Journal of Education and Research in Accounting)
هدف البحث	تحلل هذه الدراسة ما إذا كان التغيير في القيمة العادلة للمشتقات، المرتبط باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، له تأثير على القيمة السوقية للمؤسسات المالية البرازيلية والعالمية في الفترة بين ٢٠٠٥و٢٠١٥
أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث	أظهرت النتائج أنه لا يمكن تأكيد أن التغيير في القيمة العادلة للمشتقات ، المرتبط باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يؤثر على القيمة السوقية للمؤسسات المالية البرازيلية. بالنسبة للعينة العالمية، تم العثور على علاقة ذا ت صلة، عند مستوى، ١٠٪ ويمكن الإشارة إلى أن التغيير في القيمة العادلة للمشتقات، المرتبط باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يؤثر على القيمة السوقية للمؤسسات المالية العالمية.
منهج البحث	تجريبي -تحليلي، تحليل النماذج المقترحة.

١٢	Carlos Sampaio, et al,2023
عنوان البحث	How the 2008–2009 Financial Crisis Shaped Fair Value كيف شكلت الأزمة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ القيمة العادلة.

عينة البحث	تحليل بواسطة الأساليب البوليميرية ٣٧٧وثيقة مسترجعة من قواعد بيانات Science of Webو. Scopas.
نوع البحث	بحث منشور في مجلة (administration science MDPI)
هدف البحث	1- تقديم خارطة طريق لفهم كيفية تطور أدبيا ت محاسبة القيمة العادلة ٢- أظهار كيف أثرت الأزمة المالية على القيمة العادلة ٣- تقييم الموضوعات الأساسية التي أثرت في هذا التطور.
أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث	توصلت النتائج الى زيادة كبيرة في أدبيات محاسبة القيمة العادلة ابتداء من الأزمة المالية، ٢٠٠٩-٢٠٠٨مما يُظهر تحولاً أكبر من لوائح محاسبة القيمة العادلة إلى موضوعا ت مثل قياس القيمة العادلة، وإدارة الأرباح، وملاءمة القيمة، والبنوك مما يدل على أن الموضوعات المتعلقة بالأزمات المالية تظل ذات صلة، حتى في أوقات النمو.
منهج البحث	نهج ببليومتري.

رابعاً: إسهام البحث الحالي وموقعه من الدراسات السابقة:

يشترك البحث الحالي مع الدراسات السابقة التي تم عرضها في تناول بعض متغيرات البحث مثل القيمة العادلة وجودة المعلومات المالية وكذلك قرارات المستثمرين الا ان ما يميز البحث الحالي هو تناوله هذه المتغيرات مجتمعة ومن خلال تأثير معيار الابلاغ المالي (IFRS) 13 الذي لم يتم معالجته وبصورة كبيرة في الدراسات السابقة وتأثيره في المتغيرات الاخرى مجتمعة في البيئة المحاسبية العراقية ولهذا حاول البحث الحالي تسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال التأطير النظري لمعيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) وجودة و المالية في ضله وتأثيرها في قرارات المستثمرين وذلك لمساعدة الباحثين اللاحقين في فهم العلاقة بين هذه المتغيرات كما انه يعد من المحاولات البحثية القليلة (على حد علم الباحث) التي تناولت هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة وأجرى الباحث الاختبارات للوصول الى الاستنتاجات واعداد التوصيات التي من شانها والتي يأمل ان تخدم مهنة المحاسبة في العراق الحبيب والوطن العربي.

المبحث الثاني

منهجية البحث

١- 1منهجية البحث

1-1-1مشكلة البحث Research Problem

نظرًا لأنه ينقل الأحداث التاريخية فقط ولا يوفر المعرفة المستقبلية إلا بعد إجراء تحقيق شامل وتحليل معمق، يعتقد نقاد القياس المحاسبي بالكلفة التاريخية أنه غير مناسب وغير ملائم لصنع القرار. ونتيجة لهذا أهتمت معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بالقيام بإصدار العديد من المعايير التي تعالج مثل هذه الانتقادات والتي تقوم بتوفير وتقديم أساليب للقياس تكون اكثر مصداقية واكثر ملاءمة وموثوقية واكثر شفافية ومن هذه المعايير **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٣)** معيار الإبلاغ المالي الخاص بالقياس بالقيمة العادلة ويأتي هذا البحث لتسليط الضوء على أهمية القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وأثره في تعزيز جودة المعلومات المالية وانعكاس هذه الجودة على قرارات المستثمرين ، وعليه سيطرح السؤال التالي:

هل أن استعمال معيار الإبلاغ المالي ١٣ (قياسات القيمة العادلة) في القياس والافصاح يقوم بتوفير بيانات مالية أكثر جودة وملاءمة وتمثل بصدق الأحداث الاقتصادية؟ ما يجعل لمتخذ القرار القدرة في الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية؟ وتندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

١- هل هناك معرفة مهنية مناسبة بأسلوب القياس وفق محاسبة القيمة العادلة؟

٢- هل هناك علاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة المعلومات المالية؟

٣- هل هناك علاقة بين محاسبة القيمة العادلة وقرارات المستثمرين؟

2-1-1 أهمية البحث Research Important

تأتي أهمية البحث من أهمية متغيراته والاهداف التي يرجو تحقيقها، ويمكن ان نلخص أهم نقاط الأهمية بالآتي:

١. يسعى البحث إلى بيان أثر ا استعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) لتعزيز جودة المعلومات المالية وأثرها في قرارات المستثمرين.
٢. ندرة الدراسات التي تناولت الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وخصوصا لمعيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) وتأثيره في جودة المعلومات المالية وقرارات المستثمرين.

٣. ضرورة تطبيق معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) للاستفادة من المزايا التي يقدمها للنهوض بالواقع المالي العراقي ومواكبة النظام العالمي من جهة اخرى.

1-1- 3 أهداف البحث Research Objectives

يرمي البحث بشكل رئيس إلى:

١- القاء الضوء على مفهوم القيمة العادلة وطرائق قياسها وآليات تطبيقها وأهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها.

٢- دراسة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة المعلومات المالية.

٣- دراسة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وقرارات المستثمرين.

1-1-4 فرضيات البحث Research Hypotheses

تبعا لمشكلة البحث وتساؤلاته المطروحة وبهدف تحقيق الأهداف المرجوة منه تم وضع الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية للبحث: يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها " أن تنشيط القياس بالقيمة العادلة في القوائم المالية يقود الى الحصول على بيانات مالية أكثر جودة، وهذا بدوره له الأثر في دعم ومساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم"، ويتفرع منها فرضيات عدة:

١. استعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) القيمة العادلة الأفضل في عملية القياس عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

٢. يؤثر معيار ١٣ القيمة العادلة في جودة المعلومات المالية عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

٣. يؤثر معيار ١٣ القيمة العادلة في قرارات المستثمرين عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

٤. توجد علاقة ارتباطية بين معيار ١٣ القيمة العادلة وجودة المعلومات المالية عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

٥. توجد علاقة ارتباطية بين معيار ١٣ القيمة العادلة وقرارات المستثمرين عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

1-1-5 **أسلوب البحث** Research Method

أ. الجانب النظري: أتبع البحث المنهج التحليلي عن طريق الاستعانة بالمصادر المختلفة وتحليل ما جاء فيها للوقوف على متغيرات البحث وما يرتبط به من عوامل تساعد في دراسة العلاقة فيما بينها وأثر هذه العلاقة في تحقيق النتائج التي توصل لها الباحث.

ب. الجانب العملي: اعتمد الباحث على اسلوب المنهج التجريبي، حيثُ قام بدراسة تأثير المتغير المستقل(، استعمال معيار (IFRS) 13، على المتغيرات التابعة (جودة البيانات المالية و قرارات المستثمرين) مع الاخذ بنظر الاعتبار ثبات أي عوامل اخرى وذلك بواسطة وضع الفرضيات والقيام بعملية التحقق من صحتها، والتحليل والتفسير للنتائج التي سيتُم التحصل عليها من الدراسة التطبيقية والتي ستكون مبنية على اساس استقصاء الاسئلة الواردة بالاستبانة على المعلومات الواردة في التقارير السنوية والمواقع الالكترونية لعينة الدراسة من مجموعة من فروع المصارف العراقية الاهلية وايضا داخل مقر سوق العراق للأوراق المالية والقيام بعملية معالجتها في برنامج التحليل الاحصائي في العلوم الاجتماعية (spss) لاختبار فرضيات البحث.

6-1-1 مصادر جمع و والمعلومات Data and Information Sourees

من اجل تحقيق البحث لغايته وأهدافه الرئيسية تم استعمال واعتماد عدة طرق في عملية جمع و والمعلومات كما يأتي:

١. و والمعلومات المتعلقة بالجانب النظري: لتغطية الجانب النظري للبحث تم الاعتماد على المصادر العراقية والعربية، والاجنبية التي ترتبط بموضوع البحث بما في ذلك الكتب والمجلات اضافة الى رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه التي تم الحصول عليها من مكتبات الجامعات العالمية والعربية والعراقية ومن مواقع على الانترنت لغرض الالمام وتغطية جوانب البحث.

٢. و والمعلومات المتعلقة بالجانب التطبيقي: وتمثلت باستمارة الاستبانة التي تعد المصدر الرئيس للحصول على و ذات الصلة بمتغيرات البحث وهي (معيار الابلاغ المالي (IFRS 13) القيمة العادلة وجودة البيانات المالية وقرارات المستثمرين وقد تم تصميم الاستبانة في ضوء فرضيات واهداف البحث استنادا الى الاستبانة التي وردت في الجانب النظري فضلا عن اراء السادة المحكمين ويتضمن جدول (١-١) ملخص مكونات استمارة الاستبانة.

-جدول (١-١): يبين ملخص استمارة الاستبانة

ت	المتغيرات	عدد الفقرات
1	معيار الابلاغ المالي (IFRS13) محاسبة القيمة العادلة	11
2	جودة البيانات المالية	10
3	قرارات المستثمرين	10
	المجموع	٣١

7-1-1 حدود البحث Research Limits

تتضمن الحدود المكانية والزمانية للبحث كانت كالآتي:

١. الحدود المكانية: تم تطبيق البحث في العراق من خلال تطبيقه على مجموعة من فروع (٦) من المصارف الاهلية وهي (مصرف بابل، مصرف اشور الاهلي، مصرف الثقة الاسلامي، مصرف الطيف الاسلامي، المصرف الاستثماري، مصرف بغداد الاهلي) وذلك من خلال استمارة استبيان موزعة على موظفي المصارف إضافة الى توزيع استمارات استبيان في مقر سوق العراق للأوراق المالية.

٢. الحدود الزمانية: تتعلق الحدود الزمانية في بحث تطبيق (استعمال معيار الابلاغ المالي **13 (IFRS)**) لتعزيز جودة البيانات المالية وانعكاسه في قرارات المستثمرين) ابتداء من ١-١ ولغاية ٣١-١٢ سنة ٢٠٢٢ م.

١-1-8 أنموذج البحث Research Form

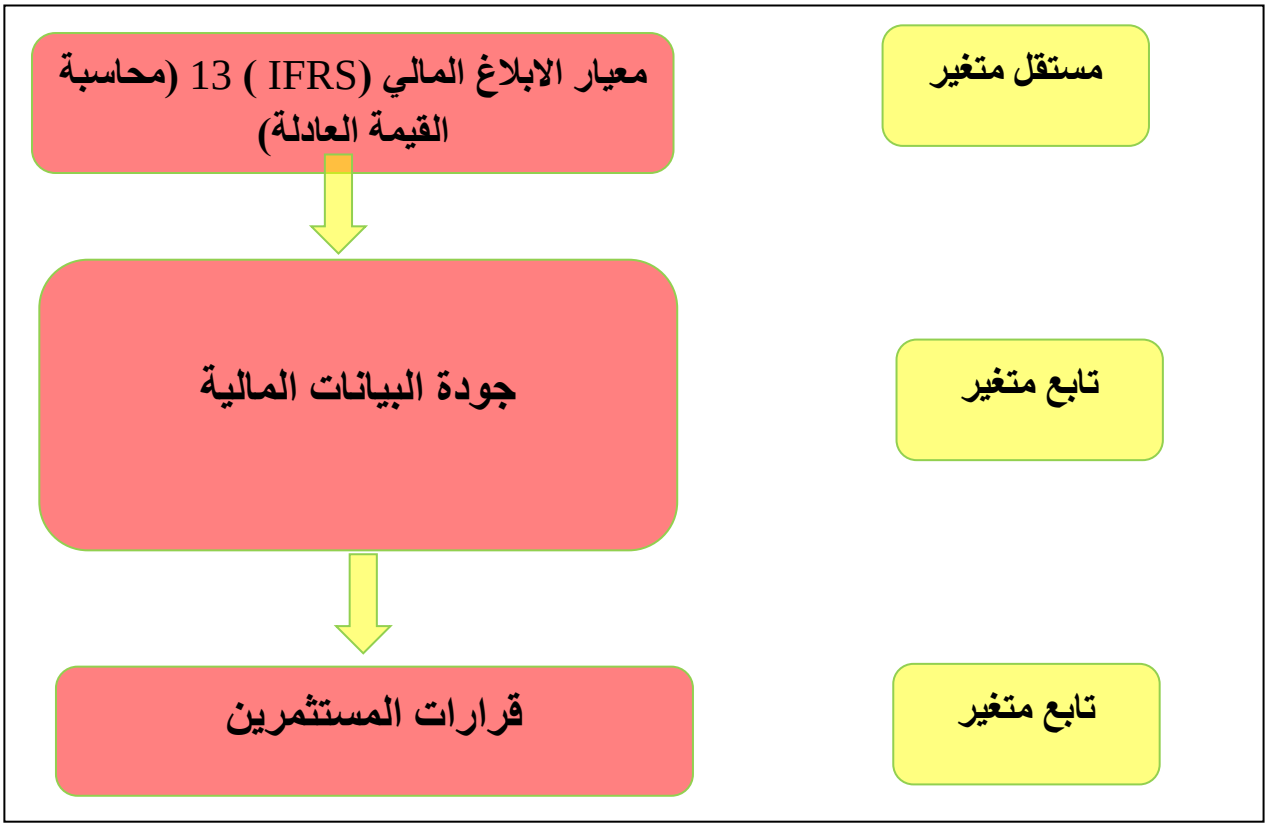

شكل (١-١) أنموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحث

الفصل الثاني

المبحث الأول

القيمة العادلة ومعيار الابلاغ المالي (IFRS13)

المبحث الثاني

معيار الابلاغ المالي (IFRS13) (محاسبة القيمة العادلة) وجودة المعلومات المالية

المبحث الثالث

انعكاس استعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) على قرارات المستثمرين

الفصل الثاني

المبحث الأول

القيمة العادلة ومعيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS13) (محاسبة القيمة العادلة)

fair value and International financial reporting standard (IFRS13)

مثل جميع النظريات الأخرى، تطورت نظرية القياس بمرور الوقت تحت تأثير مستوى الفهم العلمي للإنسان. بشكل عام، نشأت النظرية الكلاسيكية والنظرية الحالية لقياس المحاسبة.(Beaver, W. & Venkatachalam, M,2003:51) ويعد (Campell) أحد المنظرين الأساسيين لنظرية القياس الكلاسيكية وقد قام بتقديم اول تعريف للقياس حدده فيه علميا وكالاتي : "يتمثل القياس بشكل عام في أقران الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها اما بطريقة مباشرة او بطريقة غير مباشرة " هذه النظرية ظلت الأولى والحاكمة للقياس حتى سنة ١٩٤٦، اذ قام المفكر steven بإصدار مفاهيم جديدة دعا اليها بواسطة مؤلف جديد أضاف خلاله بعدا جديدا لعملية القياس (سويد، ٢٠١٦:١٤).

٢-١-١ القياس المحاسبي Accounting Measurement

أولا: مفهوم القياس المحاسبي The Concept of Accounting Measurement

يعد التقرير الصادر من جمعية المحاسبين؛ الأمريكية سنة ١٩٦٦ الذي قام بتقديم تعريفا لعملية القياس التعريف الأكثر تحديدا لها وكالاتي: " يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث الوحدة الاقتصادية الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية او جارية وبموجب قواعد محددة" (Tomkins& Groves, 1983:365).

وقدم كثير من الباحثين العديد من التعاريف لمفهوم عملية القياس وهذا بعض منها وكما يلي:

ان المقصود بعملية القياس المحاسبي "تحديد القيم النقدية للعناصر التي تظهر بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس"(العبودي، ٢٠٠٥: 20).

"تحديد المبلغ المسجل لأصل او التزام في المركز المالي. وما إذا كان ينبغي شمل الأرباح والخسائر من الأصول والالتزامات في حسابات الربح او الخسارة او الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية"(جمعة: ٢٠١٠:٨٩).

تم تعريفه ايضا: "بانه التعبير الكمي والنقدي عن الانشطة والعمليات المصرفية التي يمكن قياسها بمقاييس كمية ونقدية وتحديد تأثيرها على القوائم المالية، بالاستناد الى معلومات تاريخية ومستقبلية ووفق المبادئ المحاسبية والتشريعات القانونية والاعراف السائدة" (Watts, R.L,2013:210)(لايقه، ٢٠٠٧: ٤٢).

ثانيا: الأساليب المستخدمة في عملية القياس لعناصر القوائم المالية: -

(Altawalbeh,2020:35) الكلفة التاريخية (Historical cost): وفقًا لهذا الأسلوب في القياس، يتم تقييم الأصول بقيمة النقد المدفوع لها أو ما يعادلها، أو بالقيمة السوقية العادلة للمقابل المستلم في نفس وقت الحصول عليها.(Elad,2019:630) .

ويتم استعمال قيمة الأصول التي تم الحصول عليها مقابل الالتزام، أو ما يعادله نقدًا والذي من المتوقع تسليمه لسداد تلك الالتزامات خلال المسار المعتاد لأعمال الوحدة الاقتصادية، لتحديد المبلغ المستحق على الالتزامات. (دهمش،٢٠٠٤ :٥).

١. الكلفة الجارية (current cost): بموجب أسلوب الكلفة الجارية يتم تقييم الأصول بقيمة النقد الذي يتوجب دفعه حاليا او النقد المعادل في مقابل الحصول على أصل مماثل ومشابه. (طرطار واخرون:٢٠١٦ :194-192) اما المطلوبات فيتم تقييمها بالقيمة الاسمية (القيمة غير المخصومة) للنقد الذي يتوجب دفعه حاليا او معادله. (يونس،٢٠١١: ١٧).

٢. القيمة قابلة للتحقق (realizable value): بموجب هذه الطريقة يتم تقييم الأصول بقيمة النقد او معادل النقد الذي بالإمكان التحصيل عليه حاليا إذا ما تم بيع الأصل بشكل منظم. (Dowling& Godfrey 2018:46) كما ان تقييم الخصوم بالقيم التي بالإمكان تسويتها بها، ونعني هنا بالقيم الاسمية غير المخصومة للنقد او معادله الذي من المتوقع ان يتم دفعه لتسوية الالتزامات من ضمن العمليات العادية الجارية للوحدة الاقتصادية. (Spiceland, et al,2018:29) .

٣. القيمة الحالية (Present Value): يتم حساب القيمة الحالية للمبلغ أو التدفق النقدي المستقبلي باستعمال معدل عائد معين. (Lukyanova& Shklirova, 2018: 373).

يتم الاحتساب للتدفق المستقبلي النقدي المخصوم باستعمال معدل الخصم بناءً على المعدل للعائد المحدد. تنخفض القيمة الحالية لتلك التدفقات المستقبلية مع ارتفاع عامل الخصم. ويعد هذا المفهوم في غاية الأهمية حيث يتم استعماله في مجالات الاعمال والاقتصاد على نطاق واسع فهو يقدم وسائل مقارنة التدفقات النقدية وفي أوقات مختلفة. (Herrmann& Reibold,2019:189).

٤. القيمة العادلة (Fair Value): "السعر الحقيقي للموجودات والمطلوبات الذي يتم به عقد الصفقات المالية بين المتعاملين في السوق من ذوي الخبرة وغيرهم "(Ball.r,2006:23).

وأيضا قامت بتحديد الهدف الأساسي لها وهو" تحديد المقياس الذي يجب ان تقاس به القيمة العادلة الذي يحدد سعر التبادل الفعلي والحقيقي والذي يؤدي ان تكون الصفقات متميزة بانها حقيقية وموثوقة في السوق بين المتعاملين."(Landsman,2007: 20).

٥. القيمة القابلة للاسترداد: عرّف المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ القيمة القابلة للاسترداد بأنها "القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستعمال أيهما أعلى وأن قيمة الأصل الاستعمالية هي التدفقات المُستقبلية النقدية للأصل المَخصومة إلى القيمة الحالية".

. (Durocher, et al,2014:632)

٢-١-٢: الكلفة التأريخية كأساس في عملية القياس.

رغم ان هناك العديد من البدائل في عملية القياس في المحاسبة المالية الا ان الاطار الفكري قد تبنى نموذجين رئيسيين للاستعمال في عملية القياس للبيانات المالية.(Barlev et al,2013:385).

وهما انموذج القياس وفق محاسبة الكلفة التأريخية وانموذج القياس وفق محاسبة القيمة العادلة وبالطبع ان الاستقرار على هذه النماذج واستعمال انموذج عن الاخر كان وفق وجهات نظر ومتبنيات كانت تستند الى المبررات والسلبيات لكل من النموذجين.(Kaaya et al,2015:60).

إن مبدأ الكلفة التاريخية ترمز الى واقع الحدث الفعلي في وقت وقوعه وفي لحظة التبادل. (Kaaya et al,2017:220).

وهي تمتاز بأنها لحظة الاكتساب ليس هناك شك فيما تتمتع به من دقتها وصحتها أو فيما يتعلق بالتملك، ولكن تظهر عملية التشكيك في مدى سلامته فيما بعد عملية الامتلاك او بعد وقوع الحدث إذ ان القيمة للشيء المقاس تصبح قيمة ماضية والتي من الممكن ان تتغير هذه القيمة بشكل قليل او كثير عن القيمة المسجلة حسب الكلفة التأريخية. (Penman& Stephen H, 2007:35).

كما يعد مبدأ القياس بالكلفة التاريخية في القياس من أحد او أهم المبادئ المحاسبية التي كانت ولازالت أحد دعائم النظرية المحاسبية لأنها تقوم وبدرجة كبيرة بتحقيق الموضوعية في القياس. (Ball& Shivakumar, 2015:920) وبالتالي ستقدم معلومات محاسبية بدرجة عالية من الدقة. (جعارة ،٢٠١٢:١٩).

٢-١-٣: نموذج محاسبة القيمة العادلة كأساس في عملية القياس.

أن من اهم الأهداف للبيانات المالية هي تقديم المعلومات المفيدة والملاءمة لمستخدميها على اختلاف احتياجاتهم ولذلك فأنهم يعتمدون عليها وبصورة كبيرة للغاية في اتخاذ القرارات سواء كانت قرارات ادارية او اقتصادية او استثمارية، وتبعا لذلك فيفترض في هذه البيانات ان تكون معبرة وبشكل صادق عن الوضع المالي ونتيجة الاعمال، وان عملية اظهار الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة أكثر نفعا وارشادا لأصحاب المصالح في تصويب قراراتهم. (Bewley & Peng, S,2018:1260).

إن مفهوم القيمة العادلة ظهر كأداة للقياس بجانب مبادئ القياس الأخرى مثل مبدأ الكلفة التاريخية منذ نشوء المحاسبة ولكن ازدياد الحاجة اليه ظهرت بسبب التطور الكبير في الفكر المحاسبي الذي جاء نتيجة حتمية للازمات المالية التي عصفت والتي لازالت تعصف في الاقتصاد العالمي في العصر الحديث والتي شهدت ميلاد جديد لمفهوم القياس بمبدأ القيمة العادلة. (Ghosh, C & Petrova, M,2020:207).

أولا: التطور التاريخي لمفهوم القيمة العادلة

Historical development of the fair value

مع إدخال معيار SFAS 107 للكشف عن القيمة العادلة للأدوات المالية في عام ١٩٩٢، تولت الولايات المتحدة دور الرائد العالمي في تطبيق القيمة العادلة. (Mesen Figueroa, V,2007:12) مع تطبيق هذا المعيار، طلب مجلس معايير المحاسبة المالية من جميع الوحدات الاقتصادية الإفصاح عن القيمة العادلة لأي أدوات مالية يمتلكونها في المعلومات المالية المعلنة. فضلا عن ذلك، قامت بنشر معيار SFAS (١١٥)، الذي يفرض على الوحدات الاقتصادية القيام بعملية تضمين القياس بالقيمة العادلة للبعض من الأوراق المالية التي تكون لها القابلية للتداول في الميزانية العمومية وكذلك بيان الأرباح والخسائر الخاص

بها. (Micherdat, B,2013:345) وأيضا، فإن معيار SFAS (١١٩)، والذي كان يخص عملية القياس عن مشتقات الأدوات المالية الذي أدخل بعض تغييرات على المعيار هو للإبلاغ عن العقود الآجلة والخيارات والخصائص العادلة للأدوات المالية (١٠٧). ثم جاء معيار SFAS (١٣٣)، الذي تناول عرض المنتجات المشتقة في الميزانية العمومية وقياس الأصول والخصوم على أساس قيمتها العادلة. فضلا عن ذلك، كان معيار SFAS (١١٥)، الذي تناول القياس على أساس القيمة العادلة وأسسه كمفهوم معترف به عالميًا، منشغلًا بهذه المشكلة. ومعيار SFAS (١٥٩)، الذي قام بتحديث وتوسيع استعمال القيمة العادلة في المعيار (١١٥)، لا سيما في قطاعات الاقتصاد التي تتعامل مع الأوراق المالية المطروحة للبيع والتداول.-Al (Khadash & Abdullatif,2009:504) .

تقدمت معايير الدول الأخرى في نفس الاتجاه على الرغم من الانتقادات الموجهة للمعايير من قبل الصناعة المصرفية والمشرفين على البنوك. نتيجة لذلك، في عام ١٩٩٦، نشر مجلس المعايير للمحاسبة في بريطانيا ملاحظة او وثيقة تسمى وثيقة تشاور تشير إلى أن النموذج الهجين غير كافٍ وحث على تقييم جميع الأوراق المالية بالقيمة العادلة(Hanley, K.& Nikolova, S.,2018:30) .

تم إصدار المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٣٩ (الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها) ، الذي يفرض التصحيح والاستعمال العادل ، في عام ١٩٩٩ من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC) ، والذي تم استبداله لاحقًا من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). المتعلقة بالأدوات المالية، وهي المشتقات والأسهم والأوراق المالية الأخرى. إذا كنت تشتري أو تبيع. تعرضت هذه اللائحة، التي تؤثر بشكل خاص على الشركات المالية، لهجوم شديد وكان من أسباب هذا الهجوم انه تم تمريره بدون دراسة وسابق لأوانه. (Penttinen, et al,2014:7) بدأ المجلس الدولي لمعايير المحاسبة العمل على اقتراح لتحديث المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ في أغسطس ٢٠٠١. وتم إصدار مسودة اقتراح وطلب للتعليق في عام ٢٠٠٢. واقترحت مسودة جديدة استجابةً للانتقادات في أغسطس ٢٠٠٣، وفي ديسمبر ٢٠٠٣ تم إتاحتها من أجل المراجعة العامة. تم تحديث المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣٢ (الأدوات المالية: الإفصاح والعرض) والبيانات المالية الموحدة الدولية رقم ٣٢ من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (على الرغم من وجود تغييرات طفيفة منذ ذلك الحين) (Wszelaki, A,2012:126).

على الرغم من أن لوائح المملكة المتحدة تسمح بإعادة التقييم الاختياري للأصول، فقد اضطرت الوحدات الاقتصادية العاملة في قطاعات العقارات الاستثمارية إلى استعمال القيمة العادلة. كان هذا بسبب اهتمام المشرع في المملكة المتحدة بشكل خاص باستعمال محاسبة القيمة العادلة لإعادة تعديل محفظة الاستثمار وإعادة التقييم السنوي للعقار الاستثماري من قبل خبراء الصناعة المعينين، بشرط أن يتم وضع تفاوتات إعادة التقييم الدورية في حساب احتياطي في قائمة الأصول وتخضع إجراءات إعادة التقييم لإعادة التقييم. من الناحية المثالية كل خمس سنوات. وأثناء عمليات المراجعة السنوية الروتينية، ينبغي أن يتأكد المدقق الخارجي أيضًا من أن عمليات التدقيق لها ما يبررها. (القضاة، ٢٠١٣: ١٣).

نظرا لضرورة إنشاء نظام محاسبة متسق وإزالة الفوارق بين أنظمة المحاسبة في الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء المختلفة. تم اعتماد تشريع يتطلب إعداد بيانات مالية مدمجة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٢ من قبل البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في يوليو ٢٠٠٢. تنطبق هذه اللائحة على مؤسسات الائتمان وكذلك المؤسسات المالية الأخرى المدرجة في سوق المال تطبق اعتبارا من عام ٢٠٠٥. (Ram Mohan et al., 2011: 12-13).

يتناول معيار الإبلاغ الدولي للتقارير المالية رقم (١٣)، كيفية تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكيفية تبرير قياسات القيمة العادلة. مع تزايد شعبية فكرة القيمة العادلة يأتي ارتفاع مطرد في أهمية هذا

المعيار. قبل نشرها، خضعت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لبعض التعديلات. يتضمن هذا المعيار عددًا من المتطلبات لقياس القيم العادلة للموجودات والمطلوبات التي تؤدي إلى اختلافات في طريقة حساب القيم العادلة في الممارسة العملية. تقليل إمكانية مقارنة المعلومات المالية. لتوفير معايير واسعة لقياسات القيمة العادلة المتعلقة بقياسات القيمة العادلة، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الامريكي (FASB) بتطوير معيار FIRS 13 بشكل مشترك. ودخل هذه المعيار حيز التنفيذ في ٢٠١٣/١/١.(Ijeoma, N,2014:5) ..

يعد عام 2011 نقطة التحول في الانتقال والاهتمام في تطبيق المعايير الدولية (IFRS) للتقارير المالية فقد قامت العديد من دول العالم وتصل الى 120 دولة من ضمنها الدول الاوربية وبعض دول العالم الثالث الى تبنيها وحددت "هيئة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية" أنه لزاما التحول من "المبادئ المحاسبية المتعارف عليها" (GAAP) إلى "معايير أعداد التقارير المالية الدولية(IFRS) " ويكون تاريخ التحول ابتدأ من 2014 وعند دراسة الوضع ولظهور عديد من المشاكل في عملية التبني والتطبيق تم تغيير بداية التحول والتبني الى (IFRS) وأصبحت ابتدأ من عام 2015 ويرى أنصار عملية تطبيق معايير(IFRS) الدولية أن عملية التبني والتحول سوف تؤدي الى نتائج إيجابية وتقدم تقارير مالية تتمتع بالجودة مقارنة بتبني المعايير المحلية (Hsu, A & Wu, G,2019:44) ، فضلا عن ذلك ان هذه التقارير ذات المعايير الجديدة والمعدة وفق معايير دولية متماشية مع اعداد أي تقارير أخرى في أي بقعة من بقاع العالم سوف تقدم مزايا عديدة مثل تخفيض الى اقل مستوى عدم التماثل في المعلومات المالية مع غيرها من التقارير العالمية مما يؤدي الى تخفيض كلفة راس المال وزيادة الشفافية وفضلا عن القدرة وبشكل كبير على المقارنة كل ذلك سينعكس على المستثمرين وجذب رؤوس الأموال واطمئنانهم على عملية الاستثمار في الاقتصاديات التي تتبنى المعايير الدولية في اعداد التقارير المالية(IFRS) (Armstrong et al.,2010: 32) (Brown,2011: 12).

ويعد معيار (IFRS13 " قياسات القيمة العادلة " والذي صدر في عام ٢٠١١ (IASB,2012).

من المعايير الحديثة التي تناولت مفهوم ومصطلح القيمة العادلة والذي قام بالتدخل في الكثير من المعايير المحاسبية التي تم تعديلها ولا يمكن نكران حقيقة ان ادخال مصطلح القيمة العادلة على الاغلب كان السبب في عمليات التعديل لهذه المعايير والتي تقترن وبشكل وثيق بسعر السوق مثلا سعر السوق بدلا من الكلفة التأريخية في حالة الموجودات المالية او المشتقات المالية او بدلا من الكلفة او السوق ايهما اقل فيما يخص البضاعة.(Eccher, &. Healy, 2003)

ان اتجاه العالم الاقتصادي الجديد ومتطلباته بعد ان اضحى كقرية صغيرة ينظر الى القيمة العادلة في عملية الاعداد والعرض للبيانات المالية باعتبارها من يحقق له رؤيته المستقبلية (Bhimani,2008: 444).

ثانيا: مفهوم محاسبة القيمة العادلة

The concept of fair value

نهج القيمة السوقية العادلة هو طريقة سائدة للتقييم بين الأفكار المختلفة للقيمة في المحاسبة، ولكل منها تعريف فريد ومجموعة من الاستعمالات والتفسيرات. تمثل القيمة العادلة جودة الائتمان للأداة (مجموعة من المعايير الدولية)، ونتيجة لذلك، في بيئة غير مواتية، لا تكون القيمة العادلة مبلغ قد تتلقاه الوحدة الاقتصادية أو تقوم بتسديده بعد معاملة إكراهية أو تصفية قسرية أو في حالة للبيع الجبري. (لوندي،٢٠٠٢: ٨٠) .

يُفهم عمومًا أن القيمة العادلة تعني:

"المبلغ، نقدًا أو ما يعادله، والذي يتم من أجله نقل ملكية أحد الأصول من بائع متاح إلى مشتر متاح، ولكل منها معلومات كافية حول جميع الحقائق ذات الصلة، ولا يخضع أي منها لأي شكل من أشكال الإكراه" (حماد، ٢٠٠٦: ٥٣).

"هي القيمة التقديرية التي يجب تبادل الأصل بها بتاريخ التقييم ما بين مشتر راغب وبائع راغب في عملية تجارية بحتة بعد إجراء تسويق ملائم الذي تصرفت ضمنه الأطراف باطلاع وحصافة ودون إكراه" (رفاعة،٢٠١٠: ٢٢٦-٢٢٥).

"المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به أو الدين المدفوع بين الشركات الراغبة في العمل على أساس تجاري بحت" (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦: ٦).

فيما يتعلق بتعريف وتحديد أساس قياس القيمة المعقولة ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا، تم توضيح هذه الغموض في ورقة مناقشة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الإصدار SFAS ١٥٧ (FASB,2006) والتي تسري بعد ١٥ نوفمبر، ٢٠٠٧. وفقًا لهذه الفكرة، القيمة العادلة هي المبلغ الذي سوف يسدد في تداول نموذجي بين المشتركين في السوق للتخلص من أصل أو سداد التزام في تاريخ القياس (Ryan,2008 :9).

يتم الآن رسم الخط الفاصل بين وجهات النظر المختلفة للحصول على أساس قياس جيد بوضوح بواسطة FASB 157مع التعريف الجديد. استبدل الفرق بين قيم المدخلات (أساس التكلفة) وقيم المخرجات التمييز بين التكلفة التاريخية والقيمة الحالية بالنسبة لوحدة معينة، وكذلك لمن يفضلون أسعار السوق الوهمية وأولئك الذين يرغبون في قياس الاحتمالات (Whittington,2008: 155).

ويعرفFASB القيمة العادلة في (FASB Statement No.141)بأنها:" المبلغ الذي يمكن به شراء أو (تحميل) موجود ما (أو التزام) أو بيعه (أو تسويته) في صفقة حالية بين طرفين راغبين في إتمام الصفقة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية".

معايير المحاسبة الدولية (IAS) قامت بتعريف القيمة العادلة بأنها " القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطارف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة".

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13 , 2011) عرف القيمة العادلة على أنها " السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" (معايير الابلاغ المالي ،٢٠١٣).

وقد قام مجلس المعايير المحاسبية في العراق بتعريف القيمة العادلة بواسطة اصدار قاعدته المحاسبية المرقمة (١٤) والتي تنص على أنها "القيمة المعقولة التي يمكن ان يستبدل بها موجود من قبل مشتري وبائع مطلعين وراغبين في التعامل بنفس سياسة التعامل " (مجلس المعايير المحاسبية في جمهورية العراق، ٢٠٠١: ٢).

ثالثا: المبررات التي أدت الى استعمال محاسبة القيمة العادلة.

يجب استعمال محاسبة القيمة العادلة، وفقًا لأولئك الذين يدعمونها، بدلاً من محاسبة الكلفة التاريخية لأنها تعطي تقييمات أكثر دقة للأصول والخصوم. نتيجة للارتفاع المستمر في معدلات التضخم، الذي يدعو اليه المعيار الدولي رقم (٢٩) بعنوان "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع"، وهذا ما دفع مستخدمي القوائم المالية والباحثين في مجال النظرية المحاسبية لإدراك أن الاعتماد على مبدأ الكلفة التاريخية يوفر بيانات ومعلومات، من الصعب الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات سديدة. (المعموري،٢٠١١: ١٠) .

فضلا عن العديد من المبررات التي قامت عليها نموذج القيمة العادلة وكالاتي:

. (Kumarasiri, J & Fisher, R,2011:67)

أ. القيمة العادلة من حيث المفهوم في المحاسبة ترتبط بمفهوم رأس المال العيني والحفاظ عليه وهو الذي يعطي المؤشر لحالة الأداء الفعلية.

ب. تركز القيمة العادلة على إعطاء مقدار أكبر أهمية لمدى الملاءمة للمعلومات المالية في سبيل تقديم العون لمستخدميها على صنع واتخاذ قرار حكيم.

ج. تتيح القيمة العادلة للأسواق المالية بشكل متكرر تقييم التدفقات النقدية الحالية للأدوات المالية المتوقع الحصول عليها.

د. تساعد في إعطاء المؤشرات والنسب التي تقييم وتقيس أداء الوحدة الاقتصادية من خلال عملية التحليل المالي.

ه. من أجل مقارنة الأدوات المالية بممتلكات اقتصادية مماثلة، فإن معلومات القيمة العادلة مفيدة.

٢-١-٤: طرق قياس القيمة العادلة.

يوجد هناك العديد من التقنيات والأساليب التي تختلف في طرائق عملها وحسابها وتؤدي الى نتائج متقاربة والتي من الممكن ان نعبر بها عن القيمة العادلة وسنبرز هنا أهمها:

١) الكلفة التاريخية المعدلة (Adjusted historical cost) هذه التقنية، التي يشير إليها البعض على أنها مدخل القوة الشرائية العامة، تقوم على فكرة أن الأصول والخصوم والدخل والتكاليف يجب تسجيلها جميعًا في وحدات قياس بنفس القوة الشرائية. مبلغ ربح المؤسسة هو المبلغ الذي يمكن تحويله للمساهمين أو المالكين بعد الاحتفاظ بالقوة الشرائية لرأس المال المستثمر. يعتمد المركز المالي في أي فترة محاسبية على الكلفة التاريخية، ثم يتم تعديلها بواسطة مؤشر الأسعار العام. (عبود ،٢٠٠٩: ٨).

٢) كلفة الاستبدال (replacement cost): هي قيمة أصل ثابت مدفوع على مدى فترة استبداله؛ عند توقعها، تكون هذه التكلفة في كثير من الأحيان هي القيمة السوقية الحالية للأصل.

تم تعريفها أيضًا: بأنها سعر الدخول الحالي، الذي يشار إليه أحيانًا بسعر السوق الجاري، هو المبلغ النقدي أو المبلغ المطلوب دفعه من أجل الحصول على أصل مشابه للأصل الحالي. الا ان مصطلح الأصول المماثلة اثارت الكثير من علامات الاستفهام بين المحاسبين وتم طرح العديد من معاني له: (Wyszkowska, Z,2006:9).

كلفة الاستبدال للأصول البالية والمستخدمة: يشير إلى مجموع الأموال اللازمة لشراء عنصر مماثل له نفس العمر الافتراضي للأصل الحالي من سوق الأصول المستخدمة.

التكاليف المرتبطة بتكرار الأصول القابلة للمقارنة تشير إلى التكاليف المحتملة المرتبطة بإنتاج أصل جديد ويركز Edwards & Bell على فكرة الاستبدال (كلفة الأصل الجديدة) يُعرف أيضًا باسم كلفة الاستبدال لقدرة الأصل الإنتاجية ويمثل هذا السعر تأثير التقدم التقني لتقييم أصول الوحدة الاقتصادية بموجب مفهوم القيمة العادلة حيث تتم عملية تقييم كل أصل بالطريقة التي تبدو مناسبة عند إعداد الحسابات الختامية اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أساليب القيمة الحالية الثلاثة. (Chen,et al,2016:217).

٣) القيمة البيعية (الأسعار الجارية) Sales value: وهي القيمة التي ترمز الى السعر الذي يمكن ان يجلبه الأصل اليوم ويكون هذا السعر صافيا أي ان كافة المصاريف الناشئة عن عملية البيع يتم طرحها بدلا من كلفة الحصول عليه وكلفة استبداله ومن عيوب هذه الطريقة انه ينظر الى ان الوحدة الاقتصادية اشترت الأصل لغرض إعادة بيعه(Magnan,et al,2011:220) وهو غير صحيح لأنها قامت بالشراء لغرض الاستعمال في توليد الدخل وعملية الإنتاج فضلا عن مشكلة عدم وجود أسواق نشطة ومنظمة للكثير من الأصول وعدم القدرة على تحديد أسعارها السوقية الحالية بموضوعية ولحل هذه الإشكالية يوجد هناك حالة من احد الحالتين :

اما نقوم باستعمال الخبراء المهنيين الذي لديهم خبرة في عملية التقدير.

او القيام باستعمال الأرقام القياسية للأسعار وتكون عملية احتسابها خاضعة لشروط معينة ومصادقة من قبل هيئات مستقلة وخارجية او ممكن من داخل الوحدة الاقتصادية. (Wallison & Peter J,2009:35).

٤) قيمة التدفقات النقدية المستقبلية الحالية (القيمة الاقتصادية) The value of the current future cash flows:

بناء على قيمة التدفقات النقدية المتلقية أو الصادرة عن الوحدة الاقتصادية، يمكن حساب قيمة الأصل بواسطة القيام بخصم صافي التدفقات النقدية المتوقعة باستعمال سعر فائدة معقول ينتج عنه القيمة الحالية. في حين أن هذه الطريقة تستند إلى الفكرة الأساسية القائلة بأن الدخل هو أداة لتحديد القيمة، وهو ما دعا إليه العديد من الاقتصاديين، فقد أوضحوا أن قيمة الأصل تعتمد كليًا على صافي المدخلات المستقبلية الناتجة عن استعمال الأصل، وألا يكون التركيز على الأصل نفسه وانما التركيز على نتائج هذا الاصل. (طلب،٢٠١٥:٣٣٤).

الشكل (٢-١) أساليب قياس القيمة العادلة

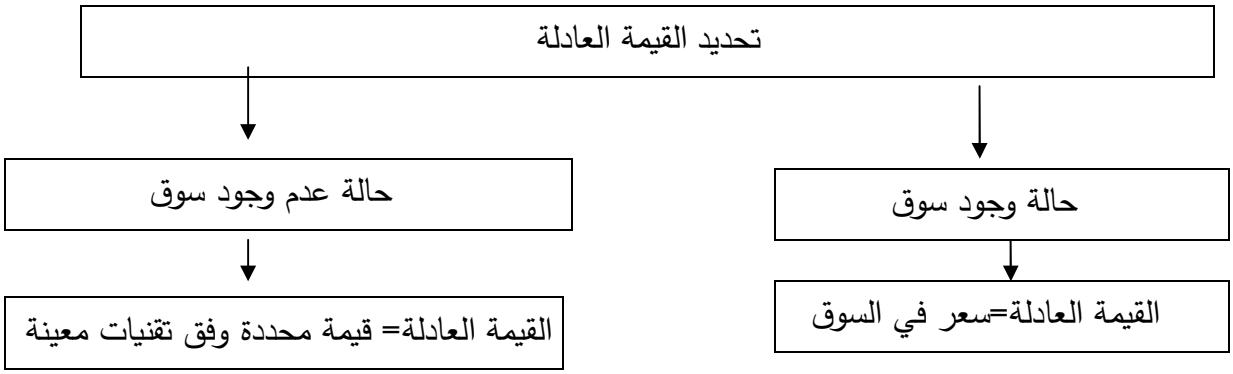

المصدر (طبيش، هيبة رجال السعدي" دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي للمؤسسة" دراسة حالة مؤسسة ملينة الكاهنة - رسالة ماجستير -جامعة ام البواقي -٢٠١٥

(٢٣

٢-١-٥: أهداف استعمالات القيمة العادلة

ان الحاجة الى معلومات مفيدة ولها القدرة على اثبات او نفي وجهات نظر مستخدمي القوائم المالية على اختلاف اهتماماتهم وأيضا معرفة نتيجة الاعمال ولتكون هذه المعلومات اكثر فائدة في اتخاذ القرارات على مختلف أنواعها كالقرارات الإدارية، الاقتصادية الاستثمارية، وغيرها من القرارات التي يحتاج المستخدمون الى اتخاذها نجد هنا ان استعمال أسلوب القيمة العادلة في التقييم يحقق لنا الاتي:

. (de Jager & Phillip,2014:135)

١. سيؤدي استعمال أسلوب القيمة العادلة الى التعبير عن وإبراز البنود للحسابات المختلفة في القوائم والتقارير المالية أقرب ما يكون للقيمة الحقيقة الواقعية في تاريخ الاعداد. (حماد ،2003: 31).

ان المفهوم للقيمة العادلة يكون مبني على أساس مفاده ان المنشأة ستستمر في القيام بأعمالها الى اجل غير محدد، بحيث يكون الاعتراف بالدخل اما بعد ان يتم المحافظة على طاقة المنشأة التشغيلية او بعد المحافظة على قوة حقوق المساهمين الشرائية العامة. (الجعارات، 2008: 31).

٢. في حالة تم استعمال نموذج القيمة العادلة في التقييم لأصول والتزامات الوحدة الاقتصادية فأننا هنا سنستخدم الأسعار السوقية مما يؤدي انها سوف تقدم صورة حقيقية عن مركز الوحدة الاقتصادي وهو ما يكون نقطة قوة في رؤية الوحدة الاقتصادية أقرب الى الواقع.

٣. ان مفهوم الحفاظ على رأس المال يتفق وبشكل كبير مع أسلوب التقييم بالقيمة العادلة.

٤. ان عملية استعمال تطبيق أسلوب التقييم بالقيمة العادلة ومخرجاته من المعلومات تقوم بالمساعدة في القيام بالمقارنات بين المنشأة من جهة والمنشات التي تتشابه معها والتي تستخدم أسلوب القيمة العادلة بدورها.

٥. إن اسلوب التقييم بالقيمة العادلة يوفر للمنشأة عكس مثيلاتها من طرق التقييم مثل الكلفة التأريخية القدرة على التنبؤ وذلك لأنها تقوم على أساس القيم الجارية في السوق وتبين الاثار الاقتصادية الانية.

٦. ان عمليات التطورات والتقدم في التكنلوجيا تؤدي الى ان عملية التقدير للقيم بالقيمة العادلة تكون أكثر موثوقية بواسطة استعمال الاساليب التي تدمج مبادئ التسعير لسوق رأس المال مع المعلومات المتوفرة حول الظروف للسوق الجارية أسفر الى ظهور دعوات من الواضعين والمهتمين بمعايير المحاسبة الى استعمال أسلوب القيمة العادلة بالتقييم.

٧. تمكين المنشأت من استعمال أسلوب القيمة العادلة لقياس أدواتها المالية لعدد من عملياتها الداخلية من أجل:

- صنعها للقرارات الاستثمارية والتجارية الملاءمة.
- الإدارة والقياس للمخاطر.

- القيام بتحديد مقدار رأس المال الذي يجب رصده لكل خط من خطوط الاعمال في المنشأة.

٢-١-٦: السلبيات والمحددات في استعمال أسلوب القيمة العادلة في التقييم:

يوجد هناك مجموعة من النتائج السلبية التي يفرزها الاستعمال لنموذج القيمة العادلة في عملية القياس سنعرج على البعض منها: (Abbott,et al,2018:273-270)

١. ان من أحد المشاكل المزمنة في استعمال اسلوب التقييم بالقيمة العادلة هي عملية التقدير لها ومدى الموثوقية في هذه التقديرات ونقصد هنا الأدلة التي تثبت وبالشكل الذي يساعد على عملية التسجيل في الدفاتر والتدقيق، حيث ان عملية التقدير للقيمة العادلة تتبع أسس للقياس وطرق وأساليب متعددة ومتباينة، ذلك ما يجعل مخرجاتها من المعلومات متغيرة في طبيعة سوق غير كفوءة. (السعافين، ٢٠٠٤: ٩).

٢. ان التكاليف التي سوف تتكبدها الشركات عندما تقوم باستعمال أسلوب التقييم بالقيمة العادلة تعد من السلبيات التي لا يمكن ان نغفلها وذلك لأن النظام المحاسبي للشركة قد تم تصميمه لكي يعالج المدخلات للنظام وفق أسلوب التكلفة التأريخية ولكي يستطيع التعامل مع المدخلات الجديدة يجب عليها إعادة البرمجة للنظام ستمثل هذه الكلفة مشاكل لكل من الوحدات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة الحجم لا يمكن تحملها وضمان ان تبقى منتجاتها منافسة لنظيراتها في المنشأت الأكبر. (خوري ،2006: 4-3).

٣. تعد من سلبيات التطبيق لأسلوب القيمة العادلة أيضا الكوادر البشرية والضعف النسبي في الخبرات المؤهلة للتعامل مع المفاهيم التي وردت ضمن المعايير الدولية للمحاسبة وتطبيقها بشكل سليم.

٤. ان القيمة العادلة تتسم بالتعقيد وتعدد الطرق في استعمالها وتنوعها فمنها رغبة الشركة في الاحتفاظ باستثماراتها ومنها ما يختص بموضوع التقدير للقيمة العادلة نفسها، أضف الى ذلك ان كل ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المعالجات المحاسبية وعدم الاتساق.

٥. ان استعمال أساس القيمة العادلة في المعالجات المحاسبية قد يؤدي الى وجود أرضية خصبة للإدارة يمكنها من التلاعب في المخرجات من و للقوائم والتقارير المالية بما يخدم مصالحها.

٦. تعد عملية التصنيف للأدوات المالية إلى المجموعات الأربع المحددة في المعيار، أحد العوائق الرئيسية لاستعمال أسلوب القيمة العادلة للقياس والاعتراف والإفصاح. وذلك لان هذا التصنيف يكون خالي من أي قيود على الإدارة وتستطيع بواسطة توجيهاتها ان تتلاعب بالتقسيم والتصنيف حسب ما يحقق لها أهدافها ويعطيها مجالا كبير للتحايل، (Adrian & Shin,2010:609) على سبيل المثال، تقوم بتحديد بعض الاصول المالية على أنها سيحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها في سبيل أظهارها بسعر الكلفة، مع العلم بأنها لها النية في الاحتفاظ بهذه الأدوات المالية لغرض اخر وهو المتاجرة وهي بهذا الاجراء ستقوم بأبعادها عن استعمال القيمة العادلة وستستخدمها ضد مخاطر المستقبل لغرض التحوط. (خوري، ٢٠٠٩ :٢٠).

٢-١-٧: انموذج القيمة العادلة مقابل انموذج الكلفة التأريخية

تعد استراتيجية القيمة العادلة في الاعتراف والقياس من أكثر الاستراتيجيات جاذبية للخبراء وواضعي المعايير لأنها تعكس السيناريو الاقتصادي الحقيقي للأعمال التجارية، فضلاً عن أنها أفضل وأكثر الإجراءات المناسبة لاتخاذ القرارات، (Laux & Leuz,2010: 95) بينما يستند المطالبين بالكلفة التاريخية ان

المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات سمعة طيبة في الأصل، ولكنها أصبحت أقل ثقة. مع مرور الوقت وعدم وجود الميزة المناسبة لاتخاذ الخيارات بعد مدة من حدوث الحدث ، لأنها تكون راضية عن التسجيل التاريخي للممتلكات والمسؤوليات أيضًا ، لكنها لا تقدم المعلومات الحالية المتعلقة بقيمتها الحالية ، وكذلك استعمال قيمة معقولة في السجل لجميع العمليات والأحداث السابقة والحالية باتباع طريقة تقييمية تعزز القابلية للمقارنة وكذلك الثبات في اتباع نفس الطريقة ، بينما يتكون الكلفة التاريخية من سلة من التقييمات والنظريات وكذلك الافتراضات المختلفة ، مع المقارنات التي لا يمكن إجراؤها بدرجة كبيرة من الدقة والثقة. (مطروالسويطي، ٢٠٠٨: ٨) .

على الرغم مما تم التعامل مع مبدأ القيمة العادلة على أنها أقل حيادية من نهج الكلفة التاريخية، فإن هذه الطريقة توفر لمستخدمي القوائم المالية وعيًا ورؤية تنبؤية لقيمة الوحدة الاقتصادية، وتتميز باعتمادها بشكل أساسي على أسعار السوق الحالية باعتبارها مقياس معقول ومناسب للقيمة، بشرط أن يتم تقديم سوق نشط ومنظم، والذي يعتمد على الأسعار المدرجة فيه تحتوي على تفاصيل مناسبة وجديرة بالثقة. لهذا السبب، من المنطقي التنبؤ بقيمة الوحدة الاقتصادية المالية، من خلال ربط القيمة الحقيقية الإجمالية بالقيمة الإجمالية المعقولة لصافي أصوله، وتتأثر دقة الاستفادة من التكلفة التاريخية بمعدلات التضخم التي تؤدي عند ارتفاعها الى ان هناك عملية القياس ترتفع اخطاءها (الريشاني، ٢٠١١: ص٢٤).

في ضوء المفاهيم المتعددة الأكثر بروزًا لحل مشكلة واحدة، يكون مبدأ القيمة العادلة البديل الأكثر ملاءمة من مبدأ الكلفة التاريخية. لقد ساهم في نمو البدائل بدلاً من ان تكون قاصرة على مفهوم واحد بخصائص محددة تساعد على عملية التوحيد، وهناك العديد من المرادفات للقيمة العادلة فضلا عن مجموعة متنوعة من الآراء ووجهات النظر المرتبطة بالتكيف المفاهيمي لنهج القيمة.

٢-١-٨: إصدارات المعايير المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة

نستطيع ان نلمس أن مجلس قواعد المحاسبة الدولي (IASB) وكذلك مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)قاما بأصدر معايير بشأن موضوع القيمة العادلة، وتم إصدار معايير القيمة العادلة بشكل متكرر منذ الثمانينيات وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، سواء كانت معايير جديدة أو تعديلات على المعايير الموجودة سابقًا.

أولا: المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقيمة العادلة .

تم التخلي عن نموذج الكلفة التاريخية لصالح التقييم على أساس القيمة العادلة في العديد من الدول الصناعية والنامية طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. تم إجراء تغيير على المعيار المحاسبي (IAS 16) للأصول الثابتة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). وتم اصدار المعايير المحاسبي للأصول غير الملموسة (معيار المحاسبة الدولي ٣٨)، فضلا عن المعايير المحاسبية للقياس والإفصاح عن الأدوات المالية (معيار المحاسبة الدولي ٣٢، معيار المحاسبة الدولي ٣٩)، معيار المحاسبة الدولي (٤٠) للاستثمارات العقارية، معيار المحاسبة رقم (٤١) للزراعة وما شابهها من الأصول الحيوية والمنتجات الزراعية الناتجة عنها، ومعيار التقارير المالية للأدوات المالية (IFRS 9) الذي حل محل المعيار المحاسبي (IAS 39) في يناير ٢٠١٥. (Robinson,et al,2018:260).

لقد غيرت القيمة العادلة القياس المحاسبي ليكون أساسا في عملية القياس حيث انه منذ أن تم تطبيق هذه المعايير. تم اعتمادها وبشكل أساسي وفي حالة إذا ما تم إجراء القياس باستعمال أساس الكلفة التاريخية، فإن

هذا يعتبر استثناء، ويجب الإفصاح عن أسباب عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على عدم الاستعمال لقياس موثوق للقيمة العادلة (Song,et al,2010:44)

معيار الإبلاغ المالي (IFRS 13) يعتبر اخر اصدار في مايو ٢٠١١ وتم تطبيقه بدا من يناير ٢٠١٣ مع السماح بالتطبيق المبكر.

ثانيا: المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المالية الأمريكي الخاصة بالقيمة العادلة

تم إصدار العديد من المعايير المحاسبية للقياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، بما في ذلك المعيار (SFAS 107) للإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، المعيار (SFAS 115) لمحاسبة الاستثمارات في الأوراق المالية الممثلة في الديون أو حقوق الملكية، والمعيار (SFAS 119) للإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة المالية، والذي أدخل تعديلات على (SFAS 157). قام (FASB) بأيلاء اهتماما كبيرا بهذا المعيار وقام بجعله مبدأ من المبادئ المقبولة قبولا عاما في المحاسبة(Turley,2008:213) .

تم تعديل المعيار إلى (SFAS115) بواسطة المعيار (SFAS159)، مما زاد أيضًا من استعمال أساس القيمة العادلة، لا سيما عندما يتم التعامل مع الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات المالية المراد تحقيقها من قبل الوحدات الاقتصادية.

ثالثا: قياس القيمة العادلة كما يراها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13

عندما تتطلب المعايير الأخرى ذلك، فإن المنهجية الوحيدة لتحديد القيمة العادلة هي معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS 13"التقييم على أساس العدالة". (Sangchan,et al,2020:30).

لقد كان نتيجة تعاون لمدة ست سنوات بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وFASB. تم إصداره في مايو ٢٠١١ من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ودخل حيز التنفيذ اعتبارًا من الدورات التي بدأت في ١٠ يناير ٢٠١٣، وكان مؤهلاً للتطبيق التدريجي بدءًا من تاريخ إصداره وفقًا لشروط معينة. كانت المحادثات الطويلة والصعبة حاضرة خلال تطوير هذا المعيار لسببين. (Haswell, et al,2018:30).

١- لأن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ينوي نشر معيار يفصل "كيفية" تحديد القيمة العادلة. يشير هذا إلى كيفية حساب قيمة الأصول أو الالتزامات دون التعرض لتوقيت التقييم باستعمال القيمة العادلة، أو "متى نستخدمها".

٢- السبب الثاني سياقي ويتعلق بكيفية تزامن الحديث عن هذا المعيار مع الأزمة المالية في العالم وكيف حاول البعض تجنب التعامل معها لأنه كان من الأسهل تحديد القيمة العادلة في بيئة ظروف اقتصادية مستقرة.

الشكل (٢-٢) العناصر التي شملها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13

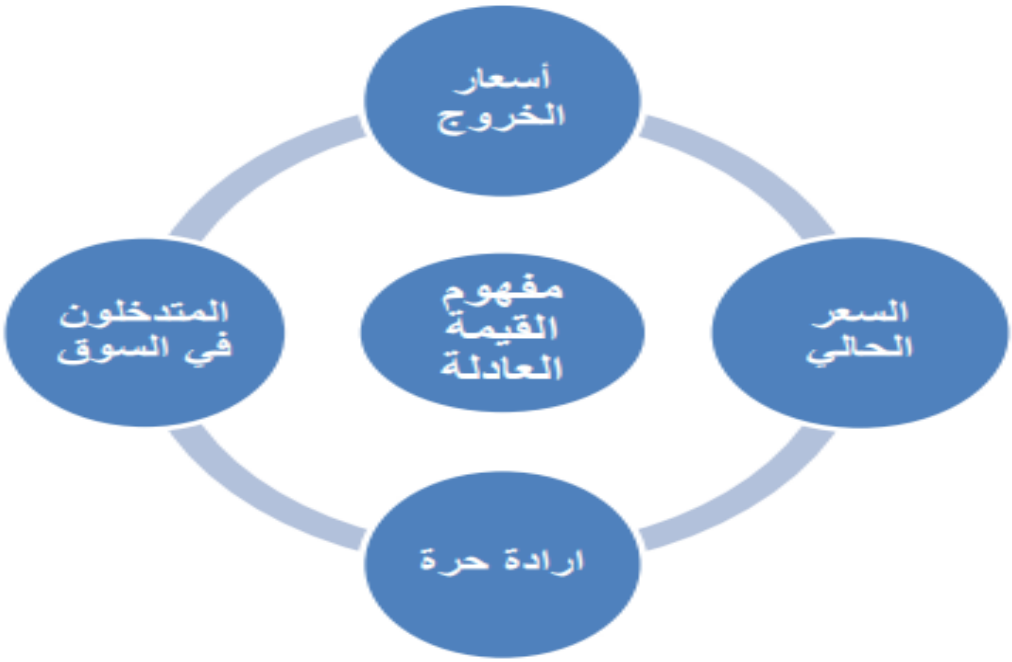

المصدر (فلة، حمدي " تأثير استعمال محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة الكوابل- اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية- قسم المحاسبة- جامعة محمد خضير-٢٠١٧ الجزائر.

(٩ :

رابعا: مجال تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS 13

لتحديد القيمة العادلة لجميع الاصول والالتزامات، قدم معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS 13.

إرشادات عامة. الغرض منه هو توسيع نطاق المعلومات التي يتم الكشف عنها حول قياسات القيمة العادلة في التقارير المالية، وجعل هذا المعيار هو المعيار الوحيد الذي يسمح بقياس القيمة العادلة، وتطبيق هذا المعيار على جميع المعايير المحاسبية التي تتطلب قياس القيمة العادلة أو تسمح بها.

يقدم معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS 13 فقط تعريفًا صريحًا للقيمة العادلة، ويحدد كيفية تطبيقها، ويحدد المكونات التي تقع ضمن نطاق اختصاصه ويشرح طرق ذلك التطبيق. ولذلك، فإنه المعيار الوحيد الذي يتم استعماله عند مناقشة القيمة العادلة، ولهذا السبب، تم اعتباره نموذجًا أو معيارًا مرجعيًا.

.(Chen,et al,2013:77)

يمكن أن تقتصر جميع المعاملات المالية وغير المالية التي تتطلبها أو تسمح بها معايير المحاسبة الأخرى، وكذلك جميع المؤسسات التي تستخدم المعايير المحاسبية كدليل لمحاسبتها، على العناصر التي تقع ضمن

نطاق تطبيق المعايير المالية العمليات التي يتم تنفيذها وفقًا لمعايير التقارير المالية (المعيار الدولي للتقارير المالية ٢ المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧) يتم استبعادها أيضًا من نطاق تطبيقه. وسنقوم باستعراض مجالات تطبيقه وكالاتي: (Laux and Leuz، ٢٠١٩:101) .

الهدف من قياس القيمة العادلة هو حساب السعر الذي سيتم دفعه في بيع أصل أو تحويل التزام بين المتعاملين في السوق في وقت إجراء القياس، بالنظر إلى حالة السوق وظروفه. وفقًا لمعيار الإبلاغ المالي رقم IFRS 13، يجب أن يتم بيع الأصل أو تحويل الالتزام من خلاله حساب القيمة العادلة في: (Bowen,et al,2014:235) السوق الأساسي للأصل أو الطلب هو السوق الذي تتم فيه معظم المعاملات التي تنطوي على الأصول والخصوم. ما في حالة غياب السوق الأساسي سنتجه الى السوق الأفضل، وهو السوق الأنسب أو المناسب لتقدير قيمة الأصل أو الالتزام، هو السوق الأكثر فائدة في غياب السوق الأولي.

يجب أن تقوم الوحدة الاقتصادية ان تضع في اعتبارها القضايا التالية من أجل استعمال قياس القيمة العادلة: (Shamkuts,2010:11)

أ. الأصل او الالتزام الذي يتم قياسه، سواء كان موجودًا بالفعل أو مرغوبًا فيه.

ب. يجب أن يكون افتراض القيمة للأصول غير المالية متوافقًا مع إجراء القياس (الاستمرارية في عملية الاستعمال ويجب ان يكون هذا الاستعمال بأعلى طاقة والأفضل)

ج. الاستعمال والاستفادة من السوق الأساسي للأصل المعني أو السوق الأفضل

د. استعمال طريقة التقييم الصحيحة لتحديد القيمة العادلة مع الأخذ في الاعتبار إمكانية الوصول إلى المعلومات الضرورية لتطوير طريقة التقييم المناسبة التي تراعي الممارسات السوقية للمتداولين.

خامسا: مداخل القياس للقيمة العادلة حسب (معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS 13):

لقد حدد المعيار للإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) ثلاث مداخل رئيسة للتقييم والقياس للقيمة العادلة، التي يمكن من استعمالها في اغلبية الحالات للتقييم والتي تكون مناسبة في ضوء البيئة ذات الظروف السائدة والتي تتوافر فيها البيانات الكافية والتي تتطلبها عملية القياس للقيمة العادلة وسنقوم بعرض هذه المداخل على النحو التالي :(Shomkuts,2010:25).

١. مدخل الكلفة: قام المعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) بتحديد مدخل الكلفة على انه يمثل أسلوب للتقييم والذي يعكس المبلغ المطلوب في الوقت الاني ليكون محل قدرة الأصل الاستيعابية، وينظر اليه عادة بانه تكاليف استبدال حالية (Current replacement costs)، واعتمادا على مدخل الكلفة نرى القيمة العادلة بانها كلفة اقتناء أو انشاء الأصول البديلة من أداة مماثلة، معدلة للتقادم، بما في ذلك التدهورات المادية والوظيفية (تقادم تكنلوجي) وتقادم اقتصادي (الخارجي) (Aurora& Bontas,2013:100).

ويمكن تقدير القيمة العادلة على وفق هذا المدخل بنظرة (المبدأ الاقتصادي) فما سيدفعه مشتري ما مقابل الأصل ما لا يزيد عن تكلفة الحصول على الأصل يكون ذي فائدة متساوية وبهذا يتم الاستناد إلى مبدأ الاستبدال أو النيابة (The principle of substitution)، في حالة لم يكن هناك وقت غير مبرر له أو خطر أو أي من العوامل الأخرى التي لا داعي لها (متضمنة) وقد جرى التغلب عليها، فأن السعر المدفوع

من قبل المشتري في السوق نظير الحصول على الأصل الذي تم تقييمه لن يكون أكثر من تكلفة التجميع أو الأنشاء لأصل معادل (IASB,2006:25).

٢. مدخل السوق: يستند هذا المدخل الى معاملات السوق وما ينتج منها من معطيات من الأسعار وبقية المعلومات التي تكون ذات صلة بأصول والتزامات لها القابلية للمقارنة ومطابقة وملاءمة (Véron & Nicolas,2008:65) وهناك عدة أساليب للتقييم والتي تتفق مع هذا المدخل منها مصفوفة التسعير والتي تعد الأسلوب الرياضي الذي يستعمل بالأساس للتقييم لسندات الدين من دون الاعتماد على اسعار الاوراق المالية المدرجة بالتحديد ولكنه يعتمد على العلاقة بين الأوراق المالية مع اوراق مالية اخرى مقاسة. (Georgiou & Omiros,2018:331)

٣. مدخل الدخل: تم تحديد مدخل الدخل من قبل معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS,13) أحد الأساليب في التقييم التي تقوم بتحويل المبالغ المستقبلية مثل الإيرادات والمصروفات او التدفقات النقدية إلى مبالغ حالية (مخفضة)، ويتم القياس للقيمة العادلة على أساس المبالغ المذكورة سالفا عن طريق القيام بتحديد التوقعات للسوق الحالية عن تلك المبالغ المستقبلية، وتشمل أساليب التقييم: (Endenich,et al,2020:33-29)

a. التقنيات الخاصة بالقيمة الحالية

b. نماذج التسعير للخيارات مثل صيغة Black-Scholes Option Pricing Model) (The.

c. أنموذج الثنائي الحـــــــــــــــــــــــــدين (The Multi-Period Binomial Option Pricing Mode) والذي يتضمن الأساليب لقياس القيمة الحالية والذي يبين كلا من قيم الخيار الزمنية والحقيقية.

كما ويتضمن مدخل الدخل طريقة الأرباح الزائدة للمدد المتعددة، التي تستخدم في قياس القيمة العادلة لبعض من الأصول الغير ملموسة (IFRS13,2016:19).

ان عملية استعمال أساليب للتقييم مختلفة قد توفر نتائج مختلفة؛ وذلك بسبب المدخلات المستخدمة والتعديلات التي تطرأ على تلك المدخلات، أن حقيقة وجود نتائج مختلفة لا يقود الى نتيجة مفادها ان هذه التقنيات غير منطقية او غير صحيحة ولكنها تؤدي الى انه أحد أساليب التقييم تكون مناسبة وأكثر ملاءمة من نظيراتها في الظروف المعينة (Aurora&Bontas,2013:1103).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا انه يجب علينا اختيار المدخل المناسب والملائم وحسب الظروف لقياس القيمة العادلة ومن الصعوبة بمكان استعمال مدخل وحيد في الظروف المختلفة والمتعددة وعليه يتم اختيار المدخل الملائم عن طريق التجربة باستعمال أكثر من مدخل واختيار الملائم من خلال التقييم لنتائج القياس.

وتوجد هناك نماذج قياس محاسبي أخرى للقيمة العادلة على وجه الخصوص بالأدوات المالية وتتضمن بالآتي:(Donleavy & Gabriel,2019:255) .

١. أنموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي: يتصف هذا النموذج بالسهولة الا ان الصعوبات تنشأ في تطبيقه عند تحديد وبدقة التنبؤات بمقسوم الأرباح النقدية الة الاجل غير المحدود، فقيمة السهم الحالية في الاجل البعيد تعد صفر.

ويمكن تصنيفه الى نماذج ثلاث وكالآتي: (Hairston,et al,2018:33)

أ. أنموذج النمو الصفري: وفق هذا النموذج فأن مقسوم الأرباح الذي يتوقع توزيعها في الفترات المستقبلية سيبقى ثابت وبعبارة اخرى فأن معدل نمو مقسوم الأرباح يساوي صفراً (Megginson,et al.,2010: 133).

ب. أنموذج النمو الثابت: ان عملية تحقيق الأرباح في الوحدات الاقتصادية خلال الفترات الزمنية المختلفة غير ثابت ولذلك فأن التدفقات النقدية من مقسوم الأرباح التي سيحصل عليها السهم العادي لن تبقى ثابتة الى الابد ولذلك تم صياغة أنموذج اخر يكون نمو مقسوم الأرباح فيه بنسبة ثابتة، وأطلق عليه (Gordon growth)، (Smart&Megginson,2009: p216).

ج. أنموذج النمو المتعدد: أن أنموذج النمو المتعدد قائم على الأساس أنه من غير الحقيقي والموضوعي أن تستمر التوزيعات للأرباح للفترات المستقبلية الخاصة بالوحدة الاقتصادية بدون نمو، كما أنه من غير المنطقي طوال فترات عمر الوحدة الاقتصادية، فممكن ان تنمو توزيعات الأرباح بصورة كبيرة في بداية العمل لكل وحدة اقتصادية ومن ثم ينخفض هذا المعدل حتى يجد الاستقرار عند معدلات متقاربة.

(Ozili & Peterson K,2021:91).

وفي النموذج السابق يتبين انه يجري التمييز بين كل من حالتين، الاولى النمو لمقسوم الأرباح النقدية الثابت والثانية نمو مقسوم الأرباح النقدي غير المستقر.

٢. أنموذج القيمة الحالية لفرص النمو: يعتمد أنموذج القيمة الحالية لفرص النمو في فرضياته على ماهية العلاقة بين فرص الاستثمار المتاحة و بين الأرباح المستقبلية ، إذ أن أي زيادة في الأرباح المستقبلية تقترن بمدى وجود وتوفر فرص استثمارية مستقبلية، الفرص التي يتكون منها صافي قيمة حالية موجب هي التي تجعل من زيادة سعر السهم الانعكاس لحقائق الاستثمارات التي تم التخطيط لها كافة، اما تلك الفرص التي ستوفر معدلات عائد متوقعة أكبر من معدلات العائد المطلوبة نتيجة الزيادة للمنافع التي ستتحقق من تلك الاستثمارات استنادا الى القيمة الحالية لفرص النمو فيم التحديد لقرار المبادلة بين التوزيع للأرباح او القيام باحتجازها بدراسة توجهات الإدارة نحو فرص الاستثمار المتوافرة لديها (سلمان وعوجه، 342:2012).

٣. أنموذج التدفق النقدي: يقوم أنموذج التدفق النقدي إلى أن الاساس في الثروة المتحصلة من أصل معين تتشخص في التدفقات النقدية الناشئة من هذا الأصل (Muller,et al,2011:1150)ويوفر أنموذج نمو الأرباح افكارا مفيدة للتدفقات النقدية إلا أنه في العديد من الحالات يكون غير مناسب وذلك لأنه لا يقوم بالاعتماد على الأقسام والشعب الفرعية في عملية دفع الأرباح في حين يمكن تطبيق أنموذج تقييم التدفقات النقدية على الأقسام والشعب الفرعية وأيضا على الوحدات الاقتصادية بأكملها ولكنه لا يعتمد على توزيعات الأرباح (Brigham &Ehrhardt,2014:304-305).

٤. أنموذج والتر(Walter Model) : يعمل أنموذج والتر(Walter Model) الى تبيان أن السياسة المتبعة في توزيعات الأرباح للوحدات الاقتصادية تؤثر في قيمة هذه الوحدات وبشكل دائمي تقريباً وقد ركز هذا الانموذج على العلاقة بين معدل العائد(I) وكلفة رأس المال(K) وحسب هذا الأنموذج فأن الانخفاض في كلفة رأس المال عن معدل العائد سيؤشر على القدرة على تحقيق الأرباح للوحدة الاقتصادية مما يؤدي الى ان يكون بمقدور حملة الأسهم القيام بعملية إعادة الاستثمار في حالة استلامهم للأرباح إما في حالة عندما يكون معدل العائد اقل من كلفة رأس المال فان حملة الأسهم سيكسبون أرباحاً أعلى عند استثمارهم في مكان آخر(**Damodaran**,2010:632).

٥. أنموذج ليرنر وكارلتون: يعد أنموذج ليرنر وكارلتون صيغة مطورة لأنموذج (Gordon & Chaperon)، إذ يقوم بتبيان العلاقة المهمة بين القيمة الدفترية والحقيقية للسهم العادي بواسطة المعادلات الرياضية (المشهداني، 1995: 46).

٦. أنموذج تقييم الأرباح: يقوم هذا الأنموذج على تقييم الأسهم العادية وذلك على ضوء ربحيتها، إذ يكون ربح السهم الواحد عنده بواسطة قسمة الأرباح التي تم تحقيقها على عدد الأسهم المصدرة ولذلك فأن عملية التقييم بهذا الشكل وبواسطة هذا الانموذج تعني الإقرار مع ما طرحه المعارضون وهي أنَّ الأرباح المتحققة تكون من حق حاملي الأسهم، فيجب أن يكون التقييم للسهم على أساس ربحه المستقبلي وليس على أساس توزيعاته (أي لا يتم اعتماد تقييم السهم على حصته من توزيع الارباح التي تم تحقيقها) (العارضي، 2017(64.

٧. أنموذج مضاعف الربحية: ويعرف هذا الأنموذج أيضا بأنه نسبة السعر إلى الربح للسهم أو المضاعف (Multiplier)، ويطبق حسابه لغرض التعرف على السعر التي يستعد المستثمر لدفعه من اجل الحصول على حصة سهم واحد في الوحدة الاقتصادية، إذ يتم احتساب لهذا المضاعف بواسطة قسمة السعر السوقي للسهم على ربحه، وفي الحالة التي يكون فيها النسبة لمضاعف الربح معروف سلفا وتم القيام بضربها بالقيمة للأرباح المتوقع الحصول عليها من السهم في المستقبل، نستطيع الحصول على تقدير لما تكون عليه قيمة السهم العادلة في السوق المالي (العامري، 119:2007).

, وتبعا لذلك فأن القيمة الحقيقية للسهم تتألف بواسطة خصم المضاعف للسعر إلى الربح والذي تم تطويره من (Williams & Findlay) ، إذ يمكننا التوضيح لهذا الأنموذج بواسطة المعادلة التالية :(عبيدات، 2008: 63)

إذ أن: $v = \sum_{T=0}^{N} \frac{(M)(En)}{(1+k).^{n}}$

V: القيمة السهم العادلة.

M: مضاعف القيمة للسهم إلى ربحيتها في السوق.

E :ربحية السهم.

K :المعدل المطلوب للعائد.

فالمعدل المطلوب للعائد يشير الى المعدل الأدنى كعائد يطلبه المستثمرون نتيجة لاستثمارهم وليعوضهم عن تحملهم للمخاطر المتوقعة، ويمكن إيجاد المعدل المطلوب للعائد حسب المعادلة التالية: (ابو رحمة،2009: 40)

$$k = Rfr + \beta(Rs + Rfr)$$

إذ أن:

Rfr: العائد الخالي من المخاطر.

Rs: المعدل لعائد السهم السوقي.

β: معامل بيتا.

K: المعدل المطلوب للعائد.

وقد تم التطبيق لهذا الانموذج على نطاق رحب، فهو يقوم بقياس قابلية السوق للقيام بالدفع مقابل (1) دولار من الربح الذي تحققه الوحدة الاقتصادية، أي يقوم بقياس مقدار الزيادة في قيمة السهم السوقية كلما أرتفع سعره .(Magnan,et al,2015:560).

وعند القيام بمعرفة مضاعف الربحية لأي من الوحدات الاقتصادية فأنه لا يمكن الجزم بالتقييم فيما إذا كان هذا المضاعف جيداً أم غير جيد، لذلك من الأهمية بمكان انه في حالة أراد المستثمر ان يقوم بعملية التقييم لسعر السهم ان يقوم بالمقارنة بينه وبين مضاعف الربحية والنمو للوحدة الاقتصادية ففي حالة كان المضاعف للربحية منخفض ذلك دلالة على ان سعر السهم يكون ملائم لعملية الشراء وذلك أيضا مبني على التوقعات لربح السهم في المستقبل ان تدوم كما هي او تتطور(Song,et al,2010:410) .

وأيضا عند القيام بالاحتساب لمضاعف الربحية لأخر اثنا عشر شهرا فأن عملية الانخفاض لهذا المؤشر ذلك يعني انه سعر ملائم لعملية الشراء اما في حالة كان هذا المضاعف عالي فهذا يؤدي الى ابتعاد المستثمرون وممكن بيع وعدم الاحتفاظ بهذا السهم ((httpwww.mahfaza.com.jofilesPE22005.pdf.

ويعد من أفضل النماذج التي تلائم البيئة المحلية لتوفر ما تحتاجه القيمة العادلة لاحتسابها من البيانات الضرورية فضلا عن انه يعتمد على بيانات فعلية وعدم اعتماده على أسلوب التوقعات والتخمينات كما يلاحظ في النماذج الأخرى، ان معيار (13 IFRS) للإبلاغ المالي الدولي يقوم بتحديد الأسلوب الأفضل لتقييم القيمة العادلة المناسب وحسب ما تتوفر من البيانات التي يمكن لها من المساعدة في التحديد للقيمة العادلة بشكل أفضل مع الاخذ بنظر الاعتبار الاستعمال الأكبر للمدخلات التي تكون قابلة للملاحظة والاستعمال الأقل للمدخلات التي تكون غير قابلة للملاحظة (www.iasplus.com/en/standards/ifrs-13ifrs par:61)،

شكل (٢=٣) أساليب التقييم بالقيمة العادلة

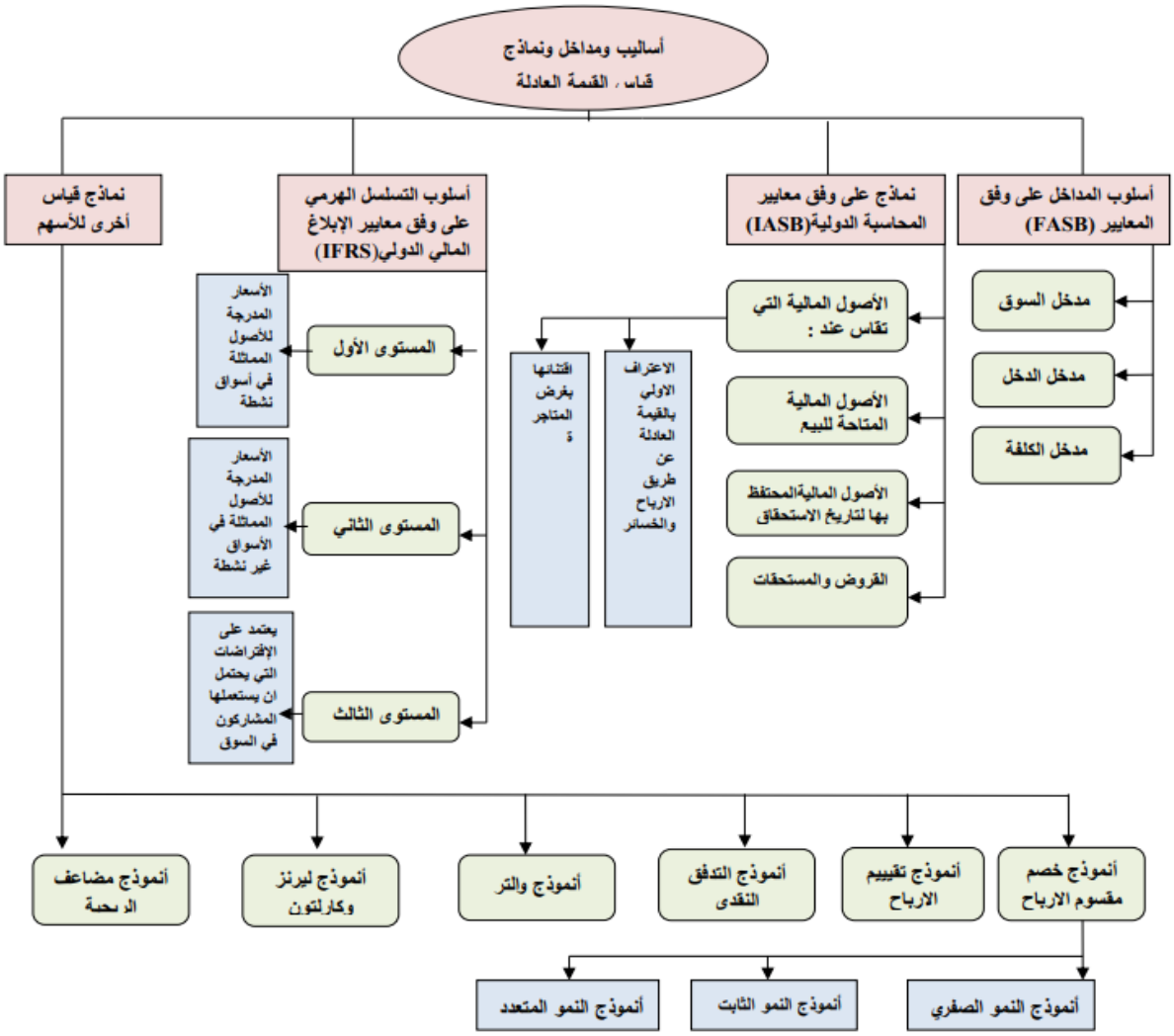

المصدر:(الكرعاوي، محمد سلمان " القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية "رسالة ماجستير -جامعة كربلاء -٢٠١٩

(٥٦

سادسا: التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، توفر مقاييس القيمة العادلة قدرًا أكبر من الشفافية نظرًا للطبيعة المتقلبة والمتغيرة للأسواق. وعن تحديد عملية القياس بواسطة القيمة العادلة، ناقش مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية العديد من المبادئ والأسس. كما تم ذكره في SFAS 157 أن واضعي المعايير قد أنشأوا تسلسلاً هرميًا للمدخلات للقيمة العادلة بناءً على الموثوقية ودرجة الملاحظة للمدخلات، ويفصلون بين المدخلات التي يمكن ملاحظتها وغير القابلة للرصد والملاحظة. (Short& dan,2012:94).

أ. المدخلات القابلة للملاحظة: المدخلات التي يمكن ملاحظتها المستمدة من مصادر أخرى غير بيانات الوحدة الاقتصادية التي تشير إلى الافتراضات التي سيتخذها المشاركون في السوق عند تقييم عنصر ما. عندما تتوفر هذه المدخلات، (FASB) تفرض أن تستخدم الوحدات الاقتصادية المدخلات التي يمكن ملاحظتها لحساب القيمة العادلة.

ب. المدخلات غير القابلة للملاحظة: هذه هي المدخلات التي سيستخدمها المشاركون في السوق لحساب سعر الأصل باستعمال أفضل البيانات المتاحة حاليًا، مع الأخذ في الاعتبار المدخلات غير القابلة للرصد بصرف النظر عن بيانات السوق الفعلية أنها تمثل افتراضات الوحدة الاقتصادية المحددة.

يقدم الإطار "تسلسلاً هرميًا" يصنف المدخلات حسب الأهمية التي يجب على الوحدات الاقتصادية مراعاتها عند حساب القيمة العادلة. تتحسن المدخلات مع المستوى، حيث يكون المستوى الأول هو الأعلى، وتعتمد الأولوية على ثلاثة مستويات تفضيل عامة. يشجع النظام على تكوين الوحدات الاقتصادية بهدف الحصول على أفضل المدخلات التي يمكن تقديمها في أي ظرف من الظروف (Spiceland,et.al ,2016:30-31).

إذ يكون التقدير للقيمة العادلة وفق هذا التسلسل الهرمي والذي يقوم بعملية تحديد الأولوية للمدخلات التي يجب استعمالها للقياس للقيمة العادلة الى ثلاث مستويات وكما يلي:

(Warren,et al, 2014:68).

أ. المستوى الاول: إن الأسعار المدرجة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات القابلة للمقارنة التي يمكن للوحدة الاقتصادية الوصول إليها اعتبارًا من تاريخ القياس تعمل كمدخلات لتقنية التقييم عند هذا المستوى.

مدخلات أسلوب التقييم عند هذا المستوى هي أسعار مسعرة غير معدلة في الأسواق النشطة لأصل أو التزام مشابه قد تصل إليه وحدة اقتصادية اعتبارًا من تاريخ القياس. (Needles, Belverd,2014: 735).

لقياس القيمة العادلة، يقدم السعر المتاح المبلغ عنه في سوق نشط أدلة جديرة بالثقة ويجب استعماله دون تغيير، باستثناء:(IFRS 13 ,Pa79 , 2016:10).

١-عندما تحتفظ وحدة اقتصادية بعدد كبير من الأصول أو الالتزامات المتشابهة ولكنها غير متطابقة، وعندما يتم تقديم سعر في سوق نشط ولكن لا يمكن الوصول إليه بسهولة.

٢- في سوق نشط، لا يعكس السعر المدرج القيمة العادلة في تاريخ القياس.

٣- يجب تعديل السعر المعلن للبند القابل للمقارنة الذي يتم تداوله كأصل في سوق نشط للعناصر الفريدة لهذا البند أو الأصل عند تحديد القيمة العادلة للمطلوبات أو أداة حقوق الملكية لوحدة اقتصادية.

.(Riedl, et al,2011:122)

ب. المستوى الثاني: بخلاف الأسعار المذكورة الواردة في المستوى الأول فإن مدخلات المستوى الثاني هي تلك التي يمكن ملاحظتها او رؤيتها للأصول أو الخصوم بشكل مباشر أو غير مباشر يتم أيضًا أخذ الشروط والظروف المتعلقة بالموجودات والمطلوبات ذات المسؤوليات التعاقدية في الاعتبار وتكون بمثابة مرجع في تحديد ما إذا كان يمكن أخذ المدخلات في الاعتباريُسمح بالتعديلات ضمن هذه الفئة من المدخلات والتي يمكن ملاحظتها على مدى مسار العمر للأصل أو الالتزام وتعتمد على حالة الأصل، وقابلية مقارنة الأصل أو الالتزام، وكذلك مستوى نشاط السوق. عندما تكون التعديلات مهمة على مدخلات المستوى الثاني، فقد يؤدي ذلك إلى قياس القيمة العادلة من ضمن المدخلات للمستوى الثالث، حيث من الواجب الإفصاح عن المدخلات الهامة غير القابلة للرصد.(Yarnold & Ravlic. 2014).

ت. المستوى الثالث: تسمح مدخلات المستوى الثالث بقياس القيمة العادلة في الظروف عندما يكون هناك نقص في القيمة أو سوق نشط يعتمد عليه، وتعرف هذه المدخلات بأنها مدخلات لا يمكن ملاحظتها للأصول أو الالتزامات، وهناك مخاطر مرتبطة بتقدير افتراضات القيمة العادلة وبالنتيجة، من أجل استعمال أفضل التقديرات، قد يعتمد مختلف المهنيين والمؤسسات على تقنيات تقييم متنوعة، وقد نوقشت مشكلة التقديرات بشكل صريح، ومع ذلك، فقد تم وضع معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) لجعل أساليب التقييم والافتراضات المستعملة في تقديرات المستوى الثالث أكثر شفافية للحد من المخاطر بالنسبة للمستثمرين والمستعملين الآخرين للقوائم المالية في قراراتهم، يستنتج (Dimitras, A,et al,2018:65)عندما يكون هناك فجوة في القيمة أو سوق نشط ويمكن الاعتماد عليه فإن مدخلات المستوى الثالث تمكن من تحديد القيمة العادلة كمدخلات غير قابلة للرصد للأصول أو المطلوبات يتم تعريف هذه المدخلات على هذا النحو تنطوي عملية حساب افتراضات القيمة العادلة على مخاطر نتيجة لذلك يمكن استعماله من أجل استعمال أفضل التقديرات ومع ذلك فقد تم تطوير المعيار الدولي للتقارير المالية ١٣ لجعل طرق التقييم والافتراضات المستخدمة في التقديرات للمستوى الثالث أكثر شفافية لتقليل المخاطر على المستثمرين والمستخدمين الآخرين للبيانات المالية على الرغم من حقيقة أن المهنيين والمؤسسات المختلفة لديهم تقنيات تقييم مختلفة ومشكلة التقدير تمت مناقشته صراحة. من قبل (Sundgren, S,et al,2020:17) ويستنتج بأنه يجب توفير خيار لتقييم تقديرات الوحدة الاقتصادية واستعمال التسلسل الهرمي لتصنيف المدخلات إلى ثلاث فئات للمستثمرين من أجل توفير الافصاحات اللازمة وتقليل المخاطر عند اتخاذهم للاختيار:

.(IFRS 13, ,2013:10)

١ -في حالة توفر هذه الأسعار، فإن الأسعار المدرجة في سوق نشط لسلعة مماثلة يحتفظ بها طرف آخر كأصل.

٢ .في حالة عدم وجود أسعار، يتم استعمال مدخلات بديلة يمكن ملاحظتها، مثل الأسعار المعلنة في الأسواق غير النشطة لسلعة مماثلة محتفظ بها كأصل من قبل طرف مختلف.

٣- يتم استعمال طريقة بديلة للتقييم، مثل مدخل الدخل ومدخل السوق، في حالة عدم إمكانية الوصول إلى الأسعار التي يمكن تتبعها في (الأول) و (الثاني).

المستوى الأول، الذي يشمل الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المتشابهة في سوق منظم، يُعطى الأهمية القصوى لأنه يعد المصدر الأكثر مصداقية، بينما يُعطى المستوى الثالث، الذي يتضمن الأسعار غير الخاضعة للمراقبة، أدنى أولوية. لذلك، يجب أن تحاول الوحدة الاقتصادية الاستفادة من مدخلات المستوى

الأول والمستوى الثاني قدر الإمكان، ويوضح الـــــشكل (٢-٤) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. (Artemyeva,2016:21-22).

شكل (٢-٤) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

المصدر:(الكرعاوي، محمد سلمان " القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية "رسالة ماجستير -جامعة كربلاء -٢٠١٩: ٤٨)

سابعا: خصائص اساليب التقييم Characteristics of assessmentte chniques

يجب تضمين عدد من الصفات في تقنيات التقييم، بما في ذلك: (Fiechter,2011:90)

(1) يجب أن تكون مناهج تقدير القيمة العادلة معقولة ومتسقة مع النظرية المالية والاقتصادية. يجب أن يأخذ تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الصلة في الاعتبار بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها وكذلك أي عناصر أخرى قد يأخذها المشاركون داخل السوق في الاعتبار.

(2)يجب استعمال أسلوب التقييم إذا تم تبنيه بشكل كبير وواسع من قبل المشاركين داخل السوق ويوضح أن التقديرات التي يقدمها أكثر دقة وواقعية من الأسعار المشتقة من معاملات السوق.

(3)يجب استعمال المدخلات من السوق قدر المستطاع في تقنية التقييم، ويجب التقليل من استعمال التقديرات ذات الصبغة الخاصة والمعلومات غير الصريحة.(Mishkins &Eakins,2009:268) .

(4)يجب على الإدارة استعمال الحكم عند الاختيار من بين المبادئ الأساسية والمباني النظرية لاختبار طريقة التقييم وإجراءاته.

(5)يجب استعمال النهج أو النموذج المختار من الآن فصاعدًا، ما لم تتغير الافتراضات التي استند إليها.

(6)ينبغي تأكيد صحة نهج التقييم على أساس منتظم.

(7)إن اعتماد أي أسلوب أو نموذج تقييم ينطوي على مخاطر تعرف باسم (مخاطر النموذج) يعني ضمناً أن قرار استعمال طريقة أو نموذج معين غير مناسب لأنه يستند إلى افتراضات خاطئة أو يلتقط سلوك السوق النموذجي بشكل غير كافٍ.

يتضح من المعلومات المقدمة أعلاه أن تحديد القيمة العادلة لأصل معين في يوم معين يتطلب استعمال الحقائق المطروحة وفقًا للتوقعات وظروف السوق في ذلك اليوم المحدد تتغير هذه العناصر بشكل طبيعي بمرور الوقت وبالتالي فإن القيمة المتوقعة في وقت ما تكون غير صحيحة في وقت لاحق حقيقة أن القيمة العادلة قد تغيرت لا تعني أن التوقعات كانت خاطئة عند تقديرها ولكن هذه التغييرات قد حدثت.

ثامنا: ارشادات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ١٣ لقياس القيمة العادلة Guidance on measurement

قام معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ١٣ بوضع عدد من النصائح والارشادات التي يجب اتباعها لأجل القيام بعملية القياس للقيمة العادلة وكما يلي (Chen,et al,2019:58) (ابو نصار وحميدات، ٢٠١٣ :٨٣١).

أ- عند تحديد القيمة العادلة للأصل أو الالتزام، يجب على الوحدة الاقتصادية أن تأخذ في الحسبان ميزات الأصل أو الالتزام الذي سيتم تقييمه في تاريخ القياس وكذلك المشاركين في السوق.

ب- يفترض أن العملية تحدث بشكل طبيعي وبشكل منتظم وتحت ظروف السوق في تاريخ إجراء التقييم لحساب القيمة الحالية.

ج- طريقة احتساب القيمة الحالية تفترض أنها ستتم من خلال السوق الأساسي للأصل أو سوق مشابه له.

د- يجب مراعاة الاستعمال الأعلى والأفضل للأصل عند حساب القيمة الحالية للأصول غير المالية.
هـ- يفترض إجراء حساب القيمة الحالية للالتزامات المالية والالتزامات غير المالية، وكذلك الادوات الخاصة بحقوق الملكية، أن يقوم المشاركون بتحويل الأداة المالية في تاريخ القياس دون أي تسوية أو تأخير في عملية التسوية.

مما سبق، يمكن الاستدلال على أن المعيار الدولي للتقارير المالية ١٣ قدم إطارًا لقياس القيمة العادلة وصحح العديد من العيوب التي كانت موجودة في معايير القيمة العادلة السابقة. لا تزال محاسبة القيمة العادلة صعبة ومعقدة، وتستخدم مجموعة متنوعة من الأساليب، وتحيط بها الكثير من العناية الواجبة، والأحكام الفردية، وأسس القياس المختلفة. نتيجة لذلك، تبدو و المالية أكثر تقلباً مما هي عليه في الواقع، خاصةً عندما لا يكون هناك سوق نابض بالحياة ونشط(Songlan, et al,2014:130) .

فضلا عن ذلك، تجد محاسبة القيمة العادلة صعوبة في وضعها موضع التنفيذ بسبب القضايا التي تحيط بها وأبرزها اعتماد تصنيف الاستثمارات على نية الإدارة للاحتفاظ بها والاجتهاد والحكم الشخصي المتضمن في

تقدير القيمة العادلة وكذلك التحدي المتمثل في الحكم على مدى فعالية وكفاءة السوق ومشاكل المتعلقة تحديد الدخل القابل للتوزيع والخاضع للضريبة وتقييم القيمة العادلة للأصل.(Badertscher, et al,2012:67) .

تاسعا: القواعد المحاسبية المحلية التي تطرقت للتقييم على أَساس القيمة العادلة (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق):

سوف يقوم الباحث باستعراض بعض القواعد المحاسبية التي قام بإصدارها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق والتي تطرقت الى مفهوم القيمة العادلة.

١. **"القاعدة المحاسبية (٦) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية":** لقد تم اصدار هذه القاعدة بهدف الوصول الى زيادة الفهم للبيانات المالية والقيام بتوفير وإعطاء صورة أوضح لأداء الوحدة الاقتصادية عن طريق توفير مؤشرات ومعلومات تعطي صور حقيقية ومتوازنة وواضحة عن أوضاعها المالية ونتائج نشاطها.

وتتضمن هذه القاعدة الإطار لما يجب الإفصاح عنه من المعلومات المالية التي تقوم بأعدادها كل من الوحدات الاقتصادية في مختلف القطاعات كالقطاع العام والمختلط والشركات المساهمة العامة والخاصة وفروع الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأَجنبية. كما شملت هذه القاعدة ضرورة أن تفصح الوحدة الاقتصادية عن السياسات والطرق المحاسبية التي قامت في اتباعها في إعداد البيانات المالية الخاصة بها، والمتغيرات الجارية عليها، وأنها تكون مخيرة في شكل هذا الإفصاح فيمكنها ان تعرضه في متن القوائم المالية ذاتها بين الأقواس، أو يمكن ان يكون في الهوامش، أو يمكن ان تعرضه بكشف ملحق بتلك القوائم. كما تم ادراج عدة ملاحق بهذه القاعدة.

٢. **"القاعدة المحاسبية (٨) المعلومات التي تعكس أثار التغير بالأَسعار"**

هدفت هذه القاعدة الى الحد من عملية التآكل الذي يحصل في رأس المال وذلك عن طريق توزيع الأرباح، إما باستعمال المفهوم الخاص بالمحافظة على رأس المال (مفهوم القوة الشرائية العامة) وذلك بالقيام بتعديل كلي وشامل للبيانات المالية بمعدل عام للأَسعار، أو بمفهوم المحافظة على القوة التشغيلية للوحدة الاقتصادية (مفهوم الكلفة الحالية) وذلك بتعديل بعض عناصر القوائم المالية باستعمال معدلات خاصة.

وكذلك تهدف الى زيادة معرفة مستخدمي القوائم المالية واحاطتهم علماً بآثار تغير الأَسعار على تلك القوائم ، وكذلك الإفصاح عن مدى نجاح إدارة الوحدة الاقتصادية في مواجهة الظواهر الاقتصادية مثل ظاهرة التضخم، إذ نصت الفقرة (١٣) منها على أَنه " قد لا تتوافر بيانات تفصيلية عن تاريخ شراء الموجودات أو لا تتوافر إمكانية تقديرها ، ولذلك يستلزم الأمر، في مثل هذه الحالة، التوصل إلى تقدير خبير مستقل لقيمة هذه الموجودات كأَساس لتعديلها خلال المدة الأولى لتطبيق هذه القاعدة".

وهذا اعتراف بالتقييم على أَساس القيمة العادلة للموجود والاستعانة بالخبراء بعمليات التقديرات في حالة عدم توافر بيانات عن الارقام القياسية وأيضا عدم وجود معلومات تفصيلية لتاريخ اقتناء الموجود.

"وقد نوهت هذه القاعدة ايضا الى الخروج عن مبدأ الكلفة التأريخية بحسب الفقرات (٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥) التي تخص تعديل القوائم المالية طبقاً لمفهوم الكلفة الحالية (الجارية) ".

نصت الفقرة ٢٢ على أَنه " يتطلب هذا المفهوم تعديل الكلف التاريخية للعناصر غير النقدية بحيث تصبح معبرة عن القيم الجارية السائدة في تاريخ إعداد القوائم المالية أَما العناصر النقدية فليس هناك حاجة لتعديلها لأَنها تظهر بأَسعارها الخاصة التي لا تتغير من وقت لآخر" .كما نصت الفقرة ٢٣ منها على" أن هذا المفهوم

يخرج على مبدأ الكلفة التاريخية و لا يتقيد بالمفهوم التقليدي للتحقق المحاسبي، وبإتباع نموذج الكلفة الحالية (الجارية) يمكن تجنب أخطاء التوقيت الناتجة عن تأجيل الاعتراف بالتغييرات في القيمة إلى أن يتم عقد الصفقات و المبادلات" وكذلك نصت الفقرة ٢٤ بأنه "يمكن استعمال الكثير من الطرق التي تستعمل الكلفة الاستبدالية كأساس رئيس للقياس عند تطبيق مفهوم الكلفة الحالية إلا إذا زادت الكلفة الاستبدالية عن صافي القيمة التحصيلية و عن القيمة الحالية فأنه تؤخذ في العادة اكبر القيمتين الأخيرتين كأساس للقياس" أما الفقرة ٢٥ من القاعدة فأنها نصت "الكلفة الاستبدالية لموجود محدد هي الكلفة الحالية لشراء موجود مشابه سواء كان قديماً أو جديداً أو استبدال طاقاته أو خدماته الإنتاجية وتمثل صافي القيمة التحصيلية صافي سعر البيع الحالي للموجود بينما تمثل القيمة الحالية التقدير الحالي لصافي المقبوضات المحصلة في المستقبل من الموجود بعد خصمها للحاضر وفق أسلوب مناسب".

٣. "القاعدة المحاسبية ١٠ الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة"

تهدف هذه القاعدة إلى الكشف عن البيانات المالية للمصارف والوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطًا مشابهًا وكذلك لإعطاء معلومات دقيقة وواضحة وملاءمة فيما يتعلق بنتائج عملياتها وأوضاعها المالية وتوفير التفاصيل اللازمة لتوضيح الخصائص الخاصة للأنشطة المصرفية وكذلك معلومات عن (الملاءة) والمخاطر المصرفية، والبنود خارج الميزانية العمومية.

وقد جاء في الفقرة (١٦- ب) منها على أنه "يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تعالج تقييم الاستثمارات والأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض التداول التي يقتنيها المصرف بقصد إعادة بيعها في الأمد القصير عن القيمة السوقية لها إذا كانت مختلفة عن القيم المدرجة بها في البيانات المالية".

كما نصت الفقرة ٢٥ على أنه " ينبغي عرض سعر الإقفال السائد للسهم بتاريخ الميزانية العامة والسنة السابقة في سوق الأوراق المالية، بالنسبة للمصارف التي يجري التعامل بأسهمها في السوق".

٤. "القاعدة المحاسبية ١٤ محاسبة الاستثمارات "تطبق هذه القاعدة في الوحدات الاقتصادية التي تقوم باستثمار في وحدات اقتصادية أخرى بأموال او بموجودات بهدف الحصول على الأرباح أو الحصول على الايرادات السنوية والعوائد وتحقيق المنافع ذات بعد مستقبلي .ان من اهم اهداف هذه القاعدة عملية التقييم للاستثمارات العقارية والمالية وطريقة وكيفية اثباتها في القوائم المالية في نهاية المدة ،إذ تم إقرارّها من قبل مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق في سنة ٢٠٠١ ، إذ جاءت الفقرة ١٨ من القاعدة على أنه "يجب أن تدرج الاستثمارات قصيرة الأجل كموجودات متداولة في الميزانية العامة بسعر الكلفة أو السوق أيهما أقل في تأريخ الميزانية" .كما جاءت الفقرة ٢٠ على "إن تقلبات أسعار سوق الأسهم التي في صالح الوحدة الاقتصادية تتم المحاسبة عنها نتيجة لاختيار القيمة السوقية في تأريخ إعداد الميزانية العامة". أما الفقرة ٢٩ والتي كانت تخص تقييم الاستثمارات العقارية فقد نصت على أنه " عندما تصبح الممتلكات الاستثمارية ممتلكات لحقوق المساهمين يجب إعادة تقييمها وإثباتها بالقيمة العادلة لها من تأريخ توقع تغيير طبيعة استعمالها وإذا أصبحت ممتلكات حقوق المساهمين ممتلكات استثمارية فيجب أن يعترف بأي زيادة أو هبوط لم يعترف به مسبقا" في قيمتها العادلة بعد تاريخ التغير في صافي الربح او الخسارة لتلك المدة".

المبحث الثاني

دور معيار الابلاغ المالي (IFRS) 13 وجودة المعلومات المالية.

The role of the Financial Reporting Standard (IFRS) 13 and the quality of financial information

تمهيد:

تعد المعلومات التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية الناتج النهائي الذي يعتمد عليه المستثمرون وذلك لتقييم استثماراتهم وللتقليل من حالة عدم التأكد الذي تكون هاجس يقلق قراراتهم وتعدّ من المصادر الاساسية للمعلومات إذ تقوم بتزويدهم سواءً أكانوا من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها ببيانات مفيدة لاتخاذ القرارات على اعتبار أن القوائم المالية تقوم بأعطاء مؤشرات للقدرة المالية للوقت الاني وللفترات المستقبلية وتكون معلومات للقوائم المالية على نوعين، المعلومات المتحصلة من القوائم المالية الأساسية والمعلومات من مخرجات القوائم المالية الملحقة.

٢-٢-١ تطور مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

:Evolution of the concept of quality of accounting information

ان تطور مهنة المحاسبة التاريخي يؤدي الى إعطاء ملامح وايحاءات الى سيطرة التطبيق العملي وبشكل كامل على الفكر المحاسبي ووفقًا لهذا الاتجاه، تحول تراكم الخبرات المحاسبية منذ حقبة العصور الوسطى تدريجيًا إلى قواعد وتقاليد عرفية أصبحت مقبولة بين المحاسبين والأفراد ذوي الصلة حتى بداية القرن العشرين يشار إلى هذا باسم التطور التاريخي للمحاسبة. (Jayasekara, et al,2018:8)

وان ظهور الشركات المساهمة بعد عام ١٩٠٠ كشكل جديد للملكية، وتشكيل النقابات والمنظمات المهنية والعلمية التي اعترفت بتلك الاعراف والتقاليد ونشرتها بين جمهور المحاسبين كتوصيات مهنية،

أسهم الجميع فيها. إلى نمو عدد الشركات وزيادة حجم الاقتصاد نتيجة لتوسيع نطاقها ، ظهرت سمة تعرف باسم فصل الملكية عن الإدارة ، وكان لهذه السمة تأثير أظهر تأثير كبير على المحاسبة لأهميتها في مجال تقييم الإدارة، مما تسبب ذلك على الأشخاص أن يولوا اهتمامًا أكبر بنتيجة الدورة المحاسبية كمقياس للكفاءة؛ و مقدار وقوة أداء الإدارة في استثمار الأصول الموكلة إليها كوكيل للمالكين والمساهمين ، يهدف أعضاء إدارة هذه الوحدات الاقتصادية في المقام الأول إلى إظهار أن هناك العديد من المطالب لتحسين التقارير والبيانات المالية من أجل حماية أموال المستهلكين بسبب من الالتزامات المنوطة بهم بتعظيم الأرباح الموضحة في التقارير المالية، وقد عانى النظام الرأسمالي من الكساد العظيم ، المعروف غالبًا باسم الازمة الاقتصادية الكبرى ، خلال تلك الفترة (Krumwiede & Tim,2008:33)، التي بدأت مع سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقلت بسرعة إلى القارة الأوروبية قبل أن تتفاقم إلى أزمة كساد عالمية، مما أدى إلى إفلاس العديد من الشركات نتيجة القلق من الإفلاس. ونتيجة لذلك، تضررت مصالح المقرضين والمساهمين، وصدرت دعوات أكثر للمطالبة بزيادة جودة مخرجات التقارير المالية وقد أدى هذا

الوضع إلى قيام العديد من إدارات المؤسسات بتقديم بيانات مالية خاطئة عن طريق اختيار إجراءات وسياسات محاسبية أدت بشكل وهمي إلى زيادة قيمة الأصول والأرباح؛ يتعين على المؤسسات الاقتصادية تزويد المستخدمين ببيانات مالية واضحة بما فيه الكفاية والتأكد من دقة المعلومات المحاسبية الواردة فيها. وذلك لأن الدولة يجب أن تتدخل لتنظيم مبادئ المحاسبة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية لحماية المجتمع والمستثمرين يجب ان تتوافر في هذه المعلومات المحاسبية خصائص وصفات مثل ان تكون ملاءمة ومناسبة، وتعطي صورة حقيقية وصورة واقعية عن الوضع المالي للمؤسسة وأدائها ومع التطور السريع للاقتصاد الذي يتميز بالحركة والديناميكية، والذي تطور إلى تكنولوجيا موجهة نحو الخدمة، كانت الخصائص التي يجب أن تكون موجودة في المعلومات المحاسبية بمرور الوقت عديدة ومتنوعة. (Barron, et al,2016:400) ومع ذلك، فقد تم صبها دائمًا في مفهوم إعطاء صورة صادقة للوحدة الاقتصادية، للاستقرار بعد ذلك على ما اتفقت عليه أكبر هيئتين محاسبيتين. تمت الموافقة على النسخة النهائية من هذه الخصائص، والتي سنقدمها أدناه، من قبل أكبر هيئتين لمعايير المحاسبة في العالم، وهما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB). (رزيقات، السعيد ،٢٠١٥: ٩٨)

من أجل تطبيق استراتيجية فائدة المعلومات المحاسبية، يجب علينا أولاً تحديد أهداف التقارير المالية وذلك من أجل إعطاء المعلومات الأكثر صلة لاتخاذ قرارات معقولة، يجب إجراء الاختيار المحاسبي لتقنيات ومبادئ واسس القياس.

التخطيط والرقابة والاستثمار واتخاذ القرارات الائتمانية كلها تستند في المقام الأول على المعلومات المحاسبية التي يتم تقديمها في التقارير المالية. إن تحديد أهداف التقارير المالية هو الخطوة الأولى في استعمال استراتيجية فائدة المعلومات المحاسبية، ولكي تكون المعلومات الواردة في هذه التقارير مفيدة، يجب أن تكون ذات جودة عالية. ونتيجة لذلك فإن "شيرازي" يشير إلى فكرة جودة المعلومات المحاسبية على أنها تلك الخصائص الأساسية التي يجب أن تتميز بمعلومات محاسبية مفيدة، وهذه الخصائص مفيدة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم جودة المعلومات التي ينتج عنها. من تطبيق أساليب وطرق المحاسبة.(الشيرازي، ١٩٩٠:١٩٤).

يوضح هذا أن فكرة الجودة قابلة للطرق ومرنة وتتغير جنبًا إلى جنب مع تقدم العصور والأزمنة المختلفة، وتستجيب لمجموعة متنوعة من المتغيرات ومتوافقة مع مجموعة متنوعة من مجالات التطبيق، ويمكن أن تشمل عددًا كبيرًا من المتغيرات التي تساهم في تحقيق الغرض الذي يتم استعمالها من أجله(Barth, et al,2010:33) .

عند الإشارة إلى مفهوم الجودة في المحاسبة فأنها، تشير إلى صحة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية فضلا عن الفوائد التي توفرها لأولئك الذين يستفيدون منها.

يشير مفهوم جودة المعلومات أيضًا إلى الخصائص التي يجب أن تتميز بها ويمكن من وصفها بمعلومات محاسبية مفيدة. يتم التعبير عن هذه الخصائص في الفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية من حيث تقييم جودة المعلومات الناتجة عن تطبيق الأساليب والأساليب المحاسبية المتوفرة والقانونية البديلة. (سمير ٢٠١٤:١٣).

ويرى الباحث أن فكرة جودة المعلومات المحاسبية تشير إلى مدى المصداقية للبيانات والمعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية. تشير المصداقية إلى المعلومات المحاسبية التي تتميز بدرجة عالية من الجودة والتي تخدم المستخدمين لمصالحهم.

تحديد هذه الخصائص يساعد واضعي المعايير من الجهات المختصة عند وضع المعايير الخاصة بمهنة المحاسبة. كما أنه يساعد المسؤولين عند إعداد البيانات المالية من خلال التقييم للمعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق الأساليب المحاسبية البديلة والتفريق بين ما يعتبر توضيحًا ضروريًا

وما لا يعتبر توضيحًا ضروريًا. (Dechow, et al,2010:15)ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية بناءً على أهدافها. يجب على المحاسبين أن يركزوا اهتمامهم على هؤلاء المستخدمين النهائيين، وعليهم أن يهتموا بشكل خاص بتقديم المعلومات المالية التي تقدم المساعدة للمستخدمين النهائيين في عملية صنع القرار.

٢-٢-٢ معايير جودة المعلومات المحاسبية.

.quality standards and accounting information

يشير (الفضل، نور) إلى أن المعلومات هي التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح في شكل أكثر فائدة لصانع القرار بسبب قيمتها سواء في صنع القرار الحالي أو للاستعمال المستقبلي. يتم تعريف المعلومات على أنها "تلك التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح في شكل أكثر فائدة لصانع القرار".

من الضروري أن تكون المعلومات على درجة معينة من الجودة قبل أن تكون مفيدة للشخص الذي يقوم بالاختيار. على الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه لجودة و والمعلومات نظرًا لحقيقة أنها تتغير وفقًا لوجهات النظر والأهداف المتغيرة لمعدي المعلومات ومستهلكيها، لا يزال من الممكن تحديد بعض المعايير العامة التي يمكن استعمالها لقياس جودة المعلومات. هذه المعايير العامة هي كما يلي: (الفضل، نور،2002:٣٠٦).

1 . الدقة كأساس في قياس جودة المعلومات المحاسبية.

يمكن استعمال درجة الدقة التي يتم تصنيف المعلومات بها، أو بشكل أكثر تحديدًا، الدرجة التي تمثل بها المعلومات الماضي والحاضر والمستقبل، كمؤشر على جودة المعلومات. ليس هناك شك في أن جودة المعلومات وكذلك قيمتها في تقديم الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية تتناسب طرديًا مع درجة دقتها(Gaviria-Marin, et al,2018:1660) .

2.المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

ويمكن ان نقوم بتصنيف خاصية المنفعة الى اثنين من العناصر أولهما مدى الوثوق بصحة المعلومة والثاني العناصر هو السهولة في القدرة في الاستعمال لهذه المعلومة.

وللمنفعة عدة صور وكالاتي:(andsman& Wayne R,2007:25) .

أ- المنفعة الشكلية: وهي تشير إلى أن قيمة المعلومات تزداد كلما كانت هناك درجة أكبر من التوافق بين شكل وجوهر المعلومات ومتطلبات متخذ القرار الذي يقوم بالاختيار.

ب- منفعة الوقت: تشير إلى أن قيمة المعرفة تزداد في أي وقت يمكن تلقيها بطريقة مناسبة. لذلك، فإن الاتصال المباشر بالحاسوب، على سبيل المثال، يحسن فوائد المعلومات من حيث الأبعاد الزمنية.

ج- تشير الميزة التقويمية والتصحيحية إلى قدرة المعلومات المحسنة على تقييم نتائج تنفيذ الخيارات، فضلاً عن قدرتها على معالجة الانحرافات في هذه النتائج. ترتبط هذه الميزة بحقيقة أن المعلومات لديها قدرة موسعة.

٣ التعبير عن الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

تعبر الفعالية عن مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها من خلال موارد معينة؛ وبالتالي، يمكن تعريف جودة المعلومات من منظور الفعالية كمدى تحقيق المعلومات لأهداف الوحدة الاقتصادية أو صانع القرار من خلال الاستفادة من الموارد المحدودة؛ وبالتالي، فإن فعالية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات المحاسبية(Owusu-Ansah& Yeoh, J,2016:230) .

٤ - استعمال التنبؤ كمعيار لتقييم دقة المعلومات المحاسبية:

يشير مصطلح "التنبؤ" إلى عملية استعمال المعلومات من الماضي والحاضر لعمل تنبؤات حول الأحداث والنتائج التي ستحدث في المستقبل. ثم يتم استعمال هذه التوقعات في عمليات التخطيط واتخاذ القرار. عند استعمال المعلومات كمدخلات لنماذج التنبؤ، مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمدخلات لاختبار النماذج بين البدائل للقرارات الإدارية، فمن المسلم به أن جودة المعلومات تنعكس في قدرة المعلومات على التنبؤ بالمستقبل وفي قدرتها على تقليل عدم اليقين. هذه حقيقة لا جدال فيها . (Peng, S& Bewley, K,2008:35).

٥ .**الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية**. تشير الكفاءة إلى تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بأقل استعمال ممكن للمورد، ويرى بعض الناس ضرورة تطبيق مبدأ علم الاقتصاد على نظم المعلومات. يسعى هذا المبدأ إلى تعظيم جودة المعلومات بأقل تكلفة ممكنة، والتي يجب أن تكون أكبر من قيمة المعلومات.

عند تنفيذ الإجراءات والأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف، يتم تقييم الكفاءة بناءً على توفر الموارد المادية والبشرية مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم الحصول عليها(Ronen,2008:190) .

يرى الباحث أن توافر معايير عامة لقياس جودة المعلومات له أهمية قصوى. ويرجع ذلك إلى حقيقة أنه بدون توفر هذه المعايير التي تحكم تشغيلها وتجعلها مفيدة لعملية اتخاذ القرار، فإن أهمية هذه المعلومات تتضاءل. النتيجة النهائية لعملية اتخاذ القرارات هي المعرفة التي تم تنظيمها وإعدادها بالفعل لاتخاذ القرارات المنطقية.

٣-٢-٢ أهداف جودة المعلومات المحاسبية Objectives of quality accounting information

تسعى جودة المعلومات المحاسبية إلى تحقيق عدد من الأهداف، بعضها على النحو التالي: - (ادم واخرون،٢٠١٧: ٦٧).

أ. تساعد في اتخاذ القرارات التي تخص استعمال مجموعة من موارد الوحدة الاقتصادية.

ب. توفيرالمعلومات التي تفيد الإدارة في عملية اتخاذ القرار والتخطيط والرقابة، وتوفير هذه المعلومات للجهات داخل وخارج المؤسسة.

ج. توفيرالمعلومات المفيدة لمن يتخذ قرارات استثمارية مثل المستثمرين والدائنين.

د. تهدف إلى معرفة حجم التدفقات النقدية سواء كانت الداخلية والخارجية المرتبطة بالأنشطة المختلفة للوحدة الاقتصادية وقدرتها على تسديد التزاماتها وتقدم العون في عملية اتخاذ القرارات الجيدة.

ه. أن تكون ذات جودة كافية لإعطاء معلومات مالية كافية وملاءمة من حيث النوع والكم.

و. احتواء المعلومات المحاسبية وأنظمة المعلومات على عناصر الرقابة بجميع أنواعها بما في ذلك الضوابط الرقابية ان توفر جودة للبيانات وفي الوقت المناسب لصالح أطراف ثالثة تساعد في تقييم إجراءات الرقابة.

٢-٢-٤ معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية: Criteria for verifying the quality of accounting information

من الممكن تحقيق مستوى عالٍ من الجودة في المعلومات المحاسبية من خلال الالتزام بمجموعة متنوعة من المعايير، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي: (Jayasekara, S. G,2014:190).

١ -المعايير القانونية: تعمل عدد من الدول على تحديد معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الامتثال لتلك المعايير من خلال إصدار القوانين التي تهدف إلى تنظيم الأداء في الوحدات الاقتصادية وكذلك الكشف عن أداء هذه المؤسسات.

٢ -المعايير المهنية: تهتم هيئات ومجالس المحاسبة المهنية بإعداد معايير المحاسبة والتدقيق لضبط أداء العملية المحاسبية. وهذا يبرر مفهوم المساءلة الإدارية من قبل الملاك للتحقق من استثماراتهم، الأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور الحاجة إلى إعداد تقارير مالية تتسم بالنزاهة والأمانة. (جمعة ونوال::٢٠١٠18-17).

٣- المعايير الفنية: يؤدي توفر مثل هذه المعايير إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات والذي ينعكس بدوره في جودة التقارير المالية، ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة بشكل يقود. لزيادة الاستثمار. وهذا بدوره ينعكس إيجابًا على جودة عمليات الوحدة الاقتصادية بشكل عام (الصعيد، ١٩٩٦: ٣٥).

٤-معايير رقابية: يعتبر عنصر الرقابة أحد مكونات العملية الإدارية، وهو الأساس الذي يقوم عليه كل من مجلس الإدارة والمستثمرين. يعتمد نجاح هذا المكون على وجود رقابة فعالة تحدد دور جميع لجان المراجعة وهيئات الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعاملة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة التي يتم تحديدها من قبل هيئات الرقابة(. خليل،٢٠٠٧ :١٩).تتميز بياناتها المالية بمصداقيتها، مع تغذية راجعة مستمرة، وتقييم المخاطر، وتحليل العمليات، وتقييم أداء الإدارة، ودرجة امتثالها للقواعد والقوانين ذات الصلة.

شكل (٢-٥) معايير جودة المعلومات المحاسبية

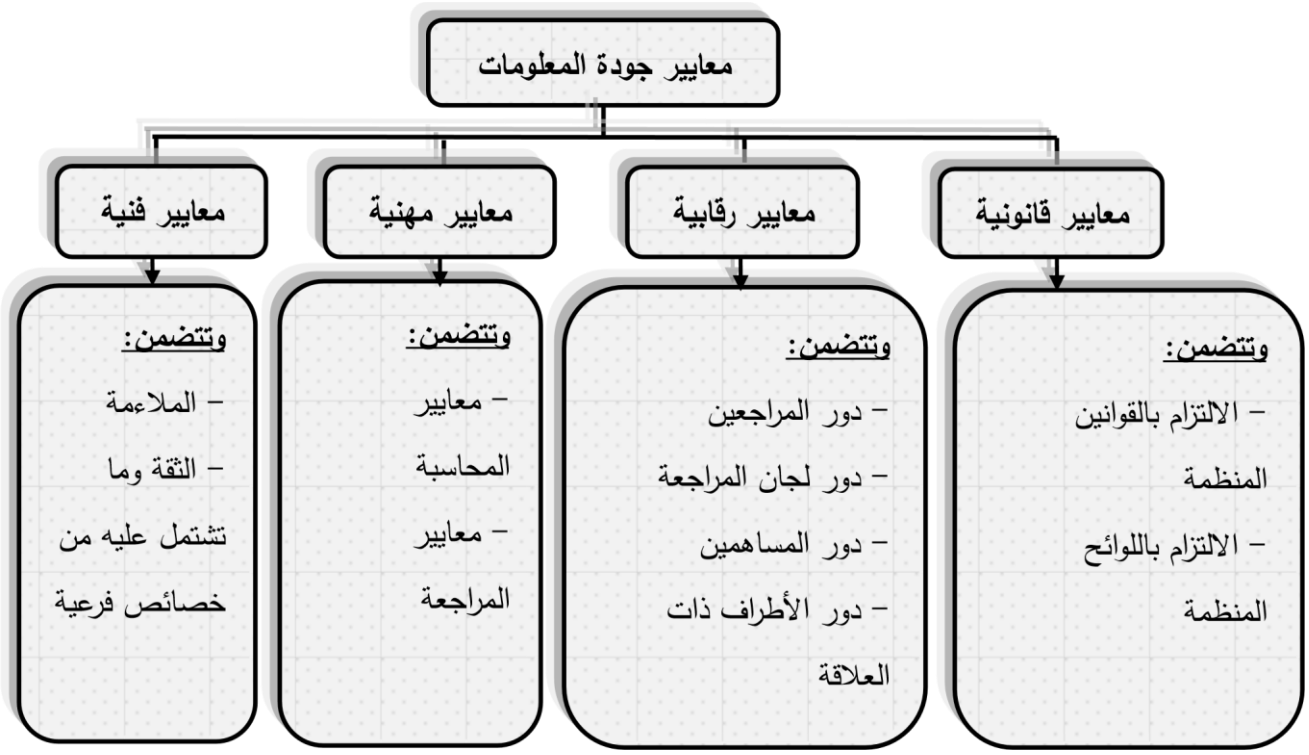

المصدر: (محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية::٢٠٠٧23)

٢-٢-٥ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative characteristics of accounting information

الخصائص النوعية هي الخصائص التي تعطي المعلومات المعروضة في التقارير المالية مستوى عاليًا من الجودة وتجعلها مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين، والدائنين، وغيرهم. الخصائص النوعية هي التي تجعل المعلومات المقدمة في التقارير المالية مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية. (أبو نصار، وحميدات ٢٠١٣:٧).

الخصائص النوعية هي "تلك السمات التي تميز بين المعلومات الممتازة والمفيدة والمعلومات السيئة والأقل قيمة من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية"، (keiso,et al,2019:45).

تتمثل الخطوة الأولى في عملية استعمال استراتيجية فائدة المعلومات المحاسبية في معرفة أهداف التقارير المالية. تعمل الأهداف كمبدأ إرشادي لإصدار أحكام حول النتائج المحتملة للإجراءات المحاسبية المختلفة. نتيجة لذلك، طالما أن هناك مجالًا للمقارنة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح، يجب أن يتم الاختيار المحاسبي بطريقة توفر معلومات أكثر فائدة في مساعدة المستخدمين الخارجيين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم. وهذا يعني أن المعلومات الجيدة هي أكثر

المعلومات فائدة في مجال ترشيد القرارات، وهذا صحيح حتى لو كان هناك مجال للمقارنة بين طرق القياس والإفصاح. (الشيرازي، ١٩٩٠: ١٩٤).

عمل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معًا لتطوير مشروع مشترك اقترح تحديد خصائص المعلومات المحاسبية بناءً على الخصائص الأساسية، إذ تعد المعلومات المالية ملاءمة أذا استطاعت ان توفر التنبؤ عن القيمة وتأكيد هذه القيمة فضلا عن انها يجب ان تكون ذات أهمية نسبية وهي ان المعلومات تكون لديها صفة المادية اذا كانت ستؤثر على القرار الذي سيتم إقراره من قبل المستثمرين اذا تم حذفها او اذا تم عرضها بشكل مسيء وقد تمت عملية تحديثها بخاصية أخرى وهي التوقيت المناسب وتعد هذه الخاصية من الخصائص التعزيزية . (Jayasekara, S. G,2015:14) السمة الثانية في قائمة السمات الأساسية هي التمثيل الصادق. الكلمات والإحصاءات التي تشكل التقرير المالي هي تمثيل للأحداث التي تحدث في الاقتصاد. لكي تكون المعلومات المالية ذات قيمة، يجب أن تعكس فقط الظواهر التي من المفترض أن تمثلها. فضلا عن ذلك، يجب أن يقدم تصويرًا صادقًا للظواهر التي ينوي تمثيلها، ويجب أن تتضمن هذه الجودة الخصائص الثلاث التالية: الاكتمال، والحياد، وعدم وجود أخطاء هي خصائص تعزيزية لهذه الصفة. كانت القابلية للمقارنة، وإمكانية التحقق، وحسن التوقيت، وإمكانية الفهم هي الصفات الداعمة للمعلومات المحاسبية. (CPA, 2011:16) .

هناك عدد من الصفات التي يجب أن تمتلكها المعلومات المحاسبية حتى يتمكن مستهلكوها من الحصول على الميزة التي يبحثون عنها. في عام ١٩٢٠، نشر المفاهيم رقم (٠٥) تعاون مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لتطوير إطار مفاهيمي مشترك للإفصاح عن المعلومات المحاسبية. يحدد هذا الإطار بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي وصف فيها عددًا من الخصائص الأساسية والمساعدة للمعلومات المحاسبية فضلا عن القيود أو القيود المفروضة على إنتاج المعلومات المحاسبية من أجل تحقيق هذه الأهداف المرجوة من الإفصاح المحاسبي وحدد ما يجب أن تتمتع به المعلومات المعنية بهذه الخصائص النوعية. والتي يتم عرضها في الشكل التالي:

شكل (٢-٦) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

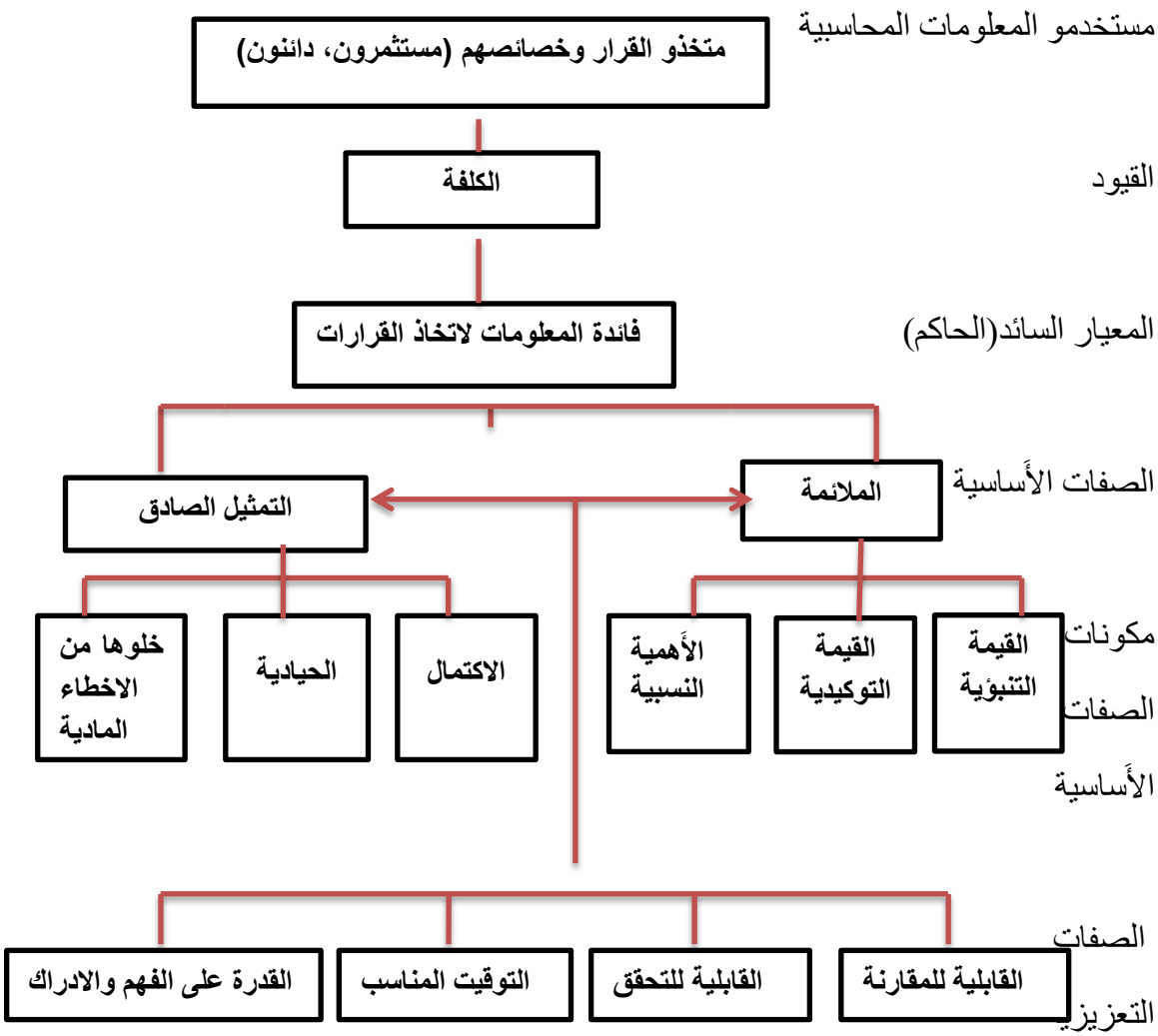

المصدر (kieso & warfield intermediate accounting 15th, 2014: 46)

يشار إلى الصفات التي تجعل المعلومات مفيدة للمستخدمين بالخصائص النوعية. فيما يلي عرض موجز لأهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما ورد في الشكل الموضح أعلاه:

الصفات النوعية الأساسية:

١ – الملاءمة:Relevance

إنه يشير إلى وجود علاقة عقلانية بين الحقائق المطروحة والقرار الذي يتم التحقيق فيه. يتم تعريف المعلومات الملاءمة على أنها المعلومات التي لديها القدرة على تغيير المسار الذي سيتخذه القرار (الشيرازي، ١٩٩٠: ١٩٩).

المعلومات المالية الملاءمة لديها القدرة على التأثير على قرارات المستخدمين، وهذه الإمكانية موجودة حتى إذا اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة من المعلومات أو لديهم معرفة مسبقة بها. المعلومات لديها القدرة على التأثير على قرارات معينة حتى لو كان بعض المستخدمين لديهم معرفة مسبقة بها.(IFRS 2014: 29)

وهي مدى تطابق المعلومات المتوفرة مع احتياجات صانع القرار، لأن المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار في وقت ما قد لا تكون مناسبة في وقت آخر، وتكون المعلومات مناسبة عندما تكون مفيدة في صنعها. قرارات لقراء البيانات المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث التي تتعلق بالوحدة الاقتصادية سواء كانت في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وتوفير إمكانية اتخاذ القرارات التي تتفق مع تلك التقييمات (جياد، ٢٠١٣: ٢٥).

خاصية الملاءمة هي إحدى الخصائص النوعية الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. يجب أن تؤثر المعلومات أو تحدث فرقًا في القرار من أجل اعتباره مناسبًا لصنع القرار الاقتصادي. فضلا عن ذلك، فهو يساعد مستخدمي التقارير المالية في التنبؤ بالمستقبل من خلال قراءة نتائج المستقبل والحاضر والماضي (keiso &et al. ٢٠١٤:٤٦)

نتيجة لما تمت مناقشته، يمكننا أن نصل إلى استنتاج مفاده أن مفهوم الملاءمة، أو خاصية الملاءمة، يتكون من صفات أو خصائص أساسية، وهي على النحو التالي:

أ. القيمة التنبؤية predictive value: المعلومات مفيدة في صنع قرار ما إذا كان يمكن أن يقلل من

عدم اليقين المتعلق بالمتغيرات المشاركة في عملية اتخاذ القرار، والمعلومات حول الأنشطة السابقة تساعد في التنبؤ بالأنشطة المستقبلية ذات الصلة (كام، ٢٠٠٠: ٧٠٢)

تشير إمكانية استعمالها كبيانات في الإجراءات التي يستخدمها المستخدمون للتنبؤ بالأحداث المستقبلية إلى أنه يمكن استعمالها في تلك العمليات. سيجري المستخدمون تقديراتهم باستعمال المعلومات المالية التي ثبت أن لها قيمة تنبؤية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣٠: ٢٠١٤).

ب- القيمة التوكيدية confirming value :مما يعني أن المعلومات يجب أن تلعب دورًا مهمًا في تأكيد أو تصحيح المعلومات التي كان في متناول متخذي القرار وأن تكون ذات قيمة لإصدار الأحكام في المستقبل.

.(Hendriksen et al., 1992:136)

ج- الأَهمية النسبية:materiality إنها حالة تقدير نسبي لما هو مهم، من حيث الأساس، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار إذا كان من الممكن أن يكون للمعلومات تأثير جوهري أو ملموس على القرارات، يشير مصطلح "الأهمية النسبية" إلى هذا التقدير النسبي لما هو مهم. (Kallob,2013:33)

تركت الهيئات والهيئات المحاسبية التي كانت مسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة بشكل عام تطبيق الأهمية النسبية للأحكام الشخصية للمحاسب على عاتق المحاسبين أنفسهم (بلقاوي،٢٠٠٩:٣٧٤).

تشمل فكرة الاهمية النسبية مجموعة واسعة من المفاهيم المرتبطة بالصفات النوعية، وأبرزها الملاءمة والتصوير الصادق. قد يكون قرار الامتناع عن الإفصاح عن معلومات معينة مبررًا في حالة عدم وجود متطلبات للمستثمرين للحصول على بيانات معينة، أو إذا كانت قيمة العنصر المعني غير مهمة لدرجة أنها لا تلعب دورًا في اتخاذ القرار؛ ومع ذلك، بشكل عام، لا توجد معايير يجب الوفاء بها. بشكل عام، يمكن أخذ الأهمية النسبية في الاعتبار في كل حالة محددة، ولكن في نهاية المطاف، يعود القرار إلى التقدير الفردي (حماد ،٢٠١٠: ٥٧).

تعد المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كانت الأحكام الاقتصادية التي يمكن للمستخدمين إجراؤها بناءً على و المالية قد تتأثر بحذف أو تشويه تلك المعلومات. وان مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يقوم بتحديد نسبة معينة او معيار محدد للأهمية النسبية حيث يتم ذلك التحديد وفق حقائق معينة مثل حجم الوحدة الاقتصادية وطبيعة عملها والعديد من العوامل الأخرى ذات الصلة. (أبو نصار، وحميدات، ٢٠١٣: ٨).

٢-التمثيل الصادقFaithful representation :

تعد مسألة التشابه أو التطابق بين القياس أو الوصف والحدث الاقتصادي أو الشيء الذي يدعي القياس أو الوصف أنه يمثله أمرًا أساسيًا لمفهوم التمثيل الصادق، وهو المكون الأكثر أهمية. يتعلق التمثيل الصادق بمسألة التشابه بين القياس أو الوصف والحدث الاقتصادي أو الشيء الذي يدعي القياس أو الوصف أنه يمثله (بلقاوي، ٢٠٠٩: ٢٧٥).

إذا أريد للتقارير المالية أن تكون ذات مغزى، فهي لا تحتاج فقط إلى نقل المعلومات المالية الملاءمة، بل تحتاج أيضًا إلى تصوير الظواهر التي تريد وصفها بشكل صحيح. وذلك لأن التقارير المالية تمثل الظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام. يجب أن يحتوي التمثيل الصادق على ثلاث خصائص حتى يكون الوصف دقيقًا من جميع النواحي حتى يتم اعتباره دقيقًا من الضروري أن تكون شاملة وغير متحيزة وخالية من الأخطاء (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠١٤:٣٠).

تشير هذه الفكرة إلى متطلبات المطابقة أو الاتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية، من ناحية، وبين الموارد والأحداث التي تميل هذه الأرقام والأوصاف إلى تصويرها من ناحية أخرى (keiso &et al. ٢٠١٤:٥٥).

تنقسم خاصية التمثيل الصادق إلى ثلاث خصائص فرعية، وهي كالتالي:

أ- الاكتمال أو الكمال:Completeness

يشير مصطلح "الاكتمال" إلى الدرجة التي تتوافق بها المعلومات المحاسبية مع الأحداث الفعلية التي من المفترض أن تصورها. في حالة ما إذا كانت نتيجة القياس تعكس أو تصور ما ترغب في تمثيله، فإن القياس في هذه الحالة يخلو من أي تحيز في القياس (بلقاوي،٢٠٠٩:٢٧٥).

من المخطط تزويد المستخدم بكافة المعلومات التي يحتاجها لفهم الظواهر التي يتم تمثيلها بالصورة. وسيشمل ذلك جميع التفسيرات والأوصاف الأساسية (CPA, 2011:16).

ب- الحيادية وعدم التحيزNeutrality :

الحياد يعني أن الاهتمام الرئيسي يجب أن يكون مركزا على الملاءمة والتمثيل الصادق في المعلومات التي يتم الكشف عنها، وبعيدًا عن التحيز ومحاولة التأثير على صانعي القرار في جهة معينة عن اخرى أو محاولة الوصول إلى نتيجة محددة مسبقًا. هذا يعني أن الشاغل الأساسي يجب أن يركز على الملاءمة والتمثيل الصادق في المعلومات التي توفرها. عندما يتعلق الأمر بأهداف التقارير المالية، فهي تقدم للمستخدمين مجموعة واسعة من المعلومات، وللمستخدمين ذو مجموعة متنوعة من الاهتمامات، وبالتالي فمن غير المعقول الاعتقاد بأن النتيجة المخطط لها سترضي جميع المستخدمين متعددي المصالح (حماد ،٢٠١٠: ٥٦). أما (Spiceland and others) فقد ربط الحياد بالمعايير المحاسبية عندما أشار إلى أن القواعد المحاسبية التي تنظم إعداد المعلومات

المحاسبية يجب ألا تهمل مجموعة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على أخرى ولا يجب أن تؤثر على سلوك مستخدمي المعلومات. بأي طريقة. وبعبارة أخرى، قال إن قواعد المحاسبة يجب ألا تؤثر على سلوك مستخدمي المعلومات بأي شكل من الأشكال (Spiceland & et al. 2013: 22).

لا يمكن اختيار المعلومات المحاسبية بطريقة تتضمن تفضيل أحد الأطراف المستفيدة منها على الآخر، حيث يجب أن يكون الشغل الشاغل لمن يعدون التقاريرالمالية هو المعلومات الحقيقية والصحيحة. وذلك لأن مفهوم الحيادية يعني أنه من المستحيل تحديد المعلومات المحاسبية بطريقة تتضمن تفضيل أحد الأطراف المستفيدة منها على الآخر (keiso &et al., ٢٠١٤:٤٩).

ج- الخلو من الأخطاء الماديةFree from error :

وهذا يعني أن المعلومات يجب أن تكون على الأقل دقيقة بالحد الأدنى ويجب ألا تغير ما تعتقد أنه حدث. هذا لا يعني أنها صحيحة تمامًا، لأن المعلومات المحاسبية تعتمد على تقديرات وقرارات ذاتية، وشخصية (Needles, Belverd,2014:184).

يشير مصطلح الخلو من الخطأ إلى عدم وجود أخطاء أو سهو فضلا عن الاختيار والتطبيق الصحيحين للإجراء الذي أدى إلى إنتاج المعلومات المقدمة. أن تكون خالية من الأخطاء بهذا المعنى قد لا يعني الدقة الكاملة من جميع النواحي (IFRS 2014: 30).

الخصائص النوعية التعزيزية:Enhancing qualitative characteristics

١- القابلية للمقارنة Comparability

تتيح هذه الخاصية لمن يستخدمون معلومات المحاسبة المالية تحديد الفروق والتشابهات الدقيقة بين أداء وحدة اقتصادية واحدة وفعالية الوحدات الاقتصادية الأخرى خلال فترة زمنية محددة، ويجب أن يكونوا قادرين على مقارنة أداء نفس الوحدة الاقتصادية في الدورات المحاسبية السابقة، المواقف والأحداث التي لها تأثير على الوحدات الاقتصادية المختلفة عبر الزمن تؤدي إلى كل من أوجه التشابه والتفاوت. من المهم أن نضع في نظر الاعتبار أن أوجه التشابه والاختلاف الفعلية لا تنتج عن نفس أو طرق مختلفة للقياس والكشف. نتيجة لذلك، إذا تم استعمال تقنيات قياس قابلة للمقارنة وتم استعمال تقنيات إفصاح قابلة للمقارنة، فإن المعلومات المحاسبية تكون أكثر قيمة (Latridis G: 2010: 193).

عندما يمكن مقارنة و والمعلومات حول وحدة اقتصادية واحدة ببيانات مماثلة حول وحدات متشابهة أخرى فضلا عن معلومات حول نفس الوحدة من دورات محاسبية أخرى، فإن المعلومات حول تلك الوحدة الاقتصادية تقوم بإعطاء الفائدة أكثر. تعتمد أهمية المعلومات على قدرة المستخدم على الرجوع إلى الأساليب والطرق المختلفة، والمقارنة بين الوحدات الاقتصادية والتشابه في تطبيق التقنيات بمرور الوقت لزيادة القيمة المعلوماتية لمقارنات الفرص الاقتصادية المناسبة أو الأداء.

(Rodríguez-Pérez,et al,2011:65)

القابلية للمقارنة هي قدرة المستخدمين على التعرف على أنماط التشابه والاختلاف بين الكثير من مجموعات الظواهر الاقتصادية(Stein, J,2017:35) تتيح إمكانية المقارنة للمستخدمين تحديد النقاط الرئيسية للاتفاق والاختلاف في الظواهر الاقتصادية، بشرط ألا يتم حجب هذه النقاط

باستعمال تقنيات محاسبية غير متطابقة. نتيجة لذلك، فإن المعلومات التي تم قياسها والإبلاغ عنها بطريقة مماثلة في وحدات اقتصادية مختلفة قابلة للمقارنة (Cairns et al,2011:43).

٢- القابلية للتحقق Verifiability

يشير إلى أن الأفراد المسؤولين عن القياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس اساليب القياس متفقون، أو بشكل أكثر دقة، متفقون للغاية، على أنهم سيصلون إلى نفس النتائج. بسبب عدم وجود تحيز شخصي للقياس، تدل إمكانية التحقق على موضوعية القياس المحاسبي.(Lantto, A,2017:35) .

من المفترض أن يشعر المستخدمون بالأمان عندما يعلمون أن و تصور بدقة الواقع الاقتصادي الذي من المفترض أن تعكسه. إمكانية التحقق هي قدرة العديد من المراقبين المستقلين والمطلعين على المعلومات ، حتى وان كان هذا الاطلاع بشكل غير كامل، على أن وصفًا معينًا يمثل تمثيلًا دقيقًا. من الممكن التحقق من و الكمية دون أن تكون تقديرًا من نقطة واحدة. يمكنك أيضًا التحقق من مجموعة متنوعة من المجاميع المحتملة والاحتمالات المرتبطة بها (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠١٤:٣٠).

٣-التوقيت المناسبTimeliness

يشير مصطلح التوقيت المناسب إلى توفير المعلومات المحاسبية في اللحظة المحددة التي يجب فيها اتخاذ قرار، أي توافر المعلومات لصانعي القرار قبل فقدان المعلومات للتأثير والقوة التي تمتلكها. اما في الحالة التي تتأخر فيها المعلومة سوف لم يعد لها أي تأثير في اتخاذ القرارات الحكيمة (Christensen& Nikolaev,2013:744). إنها ميزة تتيح للمستخدمين الحصول على المعلومات في التوقيت الذي يحتاجون اليها للتأثير وبشكل إيجابي على القرار (يحيى،٢٠١٣: ٤٩).

يستلزم الكشف في الوقت المناسب عن المعلومات التي تؤثر على حكمهم. تصبح المعلومات بشكل عام أقل فائدة مع تقدمها في السن. ولكن نظرًا لأن بعض المستخدمين قد يحتاجون إلى التعرف على الاتجاهات وتقييمها، فقد يظل الوصول إلى بعض المعلومات متاحًا لفترة طويلة بعد انتهاء فترة اعداد التقارير المالية)المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠١٤:٣٣).

٤- القدرة على الفهم والادراك Understandability

بمعنى أن تكون المعلومات مفهومه من جانب متخذ القرار، وتتأثر القابلية للفهم من زاوية مهارة وخبرة من يعد المعلومات من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبرة من سيستخدمها من جهة أخرى(مطر، والسويطي،٢٠٠٨:٣٣٢). القدرة على الفهم من قبل المستخدمين إحدى الخصائص الأساسية للبيانات والمعلومات المعروضة في التقارير المالية. لتحقيق هذا الافتراض، من المفترض أن المستخدمين لديهم بعض المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بعناية معقولة. (Dumitru,et al,2013:43) فضلا عن ذلك، مهما كانت المعلومات، لا ينبغي استبعاد المعلومات المهمة وملاءمتها لاحتياجات صانعي القرار الاقتصادي التي يجب تضمينها. يتمثل أحد المتطلبات أو التحديات التي يواجهها واضعوا المعايير في التأكد من أن المعايير التي طوروها لمعالجة القضايا الحساسة والمعقدة تنتج تقارير مالية وكشف مالي مفهومة (السعيد والعيسى، ٢٠٠٩:٩).

وذلك لأن الإطار المفاهيمي يعمل كدليل توجيهي وقانوني لمعايير المحاسبة يجب الالتزام بمعاييره إذا ما ارادت الوحدات الاقتصادية تكوين وتوليد بيانات ومعلومات مفيدة لصناع القرارات. (بلعجوز، عريوة ،٢٠٠٩: ٢٥)

سادسا: الخصائص الشخصية وعلاقتها بجودة المعلومات المالية:

سيكون لتوافر المهنيين المؤهلين القادرين على حل المشكلات المحاسبية باستعمال كل من الحكم المهني (التدريب) وتطبيق المعايير الأخلاقية تأثير، على وجه الخصوص، على إعداد المعلومات المالية، وبشكل عام، على مصالح الأطراف التي تستخدم هذه الكشوف. في عملية إعداد الحسابات المالية، يكون لكل من الكفاءة المهنية والسلوك الأخلاقي أهمية قصوى لإلقاء الضوء على هذا الموضوع يتعين على المحاسب أن يأخذ في الاعتبار مجموعة متنوعة من الاعتبارات الدقيقة بما في ذلك ما يلي: (Waroonkun & Ussahawanitchakit, 2011:122).

١- في أي وقت يتم تنفيذ بعض الإجراءات المعقدة، ونتيجة لذلك، متى يجب تضمينها في المعلومات المالية التي يتم توزيعها على الدائنين والمستثمرين؟

٢- في أي نقطة تبدأ الوحدة الاقتصادية في الاعتماد على العمليات التي تحدث على مدى فترة زمنية طويلة؟

المدرجة أدناه هي بعض الصفات الفردية التي يمكن أن يكون لها تأثير على دقة المعلومات المحاسبية:

أ: الكفاءة (Efficiency): إن أداء الوظائف بطريقة قادرة على إعطاء بيانات محاسبية ملاءمة وذات صلة وموثوقة بما يتماشى مع المعايير التنظيمية والتكنولوجية المناسبة هو المقصود بمصطلح "الكفاءة". (Besley&Brigham,2005:343-344) يولي مجتمع الأعمال (الجمهور) قيمة عالية للفعالية، ومن أجل إلهام الثقة في الحكم المهني (الكفاءة المهنية) لمجتمع المحاسبين وللتحقق من صحة هذه الثقة في أعين أولئك الذين لديهم السلطة للقيام بذلك، فإن الحاكم يجب أن تكون هيئات مهنة المحاسبة صارمة فيما يتعلق بمنح تراخيص لممارسة العمل للمحاسبين، وبشكل عام يحتاج المحاسب للحصول على ترخيص من أجل الممارسة. حاصل على درجة علمية من جامعة معترف بها في موضوع المحاسبة، واجتاز اختبارًا، ولديه عدد معين من سنوات الخبرة في العمل في هذا المجال، كما هو مطلوب في الدول المتقدمة (السيد،٢٠٠٩: ١٠٨).

ب: السلوك الأخلاقي (Ethical behavior): إن الأولوية المعطاة للكفاءة المهنية لا تقلل من الحاجة إلى الالتزام بالسلوك الأخلاقي، المعروف غالبًا باسم فعل الشيء الصحيح، من أجل تلبية متطلبات أمن المعلومات المحاسبية. من الضروري في الوقت الراهن وجود مدونة سلوك أخلاقي أو مهني لتوجيه أنشطة الأعضاء في المنظمات المهنية، وتحتاج الكيانات المسؤولة عن الإشراف على المهنة إلى إيلاء قدر كبير من الأهمية لامتلاك مثل هذه المدونات (خديجة وفوزية،٢٠١٦: ٤٥).

ج: التحيز:(bias) وبحسب مصادرها المختلفة، يمكن تقسيم انحياز القياس المحاسبي إلى الفئات الثلاث التالية (مطر والسيوطي،٢٠٠٨:١٤٩):

١) أخطاء القياس التي تسببها القواعد نفسها.

٢) التحيز الذي أدخله المكلف بإجراء القياس في عملية القياس.

٣) انحياز الفرد المسؤول عن تنفيذ إجراءات القياس وقواعد القياس التي يستخدمها هذا الفرد، أي التحيز المشترك.

إن و الخالية من التحيز تحقق خاصية الحياد المذكورة أعلاه، والتي تعني تجنب التحيز الذي يمارسه الشخص الذي يحتاج إلى إعداد وعرض التقارير المالية من أجل الوصول إلى نتيجة محددة مسبقًا أو بهدف التأثير على أحكام مستخدمي هذه المعلومات أي توجيهها في اتجاه محدد بغض النظر عما إذا كانت أسباب التحيز مرتبطة بالشخص المحاسب أو قواعد القياس. (Jung,et al,2013:260) حرية المعلومات من التحيز تمكن من تحقيق الحياد من خلال الرغبة في تجنب

التحيز الذي يمارسه الشخص الذي يحتاج إلى إعداد وتقديم و المالية من أجل الوصول إذا كان التركيز على التحيز الذي هو مصدر عملية القياس، على سبيل المثال ، يمكن تعيين مجموعة من المحاسبين لتحديد القيمة لقسط الاندثار لأصل ثابت مستخدمين بذلك طريقة قسط الاندثار الثابت إلا أنه يمكن ان تكون هناك اختلافات في قيمة القسط عند كل منهم و يحققون نتائج قياس مختلفة سيكون هذا الاختلاف بسبب التقييم الشخصي للعمر الإنتاجي أو القيمة المتبقية ونقصد بها قيمة المتبقي للأصل(قيمة الأنقاض) (Vergauwe & Gaeremynck,2019:70) ليس من الضروري للمحاسب الانخراط في سلوك غير أخلاقي من أجل تقليل مقدار التحيز الموجود في و الماليةومع ذلك، يجب على المحاسب القيام بذلك من أجل زيادة درجة الموثوقية في المعلومات التي تنقل إلى الأشخاص الذين يستخدمونها. فضلا عن الجوانب المذكورة أعلاه والتي تلعب دورًا في جودة المعلومات المالية، هناك منظمات مهنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي تعمل بمثابة العمود الفقري لمهنة المحاسبة. تعمل هذه المنظمات دائمًا على تشجيع الجهات على تطبيق مجموعة متنوعة من المعايير المحاسبية من أجل إنتاج معلومات عالية الجودة، (حنان، ٢٠٠٦: ٢٠٦).

٢-٢-٦ العوامل التي تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية

Factors affecting the quality of accounting information

هناك عدد قليل من العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على جودة المعلومات المحاسبية. يمكن تقسيم هذه العوامل إلى ثلاث فئات: تلك التي تتعلق بالنشاط المحاسبي أو بيئة العمل؛ وتلك التي تتعلق بحد ذاتها بالمعلومات المحاسبية؛ وتلك المتعلقة بتقارير المدقق الخارجي. (الصرن ،٢٠١٣: ١٢٢)

١-عوامل النشاط المحاسبي (البيئة المحاسبية)accounting environment: تختلف المعلومات المحاسبية من دولة إلى أخرى، وسبب التباين في محتوى التقارير المالية هو تنوع واختلاف الظروف البيئية في الدول المختلفة، الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية التي تعمل بظلها الوحدة الاقتصادية ستؤثر على جودة المعلومات المحاسبية التي يجب توفيرها، وكذلك تأثير الوحدة الاقتصادية ومقدار المنفعة التي تجنيها منها. وذلك لأن المعلومات المحاسبية مطلوبة لتقديمها، ولها أيضًا تأثير على الوحدة الاقتصادية. (بوضياف،٢٠١٣: ٦٧)

يجب أن يأخذ أداء النظم المحاسبية في الاعتبار ليس فقط الظروف المذكورة أعلاه (الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية)، ولكن أيضًا المتغيرات الإضافية التي تستمر في التطور بمرور الوقت في مختلف البلدان. من حيث العلاقات المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي، تتكون البيئة من الأنشطة التي لها تأثيرات متبادلة التأثير على بعضها البعض(لطفي،٢٠٠٨:١٥).

على أساس ذلك، يمكن تصنيف المتغيرات المتعلقة بالبيئة التي تتم فيها المحاسبة إلى الفئات التالية:

أ- **العوامل الاقتصادية:(Economic factors)** تساعد القرارات الاقتصادية التي لها عواقب من حيث السياسات المحاسبية على تحسين المعلومات التي يتم توفيرها للمستثمرين والمستخدمين الآخرين. وهذا بدوره يسمح للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات

بإصدار أحكام اقتصادية سليمة ويقلل من التكاليف التي يجب أن يتحملها هؤلاء المستخدمون للحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها(Mariana& Maria,2016:17).

يعد نوع النظام الاقتصادي السائد في بلد ما عاملاً آخر يمكن أن يؤثر على دقة المعلومات المضمنة في التقارير المالية. في الاقتصاد الاشتراكي، ينصب التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض تشديد الرقابة المركزية. في الاقتصاد الرأسمالي، ينصب التركيز على الحاجة إلى توافرالمعلومات المحاسبية المناسبة لاحتياجات صناع القرار الاقتصادي. وهذا يؤدي إلى درجة عالية من الأهمية للتقارير المالية (Ialp,2019:28).

ب - العوامل الاجتماعية: إن ميل المجتمع إلى الاهتمام بسرية و المالية والقيم الاجتماعية الأخرى، مثل احترام وقت الناس، وما إلى ذلك، لها تأثير على الجوانب النوعية للبيانات والمعلومات المحاسبية. يتأثر جمع وتبادل المعلومات المحاسبية بالميل إلى السرية. في البلدان التي لا تعطي قيمة كبيرة للوقت ولا تهتم إلا بإعلان الوضع المالي، تكون المعلومات المالية في فترات مالية متقاربة، مثل ربع السنة (المجهلي،٢٠٠٩:٦٥).

تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية من أحدث التطورات المحاسبية، وهي تستدعي نموذجًا محاسبيًا مبنيًا على مبادئ القيم الاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت. (Dong,et al,2014:252)

ج -العوامل القانونية: تتمثل العوامل القانونية في المقام الأول في مجموعة اللوائح والقواعد القانونية التي لها تأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على مهنة المحاسبة، وكذلك الرقابة والإشراف على ممارستها. ويصدق هذا بشكل خاص مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بفصل الملكية عن الإدارة. أدى ذلك إلى خضوع الشركات المساهمة للتشريعات القانونية والضريبية من وقت تشكيلها لأول مرة حتى وقت حلها وهذا ينعكس في الطريقة التي يتم بها جمع المعلومات. (لطفي،٢٠٠٥:١٨).

د -العوامل السياسية: لأنه من الضروري تحديد احتياجات المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية المتوافقة مع الظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة والتي تهيمن عليها وجهة نظر مجموعة معينة من المستخدمين في إنتاج المعلومات وتوزيعها وعلى المؤسسة والمهنة الموجودة التطوير والتوجيه لإمكاناتهم فإن العوامل السياسية للبيئة المحاسبية لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية. (Rayman,2007:217).

وقد أكد ذلك بشكل أوضح تقرير لجنة من مجلس الشيوخ الأمريكي في عام ١٩٩٦، حيث انتقدت ممارسة الرقابة من قبل طرف واحد وطرف واحد على وضع المعايير، والتأكيد على ضرورة قيام هيئة فيدرالية بوضع المعايير. التي تأخذ في الاعتبار المصالح المتعددة للمستفيدين دون المساس. إن تطوير المعايير المحاسبية وإرساءها هو في الأساس نتيجة عمل سياسي، وقد أكد ذلك بشكل أوضح تقرير لجنة من مجلس الشيوخ الأمريكي في عام ١٩٩٦. (Dimitras, et al,2010:29).

يعود سبب التدخل السياسي في عملية صياغة السياسات والإجراءات المحاسبية إلى أن الجهات الحكومية قد تدرس السياسة المحاسبية من حيث توافقها مع الأهداف الوطنية أو مع الأهداف ذات الصلة لهذه الهيئات. هذا هو أحد التبريرات المحتملة لمثل هذا الفحص. لا يختلف إعداد السياسات المحاسبية اختلافًا جوهريًا عن السياسات المتعلقة بإعداد الإحصاءات الاقتصادية، وهو عمل تقني بالدرجة الأولى، ويجب أن يكون التركيز أولاً على الحصول على عرض دقيق والكشف عن المعلومات المناسبة، ويجب بذل محاولة صادقة. لتحقيق الحياد فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية. (Drehmann, et al,2012:380).

ز- العوامل الثقافية :يعد مستوى التعليم ومكانة المنظمات المهنية من العوامل الثقافية التي لها أكبر تأثير على كيفية تنفيذ ممارسات المحاسبة والتدقيق بشكل عام، فضلاً عن السمات النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية. يجب أن تؤخذ هذه العوامل الثقافية في الاعتبار لأن لها تأثير كبير على كيفية هيكلة أنظمة العمليات المحاسبية(Gertler & Kiyotaki,2011:17) على وجه الخصوص، في البلدان ذات المستويات التعليمية المنخفضة، يصبح من الصعب على غالبية الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستعمالها في اتخاذ القرارات المختلفة. من ناحية أخرى، في البلدان ذات المستويات التعليمية الأعلى، وكذلك بالنسبة لحالة المنظمات المهنية في البلدان التي تقود في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية للقيام بالتنمية، وتولي هذه المنظمات حاليًا مزيدًا من الاهتمام، وتبين البحوث أن لها تأثيرًا كبيرًا على العواقب على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية (المجهلي،٢٠٠٩:٦٩).

٢-العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية :

يعتبر استعمال الحاسب الآلي في إدخال المعلومات وتحليلها ومعالجتها في مراحل عرض و والمعلومات المحاسبية أحد المتغيرات المتعلقة بو المحاسبية في العصر الحديث. فضلا عن الانتشار السريع والواسع للإنترنت والذي كان له تأثير كبير على (الجبوري،٢٠٠٢:٨٨):

أ. انخفاض ملحوظ ومستمر في مقدار الأموال المطلوبة لإنتاج السلع والحصول على المعلومات

ب. زيادة كمية المعلومات التي تلبي متطلبات الوحدة الاقتصادية وكذلك المستخدمين.

ج. ضمان إتاحة المعلومات المعنية على الفور إلى جمهور كبير من المستخدمين الموجودين في جميع أنحاء العالم.

د. تزويد المستخدمين بمزيد من المعلومات المتعمقة والقيام بذلك لعدد من السنوات.

لأن الهدف من المعلومات هو الحصول على و اللازمة من أجل تلبية المتطلبات، يجب أن تكون جودة هذه المعلومات عالية. من أجل تحديد جودة المعلومات، من الممكن التركيز على بعض الأبعاد، والتي يتم تلخيصها على النحو التالي (طاسيني،٢٠٠٥:٧٢):

أ -التصوير والتمثيل: يعني توافق الواقع مع شكل المعلومات ومستخدميها، ولكي يكون تمثيل الواقع مفهوماً لمن يستخدم المعلومات(Beest, et al, 2009: 20) .

ب - التأكد: تأكد من أن المعلومات المقدمة، والتي تتضمن الإحصائيات، مصممة لتصوير صورة موضوعية للواقع، ورؤية كيف يجب أن يؤدي إعداد آخر إلى نفس النتيجة .Friedman & M (Woodford,2017:23)

ج- من أجل الحصول على المعلومات: من خلال استعمال قاعدة بيانات متوفرة لمطالعيها، يتم الحصول على الرد على الاستعلام على الفور بعد تأطيرها. بمعنى آخر، يمكن استرجاع المعلومات التي تم

حفظها كلما طُلب ذلك أو طلب ذلك. (Yichao,2010:155)

د -التحديد: المعلومات التي يتم تحديدها بصورة دقيقة والتي تبعا لذلك تقوم بإعطاء تفاصيل مفصلة

فعندما نريد الحديث عن القياس الرقمي فانه يعطي تفاصيل عن الأجزاء التي يتكون منها والتي هي العشرية وبشكل مفصل وتبعا لذلك يكون عدد الفئات كبير ولهذا يعطي العديد من الأوجه والجوانب. (Aria,et al,2020:805)

ز -المعلومة كاملة وشاملة: الحصول على فكرة واضحة عما تحتاج إلى معرفته من خلال تجميع كل التفاصيل ذات الصلة.

و - الملاءمة: تعد "ملاءمة "المعلومات التي يم الكشف عنها مكونًا أساسيًا ومعيارًا محاسبيًا يتم تطويره وفقًا للمعلومات على أساس فائدتها وربطها بالإجراءات المرتبطة بها أو النتائج المتوقع تحقيقها. (Zupic,et al,2015:430) من العناصر الرئيسية التي تؤثر على حجم ونوع المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المستهلكون عند اتخاذ القرارات، استعمال التكنولوجيا المعاصرة (أجهزة الكمبيوتر والإنترنت) في إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية. وهذا يعني أن عددًا كبيرًا من الأفراد في جميع أنحاء العالم سيتمكنون من الوصول إلى مصادر المعلومات أكثر موثوقية في الاوقات المثالية.(Xie & Biqin,2016:236)

٣-تقرير المدقق الخارجي: من خلال تدقيق التقارير المالية المنشورة، وتوفير الثقة في المعلومات التي تحتوي عليها، والتأكيد على أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقًا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها، فإن تقرير المدقق الخارجي هو الدعامة الأساسية في جودة و المحاسبية للتقارير المالية(Whittington & Geoffrey,2008:140) .

تمتد أهمية واجب المدقق إلى ما هو أبعد من مجرد مراجعته للبيانات الواردة في التقارير المالية التي تم تدقيقها. يحتل تقرير المدقق مرتبة عالية بين المحللين الماليين وغيرهم من الخبراء عندما يتعلق الأمر بالتأثير على خيارات الاستثمار.(Ronen & Joshua,2008:185) .

يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية متوافقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا، وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، والتي تتطلب من المدقق الإفصاح عنها في تقريره. وفقًا لمتطلبات التدقيق، يجب على المدقق أيضًا تأكيد أن الوحدة الاقتصادية تطبق باستمرار مبادئ المحاسبة من فترة إلى أخرى (Ramanna & Karthik,2008:255).

ستعاني سمعة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على جذب رأس المال، خاصة في سوق الأوراق المالية، بشدة إذا احتفظ المدقق أو أبدى رأيًا متحفظًا حول عدالة التقارير المالية ومصداقيتها. نتيجة لذلك، فإن تقرير المدقق له تأثير على دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بسبب تفانيه في التمسك بمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا وأي قواعد أخرى تحددها قواعد المهنة التي ينتمي إليها (تركي،١٩٩٣:٣١).

١- ٢-٢-٧ تنوع الجهات المستفيدة من جودة المعلومات المالية.

The diversity of the beneficiaries of the quality of the financial information.

تعتمد قدرة صانع القرار على استعمال المعلومات على مجموعة متنوعة من العوامل المتعلقة بمجال الاستعمال بما في ذلك نوع القرارات التي يجب أن يتخذها ونوع نموذج القرار المستخدم ونوع ومصادر المعلومات التي يحتاجها، والكمية والجودة للبيانات والمعلومات السابقة المتوفرة، وقدرة صانع القرار على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والوعي الذي يملكه.) أبو حمام، ٢٠٠٩:٧٤) من

المعروف أن المعلومات المحاسبية تستخدم وتتأثر من قبل مجموعة واسعة من الأطراف، وبالتالي فإن متطلبات من يحصل عليها تتأثر بعدد من المتغيرات، وأهمها

:(Taplin,et al,2014:102)

١) شخصية المستخدم

٢) مستوى جودة المعلومات والكمية المطلوبة منها.

٣) الغرض من استعمال المعلومات والهدف منها.

٤) والتوقيت المناسب والسليم للمعلومات.

وفقًا لما سبق ذكره، فإن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار تعتمد على عدد قليل من السمات المتعلقة بتوافر عنصري الأهمية والموثوقية المنعكستين في:(FASB (Dewatripont, M,et : al,2010:54)

١ -الوصول إلى المعلومات الى المستخدمين في وقتها المحدد والملائم (الوقت المناسب).

٢ .يجب أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ.

٣ .أن المعلومات لديها القدرة على تقديم التغذية العكسية.

يجب أن تكون و جديرة بالثقة حتى يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها. يجب أن تصف الظواهر والأحداث بدقة، وأن تكون قادرة على إثباتها والتحقق منها، أو أن تكون محايدة وغير منحازة في عرضها للحقائق. وهذا يستلزم الاتساق في استعمال المنهجيات والأساليب. فضلا عن انها يجب ان تتسم بخاصية القابلية على فهمها.(Mark. Zyla,2019:101)

٢-٢-٨ علاقة محاسبة القيمة العادلة بجودة المعلومات المحاسبية

The relationship of fair value accounting with the quality of accounting information

بالنظر إلى استعمال معايير محاسبة القيمة العادلة، يمكن أن ترتبط السمات النوعية التالية للمعلومات المحاسبية وتتأثر باستعمال هذا النهج في المحاسبة:

١-علاقة محاسبة القيمة العادلة بخاصية الملاءمة: نظرًا للمتطلبات المستمرة للحصول على معلومات أكثر دقة في القرارات المستقبلية، فإن المعلومات المحاسبية الناتجة عن استعمال القيمة العادلة أكثر ملاءمة من تلك التي تم الحصول عليها من استعمال التكلفة التاريخية (Benjamin,et al,2012:55).

يمنح الاعتماد على القيمة العادلة المستخدمين المعلومات التي يحتاجون إليها في الوقت الحقيقي أو في الشكل الحالي (خاصية زمنية مناسبة)، ويمثل الحقائق الاقتصادية كما كانت في وقت حدوثها، ويمكّن من التنبؤ بشكل أفضل بالأحداث المستقبلية (ميزة إمكانية التنبؤ)، والقدرة على تقديم معلومات دقيقة. وتصحيح السابقة، مثل تصحيح القيمة النقدية بسبب تغيير في عنصر الوقت والتأكد من دقتها أو قيمتها العادلة (ميزة التغذية الراجعة أو الملاحظات التصحيحية)، ومن وجهة النظر

هذه، التأثير الإيجابي على معيار الإفصاح المحاسبي المناسب للمستخدمين. (Rajni, D, et al,2012:95).

يوفر قياس القيمة العادلة معلومات في الوقت الفعلي تلتقط بدقة الحالة الحالية لعمليات الشركة (خاصية التوقيت المناسب)، مما يحسن جودة المعلومات المالية والإفصاح المحاسبي ويفيد الأطراف المهتمة بالعقل واتخاذ القرار السليم.(Hughes, et al,2008:35) .

٢- علاقة محاسبة القيمة العادلة بخاصية الموثوقية: المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال قياس القيمة العادلة أقل جدارة بالثقة لأنها لا تستند إلى سجلات مكتوبة يمكن فحصها عند إجراء المعالجات الضرورية، ولكنها تعتمد على القيم والتوقعات الحالية والمستقبلية، والتي تستند أحيانًا إلى حكم شخصي سيء. هذا يزيد من تكاليف الحصول على المعلومات نتيجة إجراءات التنبؤ (انتهاك خاصية اقتصاد المعلومات) من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه يضر بدقة المعلومات.

.(Lachmann, et al,2015:22)

إذا لم يتم استعمال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، فإن المعلومات الصادرة ستفضل مستخدمًا على مستخدم آخر (خاصية الحياد). قيمة الأراضي والمباني، على سبيل المثال، لا تتغير بمرور الوقت عندما ننظر إلى التكاليف السابقة، مما يخدع أولئك الذين يستخدمون المعلومات المالية. معرفة القيمة والمركز المالي للشركة بصدق (مخالفة لخاصية التمثيل الصادق) مما سيكون له أثر إيجابي على الشركة عند تحديد قيمة الضريبة أو عندما تتقدم الشركة بطلب الإفلاس أو التصفية على حساب المقرضين والدائنين. (Laux, et al,2009: 826).

في هذه الحالة، يكون للقياس وفقًا للقيمة العادلة تأثير إيجابي من خلال توفير معلومات دقيقة في الوقت الفعلي (خاصيتان للوقت المناسب وخاصية التمثيل الحقيقي) مقابل التكلفة التاريخية. إذا افترض أن خاصية الموثوقية تسعى للوصول إلى معلومات موثوقة للغاية تعكس نشاط المجموعة ككل. أساس المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخيتين والقيمة العادلة هو ما يجب تحقيقه بناءً على صفات الملاءمة والموثوقية. لا سيما في حالة عدم وجود سوق مزدهرة، وبما أنه لا يمكن الاستغناء او نسيان أي من الملاءمة أو الموثوقية يجب أن تكون متوازنة لأن الملاءمة في بعض الظروف تتفوق على الموثوقية والعكس صحيح، ولكن لا يمكن المساس بأي منها على حساب الموثوقية أو الملاءمة المثالية. (حسين،٢٠٠٩: ٥١٧).

٣- علاقة محاسبة القيمة العادلة بالخصائص الثانوية.

أ -علاقة القيمة العادلة مع خاصية القابلية للمقارنة: ستكون عملية المقارنة معيبة إذا لم يتم تطبيق القياس المحاسبي وفقًا للقيمة العادلة دون احتساب التغييرات في قيمة النقد تقارن الشركة عملياتها عبر الوقت من خلال مقارنة أنشطتها السابقة والحالية (انتهاك خاصية التمثيل) فيما يتعلق بالمقارنة المكانية، يُنصح بإجراء المقارنة بين الشركات التي تلتزم بنفس السياسات المحاسبية حيث يصعب تحقيق ذلك في ظل عدم وجود قيمة عادلة (مخالفة لمبدأ الثبات) فضلا عن صعوبة التنبؤ في هذه الحالة (انتهاك خاصية القدرة التنبؤية) وعدم توفير المعلومات اللازمة للمقارنة مما يعني أن القيمة العادلة سوف تقوم بتحقيق الثبات وأيضا تحقيق الإفصاح الكامل بعد إثبات خاصية المقارنة.

.(Laux & Leuz,2010: 105)

ب-علاقة القيمة العادلة مع خاصية القابلية للفهم: عند مقارنتها بالطرق الأخرى مثل التكلفة التاريخية تعد طريقة القيمة العادلة للقياس المحاسبي جديدة مما يجعل من الصعب على أولئك الذين يعدون المعلومات المالية فهم كيفية قياس الأصول والخصوم بواسطتها ومع ذلك فإن هذا العيب

مؤقت فقط بسبب حداثة طريقة القيمة العادلة أصبح الوصول إلى الإفصاح الوقائي ممكناً من خلال زيادة استعمال القيمة العادلة وغياب قضية عدم المعرفة وآثارها الضارة حيث أن الإفصاح الوقائي يستلزم الحاجة إلى البساطة في الإفصاح المحاسبي. (Romo, et al,2017:150).

٢-٢- ٩ تحليل العلاقة بين استعمال القيمة العادلة وجودة المعلومات المالية

Analyzing the relationship between the use of fair value and the quality of financial information.

أن المعلومات المالية التي تعبر عن المخرجات التي تقدمها مهنة المحاسبة في الوحدات الاقتصادية يجب ان تتمتع بقدر من الحد المسموح به من الشفافية حتى يستطيع مستخدمي هذه المعلومات الحاليين والمحتملين وسواء كانوا خارجيين او داخليين من صنع واتخاذ قراراتهم بثقة فضلا عن انها يجب ان تكون داعمة لهم في بداية التفكير بالقرار مرورا بعملية صنع القرار ووصولا لاتخاذه ومن ثم عملية التقييم للقرارات المتخذة فهي تعد العمود الفقري او الأساس الذي يستندون عليه (Guo,2017:32) وقد اهتمت الجهات المهنية مثل (FASB)مجلس المعايير المحاسبة المالية و(IASB)مجلس المعايير المحاسبية الدولية بواسطة المعايير التي تقوم بإنتاجها بتوفير بيئة مناسبة لأجل تحسين المعلومات المحاسبية لخدمة الوحدات الاقتصادية حول العالم وبالتأكيد تلك المعلومات التي تؤثر على قرارات المستثمرين وصناع القرارات والتي تهدف الى طمأنتهم وتدعيم قراراتهم وثقتهم بالوحدات الاقتصادية ولمحاسبة القيمة العادلة تتميز من ناحية انه أي قرار لا يمكن ان يكون بمعزل عن بيئته المحيطة به ويكون مبني على قيم حالية وليست تأريخية بل قيم ملاءمة وتعكس الواقع الاقتصادي (Gjorgieva et al,2016 :657-700) أن المعلومات المالية التي تكون مستندة على الكلفة التأريخية ستؤدي الى عملية غير واقعية إذا ما استخدمت في تقويم وقياس الاداء بسبب عدم الالتفات الى التغير في مستويات الأسعار هذا ما يؤدي الى ان تكون التقديرات غير صحيحة للمركز المالي للوحدة الاقتصادية. (Kieso et al,2014: 1316) .

ان للتغييرات في مستويات الأسعار تأثيرا أساسيا ومباشرا على المعلومات المالية ومدى وملاءمتها في عملية المقارنة بين فترات الأسعار المختلفة مما يؤدي الى انها تكون مقارنة لا أساس للصحة لها ونتائجها غير واقعية (خليل، 2007: 53).

وان لفرض ثبات وحدة النقد يؤدي ان تكون المعلومات المالية المصنعة في اوقات يسودها ارتفاع في معدلات الأسعار غير واقعية ومشوهة في التعبير عن حقيقة الأداء للوحدات الاقتصادية مما يفقدها الموضوعية ويجعلها غير قادرة على مساعدة المستخدمين لها خاصة المستثمرين في عملية تقييم الأداء والاتجاهات المستقبلية والتوقعات للوحدات الاقتصادية. (Erb & Christoph,2015:40).

أن مبدأ الكلفة التاريخية الذي يعد المبدأ الأساس في إعداد وعرض وقياس المعلومات المالية فتكون فرضيته ان القياس يكون بالأرقام التأريخية التي حدثت ويلزم المحاسب ان يهمل أي تقلبات في الأسعار التي تحدث في القيم الداخلة ضمن التقارير المالية هذا الشي سوف ينعكس على ماهية ومدلول هذه الأرقام فمثلا عند مقارنة الأرقام في قائمة الدخل تكون سوف تعبر عن الأنشطة بقيمها القريبة الى أسعارها الجارية بينما تكون الأرقام والقيم الظاهرة في قائمة المركز المالي بأسعارها التاريخية ولذلك فأن الأرقام والقيم بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي سوف تكون غير متجانسة وتفقد خاصية الاتساق مما يجعلها غير موضوعية وغير صادقة خاصة في ظروف التضخم الاقتصادي (Greiner,2015:35).

لذلك فأن مخرجات القوائم المالية المعدة بواسطة استعمال أسلوب محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس سوف تحقق معلومات مالية عاكسة قيمة الوحدة الاقتصادية ووضعها المالي، كما أنها سوف تقوم بتعزيز الشفافية. (De jager & Phillip,2014:33) .

المبحث الثالث

انعكاس استعمال معيار الابلاغ المالي (IFRS) 13على القرارات الاستثمارية

The reflection of the use of the financial reporting standard (IFRS13) (fair value accounting) on investment decisions

تمهيد: يعتبر صنع القرار هو العمود الفقري للعملية الإدارية لأي شخص يمارس الأعمال التجارية، سواء كان فردًا أو مؤسسة، فاستمرار النشاط لاي كيان من عدمه يتوقف على متخذي القرارات لديه سواء كانوا أعضاء مجلس ادارة أو من مستخدمي القوائم المالية من المالكين والمساهمين والمستثمرين. وغيرهم، فعملية اتخاذ القرار تعني اختيار البديل الأمثل بين عدة بدائل. وتعد المعلومات المالية ونتائج ومخرجات التقارير والقوائم المالية للنظام المحاسبي الضوء والمرشد على اتخاذ قرارات رشيدة لمختلف مستخدمي التقارير والقوائم المالية، حيث تكون هذه التقارير والقوائم المالية وما تتضمنه من بيانات مالية مجموعة من السجلات المحاسبية التي تحول أهداف المؤسسة المكتوبة إلى أرقام يمكن قياسها وتحليلها. (Fukuyama, H & Weber, W,2017:650).

٢-٣-١ الأطار النظري للقرار وعملية اتخاذه

The theoretical framework of the decision and the process of making it

بما أن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على المعلومات المقدمة لاتخاذ قراراتهم بأنفسهم، فإن استمرارية المؤسسة وحماية حقوق جميع الأطراف المرتبطة بها قد شكلت أساس اقتصاد اليوم. زيادة دقة وموضوعية هذه المعلومات وقدرتها على الاستفادة منها، في كل مرة، للجهات الفاعلة الخارجية أو إدارياً لصناع القرار داخل المنظمة، إن اتخاذ القرار ليس فكرة يتم تنفيذها أو مشكلة يجب حلها من قبل الخبراء أو محاولة للوصول إلى هدف محدد، واتخاذ موقف لا يقبل الجدل، ولكنه مزيج من كل هذه الآراء ولإعطاء فهم نظري أكثر اكتمالاً لماهية صنع القرار، لا سيما في القطاعات التي يواجه فيها الاقتصاد حالات ومشاكل معقدة حيث يصبح صنع القرار أكثر صعوبة. (Ali,2021:871).

٢-٣-١-١ مفهوم القرار:

:Resolution concept

إن متخذ القرار سواء كان عضو بمجلس الإدارة أم من حملة الأسهم أم من الملاك لا يعتمد عند اتخاذه للقرار على العشوائية، وإنما يكون اعتماده على مجموعة من المعطيات الدقيقة و المعلومات التي ترشده وتساعده على ذلك، ومثل كل العمليات والنشاطات داخل المؤسسات والوحدات الاقتصادية تنوعت وتعددت المحاولات والتي حازت على اهتمام القرار وصناعته واتخاذه.

(Gardi et al,2021:202).

ان مفهوم القرار ومفهوم اتخاذ القرار ليسا مفهوم واحد فكل منهما لديه مدلول خاص به ففي الوقت الذي يكون فيه القرار هو عملية المفاضلة واختيار بديل من عدة بدائل فأن اتخاذ القرار يقصد به كافة العمليات المبنية وفق عمل مسبق ودراسة للتوصل الى قرار بعينه للاختيار بين البدائل.

(القيرواني، ٢٠٠١: ٣٣) .

قبل ان نبين ماهي عملية اتخاذ القرار سنقوم بتعريفه حيث يعتبر الأساس في أي عملية إدارية وفي أي تنظيم ان كان ثقافي او اقتصادي او سياسي لأنها تتطلب إقرار القرارات والاوامر وأيضا ضرورة تنفيذ هذه الأوامر من جهة أخرى حتى يستطيع النشاط المضي بفعالية لتحقيق الأهداف المرجو منه تحقيقها. (نائب، الباقية، ٢٠١٥: ٣٣) .

١) وقد تم تعريف القرار بأنه " اختيار بديل معين من عدة بدائل لمواجهة موقف معين أو لمعالجة مشكلة أو مسألة تنتظر الحل"(باغي، ٢٠١٠: ١٥).

يبين هذا التعريف القرار انه اختيار بديل من عدة بدلاء لتلبية الحاجة لمواجهة مشكلة والحاجة الى حلها.

٢) وعرف القرار بأنه "الاختيار المدرك والواعي والقائم على أساس التحقق والحساب في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في مواجهة موقف معين" (Afolabi,2013:1128).

يبين هذا التعريف القرار على انه الاختيار لبديل من بين بدائل متاحة ولكنه يشترط بعملية الاختيار ان تكون وفق أسس حسابية وممكن التحقق من صحتها.

٣) وعرف القرار أيضا بأنه "عمل من أعمال الاختيار والتفضيل يتمكن بموجبه المدير من التوصل إلى ما يجب عمله، وما لا يجب عمله في مواجهة موقف معين من مواقف العمل الذي يشرف عليه"(نائب، الباقية، ٢٠١٥: ٣٣) .

يبين هذا التعريف أن القرار هو من الأعمال الإدارية التي يقوم بها المدير والتي تساعده في حسم مواقف العمل المختفة التي تواجهه والتي تبين له الطريق الذي يجب اتخاذه من عدمه.

٤) كما عرف القرار أيضا " اختيار بديل معين من بين مجموعة من البدائل، فالقرار الذي نتحدث عنه هو كيف تختار الأمثل والأفضل ليكون له الأثر النافع والمفيد في المدى القريب والمدى البعيد ."(تعلب، ٢٠١١: ٣٤).

التعاريف السابقة تبين لنا بأن عملية القرار هي الاختيار لأفضل بديل من البدائل المتاحة والذي سيكون المساعد لاتخاذ القرارات في مواجهة الظروف والمواقف اثناء القيام بالأعمال، وتكون هذه القرارات قابلة للتحقق ومكونة وفق أسس علمية وتقدم الفائدة المرجوة منها.

٢-٣-١-٢ تعريف عملية اتخاذ القرار

١) "اختيار بديل من البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جدية ناتجة عن عالم متغير، وتمثل جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال"(Alfred,2013:262) .

٢) "عملية عقلانية رشيدة تتبلور في الاختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة". (عبوي & حريز، ٢٠٠٦: ٧٧)

٣) يعني القرار- (Decision): "هو اختيار بين بدائل مختلفة ويتفق هذا المعنى مع طبيعة العديد من المواقف الإدارية، حيث نجد أن المدير دائما في موقف يطلب إليه أن يختار بديلا معينا من بين عدد من البدائل المطروحة أمامه". (السيفو وآخرون، ٢٠٠٧: ٤٩)

٤) تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها "اختيار بديل معين من بين أفضل البدائل وأفضل السبل لتحقيق الهدف، وهي اختيار لمدى كفاءة الرؤساء وقدرتهم على تحمل المسؤولية والبت في الأمور"(Nareswari,et al,2021:17).

٥) " اختيار بديل معين للتصرف من بين مجموعات البدائل المتاحة في موقف معين من أجل تحقيق أهداف محدودة".(محمود، ٢٠١١: ١٦٦).

٦) " العملية التي تبني على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين، أي الاختيار والتفضيل للبدائل أو الإمكانيات المتاحة حيث أن أساس اتخاذ القرار وجود البدائل التي تؤدي بدورها إلى إيجاد مشكلة تتمثل في الاختيار بين تلك البدائل."

. (Anderson, et al,2017:33)

٧) كما عرفت بأنها " عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين او أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة"(عباسي، ٢٠١٦: ٩٠).

ولا بد من التنويه بان هناك فرقا بين عملية صناعة القرار وعملية اتخاذ القرار ففي حين ان عملية صناعة القرار عبارة عن نظام تكاملي من مجموعة من الأنشطة او تلك العمليات او النشاطات التي تختص بتحديد المشاكل والبدائل وتقييم هذه البدائل واختيار المناسب منها أي ان هذا النظام المتبع والإجراءات والخطوات والتفكير العقلي والذهني للمدير ما هو الا صناعة لهذا القرار كما يمكن القول ان الجهود المشتركة لعناصر النظام داخل المؤسسة من اجل إيجاد حلول للمشاكل وتصميم السياسات ورسم الخطط والبرامج ولذلك فان عملية صناعة القرار تتم من خلال المؤسسة ككل وجميع من هم داخل هذا المؤسسة من افراد يؤثرون فيه ويتأثرون به ولهذا يمكن ان نعتبر ان عملية صناعة القرار هي نظام عمل ذات عناصر متكاملة فيما بينها يبدا عمله من اللحظة الأولى لظهور المشكلة ومن ثم عملية البحث عن المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار وتنفيذه ولهذا فأن عملية اتخاذ القرار جزء من دورة صنع القرار.(دليلة، ٢٠١١ : ٢١٩) .

٢-٣-١-٣ سمات عملية اتخاذ القرار:

ليكون اتخاذ القرار عملية حقيقية وأكثر واقعية من المفترض أن تحمل جملة من السمات التي يمكن القاء الضوء عليها وكما يلي:(كنعان، ٢٠٠٩: ٨٧-٩٠) .

١- **انها عملية قابلة للاقتصادية والترشيد:** نظرًا لأن عملية اختيار البديل المناسب تتم في مراحل مختلفة ومتباينة وتحت تأثير عوامل مختلفة، فمن المستحيل الحصول على معلومات دقيقة وتنبؤات بالأحداث التي من شأنها أن تسمح لصانعي القرار باختيار البديل الأفضل. (ياغي ،٢٠١٠: ١٢٩).

٢- **عملية اتخاذ القرار تتأثر بالجانب النفسي والإنساني والاجتماعي:** أنها عملية مخرجاتها متأثرة بالعوامل النفسية النابعة من الشخصية لمتخذ القرار ومرؤوسيه وكل العناصر الذين يساهمون في اتخاذ القرار أضف الى ذلك العوامل الاجتماعية النابعة من بيئة القرار على الصعيدين الداخلي والخارجي.(Schacter, et al,2011:29) .

٣- **انها عملية انية ولها ابعاد ماضية ومستقبلية:** ان عملية اتخاذ القرار عملية مستمرة تستخدم و الماضية وأيضا المعلومات المتوفرة الخاصة بالمستقبل ولا يكون اتخاذ قرار معين بشكل منعزل عن القرارات السابقة وأيضا يتبع أثره على المستقبل. (الوافي ،٢٠١٢: ٢٤).

٤- **عملية اتخاذ القرار تعتمد على الجماعية والجهود المشتركة:** تعد عملية اتخاذ القرار عملية متعددة المراحل ويشارك فيها الكثير من الافراد والعقول والعديد من الجهود

التي تشكل القرار وما يتطلبه من عمليات اعداد وجمع وتحليل وتقييم المعلومات وفي المراحل النهائية التنفيذ وبشكل مشترك ومتضافر.(Crozier, et al,1997:15) .

٥- **عملية تتميز بالشمول والعمومية:** فهي تتسم بالعمومية وذلك أن نوع القرار والأسس وأسلوب اتخاذه تكون بشكل عام بالنسبة لجميع المنظمات ان كانت ادارية او التجارية أو الصناعية أو الخدمية وتتميز أيضا بشموليتها وذلك لان القدرة على اتخاذ القرارات يجب ان يملكها من يتسلمون المناصب الإدارية وعلى اختلاف مستوياتها. (الوافي ،٢٠١٢: ٢٧).

٦- **عملية حركية ذات استمرارية:** هي عملية ديناميكية ومتحركة حيث انها تتسم بالانتقال من مرحلة معينة الى اخرى لكي تصل الى هدفها المبتغى والوصول الى الحلول المنشودة للمشاكل التي وجدت من اجلها وتمتاز بالتغيرات المستمرة من مرحلة الى أخرى حسب ما تتطلبه المتغيرات والظروف.(Hall, et al,2007:280) .

٧- **تكون عملية مقيدة ومتباطئة:** ان هذه الصفة نابعة من ان متخذي القرارات لديهم العديد من المحددات والقيود في طريق عملهم لاتخاذ القرار ممكن ان تكون قيود من خلال ضغوط المرؤوسين وممكن ان يكون عامل الوقت الذي يكون مهما جدا او ممكن ان تكون قيود قانونية او اقتصادية.(André,1999:32) .

٨- **التعقيد والصعوبة:** عملية اتخاذ القرار تحتوي على العديد من النشاطات التي تتطلبها المراحل التي تمر بها فضلا عن المهارات والقدرات التي يجب ان تكون حاضرة لإنجازها.(Bernard, et al,1997:14) .

٢-٣-١-٤ العناصر الخاصة بعملية اتخاذ القرار

هناك عناصر أساسية لعملية اتخاذ القرار وكما يلي:

١- **المسؤول عن اتخاذ القرار:** فقد يكون متخذ القرار فردا أو يكون قرار جماعي، ومتخذي القرارات الرشيدة بحاجة إلى عملية الابداع وخلق الافكار، أي أن تكون لديهم المقدرة على إيجاد أفكار حديثة ونافعة وملاءمة للمشكلة، تختلف عن أفكار الاخرين.

(Colasse, 2000:16)

٢- **الموضوع المتعلق بالقرار:** ونقصد به ماهية المشكلة التي تستوجب بحث عن حلول أو اتخاذ قرارات تخصها، العديد من المشاكل لا تكون ظاهرة بشكل واضح، وهناك بعض المشاكل ظاهرية لا تعطي مدلول عن المشكلة الحقيقية. (Kutty, et al,2007:8).

٣- **الأهداف والدافع الذي يتعلق بالقرار:** فلا يتم اتخاذ قرار معين إلا إذا كان وراء هذا القرار دافع من اجل تحقيق هدف معين.

٤- **معلومات مفيدة وملاءمة لأتخاذ القرار:** من الأمور الواجب توفرها لأتخاذ قرار رشيد توفر المواد الأولية له وتعد المعلومات التي تحتوي على الخصائص النوعية من اهم الشروط لنجاح عملية اتخاذ القرار.(Duncan,1972:314)

٥- **التوقع (التنبؤ):** يعتبر التوقع الذي يكون مبنيا على دراسة وتجربة من العناصر التي لا غنى عنها في المساعدة على اتخاذ قرارات رشيدة.

(Triantaphyllou & Evangelos,2000:320)

٦- **البديل الامثل:** يعتبر البديل الذي يتم اختياره من ضمن مجموعة من البدائل (القرار الذي يتم اتخاذه) فعملية الاختيار للبديل الأفضل والأكثر فائدة هي ما يميز متخذي القرارات الجيدين(Kahneman, et al,2000:211) .

٧- **مناخ او بيئة القرار:** نقصد هنا الجو الذي يحيط بالقرار والذي يتم صنع واتخاذ القرار فيه والظروف المحيطة ان كانت داخلية او خارجية والتي تكون على شكل قيود او محددات امام متخذي القرارات والتي يجب ان يقوموا بأتقان عملية ادارتها واستعمالها في سبيل خدمة اتخاذ القرار.(Frensch & Funke,1995:20)

٨- **فترة اتخاذ القرار الزمنية:** ان عملية اتخاذ قرار معين لا تتخذ بمعزل عن القرارات السابقة اذ ان القرارات السابقة تلقي بضلالها على القرارات اللاحقة فضلا عن ان القرارات لها فترة زمنية لتكون مفيدة فعندما يكون هناك هدف للقرار فان هذا الهدف يحتاج للقرار خلال فترة محددة فاذا انتهت هذه الفترة فان القرار يكون غير ذات فائدة او تكون فائدته اقل من قيمته. (ربحي، ٢٠١٠: ٦١-٦٢).

ان العناصر السابقة تكون متفاعلة فيما بينها ومترابطة ومؤثرة بشكل تضامني فيما بينها حيث يتأثر متخذي القرارات بناءا على الدوافع والاهداف التي يرغبون الوصول اليها لهدف القرار من خلال جمع و والمعلومات وتحليلها والتوقع للقرارات التي من المرجح اتخاذها واختيار الأمثل منها اخذين بنظر الاعتبار بيئة القرار ومناخها والمحددات والقيود التي تواجههم.

(Armstrong & Scott,2001:22).

كما تجدر الإشارة الى أنه هناك بعض من العناصر التي قد تكون لديها مساهمة في الإطار العام لعملية اتخاذ القرار وهي:(عامر، ٢٠١٠: ٦)

أ. نتائج القرارات المحددة والإجمالية؛

ب. استراتيجيات صناعة القرار المختلفة؛

ج. المنافسة واتخاذ القرارات تحت ظروفها؛

د. المنافع او القيم التي تحكم عملية اتخاذ القرار.

٢-٣-١-٥: أهمية عملية اتخاذ القرار -The importance of the decision-making process

ان صنع القرار واتخاذه تعد من المقومات المهمة والرئيسية للإدارة الناجحة لان مقدار ما تصل اليه الوحدة من تحقيق أهدافها والكفاءة في تحقيق هذه الأهداف يتوقف الى حد كبير على قدرتها في صنع قراراتها واتخاذها بشكل أمثل (سليمة، ٢٠١٤: ٦٩).

ان عملية القرار واتخاذه تعد من الركائز الأساسية لعمل المديرين ،فالمدير يقوم باتخاذ قرار في كل تصرف يقوم به مثل إعطاء رخصة إجازة لموظف او الإجابة على الاستفسارات التي تقدم اليه او القيام بإصدار أوامر لتنفيذ الاعمال او عملية تعيين او ترقية موظف ما وغيرها من الاعمال المناطة بالمدير ولهذا تعد عملية اتخاذ القرارات من اعمال الإدارة الأساسية للشخص الجالس في منصب

المدير وكلما ازدادت قوة المؤسسة والاعمال والمنافسة وظهور التطورات الحديثة وبروز العولمة كعامل مهم كلما كانت هذه القرارات تحمل تحديات كبيرة للمدير في سبيل ادامة المؤسسة ونموها وقيامها بالوصول لهدفها بكفاءة وفاعلية وتكون دليل على مستوى كفاءته وقدرته على اتخاذ قرارات سليمة .(دليلة، ٢٠١١ : ٢٠١).

عملية اتخاذ القرارات تظهر بالأساس لان المدير يقوم بتحديد الأهداف ويحاول تحقيقها وبدون اتخاذ قرارات لا يمكن تحقيق الأهداف ولا يمكن بالأساس ان توجد الإدارة برمتها، ولذلك فان عملية اتخاذ القرار تكون أحد المكونات الرئيسية لجميع المستويات الإدارية ويقوم بها كل من يقوم بعمل المدير وتظهر في كل جزء من الأجزاء للمؤسسة.(العلاق، ٢٠١٨: ١٦٠).

عملية اتخاذ القرارات تعد عصب القيام باي نشاط فهو الأساس في النشاطات المختلفة للمديرين إذ يكون الأداة المهمة لتسيير الاعمال في الإدارات على مختلف اشكالها سواء ان كان منشاة او عمل فردي او أي عمل تجاري ولذلك تكمن أبرز نقاط أهميته وكالاتي: (أحمد، ٢٠١٧: ٣٤-٣٦).

١- **اتخاذ القرارات عملية مستمرة:** ان القرارات جزء لا يتجزأ من أي عمل او تصرف يقوم به الانسان في حياته اليومية ولذلك فان المديرين يقومون بعملية صناعة واتخاذ القرارات وبصورة مستمرة من دون توقف لان هذه القرارات تتوقف عليها ديمومة الكيان الاقتصادي وعندما تتوقف فذلك يعني توقف العمل وتكون القرارات الإدارية مستمرة ومتنوعة في كافة المجالات التي تخص العمل. (Kondalkar,2007:122)

٢- **أداة المدير الرئيسية في اتخاذه القرارات:** يمكن القول ان عملية اتخاذ القرار هي من اهم الأدوات التي يستخدمها المدير في العمل الإداري اليومي حيث يقوم بالقرارات التي تخص واجبات الاعمال والافراد الذين يقومون بهذه الاعمال وكلما كان المدير يملك مهارات وامكانيات في اتخاذ القرارات كلما كان اداؤه الإداري أفضل. (Colasse,2001:81).

٣- **مستقبل المؤسسة تحدده القرارات الاستراتيجية:** ان القرارات الاستراتيجية يكون لها الأثر الأكبر في تقرير مصير الشركة بالنجاح او الفشل حيث تقوم عليها مسؤولية مثل هذه القرارات حيث تكون لاعبة لدور هام في تقدم الشركة في بيئة عملها على منافسيها. (Chiha,2009:73)

٤- **اتخاذ القرارات الأساس في أدارة وظائف المؤسسة:** ان العمليات الإدارية في المؤسسات والكيانات الاقتصادية تتكون من مجموعة من القرارات التي تدير الوظائف بجوانبها المختلفة، فوظيفة الاستثمار تتعلق بها العديد من القرارات التي تخص بتحديد حجم الاستثمار وحجم راس المال المطلوب ومصادر تمويله ولذلك فانه ينطبق على غيرها من الوظائف الأخرى. (Josette & Max,2001:33).

٥- **اتخاذ القرارات صلب العمليات الإدارية:** إن عملية اتخاذ القرار لا يعتبر الأساس في وظيفة واحدة مثل التخطيط بل انه يعتبر صلب جميع الوظائف التي تخص الإدارة مثل وظيفة التنظيم والتنفيذ والرقابة لان جميع هذه الوظائف تشمل العديد من القرارات الإدارية التي تحكم عملها والتي تكون حاسمة فيها. (Derbelet,1992:41).

٢-٣-١-٦: خطوات اتخاذ القرار Decision making steps :

إن عملية اتخاذ القرارات تمر بعدة خطوات وهي :

١. **تحديد الهدف أو المشكلة :**ان من اول خطوات اتخاذ قرار هي تحديد الهدف المرغوب في تحقيقه او المشكلة التي تكون هناك حاجة في اتخاذ قرار لحلها.(جمال الدين لعويسات، ٢٠٠٩ :٢٩) ففي بعض الأحيان يكون القرار روتيني ومتكرر نتيجة لحدوث نفس المشكلة من حيث طبيعة هذه المشكلة والمتغيرات التي تتعلق بها، وبعض الأحيان تكون غير متكررة عندما تحدث مشكلة لمرة او لعدة مرات ولكن تختلف من حيث الأسلوب.(حسين، ٢٠٠٩: ١٨)

ففي الحالات التي تكون هناك مشاكل جديدة يعني ذلك وجود اختلافات بين الموقف الان والموقف الذي يرغب الوصول اليه وتكون هذه المرحلة ثلاث مراحل فرعية وكالاتي:

(Gangadhar & Babu,2006:74)

المرحلة الأولى: الاستكشاف: وهو دراسة الوضع الحالي في ضوء ما موجود من متغيرات للظروف التي أدت الى ظهور مشكلة معينة؛

المرحلة الثانية: التعرف الدقيق على نوعية المشكلة: وهي عملية التحديد الدقيق لحجم الاختلافات بين الموقف الأني والذي يكون المطلوب الوصول اليه وترجمته بشكل كمي ونوعي؛ (Waters,2011:13)

المرحلة الثالثة: التشخيص: وهي عملية القيام بتجميع كافة و الإضافية التي يمكن الحصول عليها وتحديد المتغيرات ذات التأثير بالمشكلة والنتائج التي تترتب بوجودها.

وبشكل عام هناك ثلاثة مشاكل تواجه أي مدير وهي:(حسين، ٢٠٠٩: ٢٢)

أ. **المشاكل التقليدية**: وهي مشاكل تتعلق بالنشاطات الدورية واليومية مثل حضور وانصراف الموظفين، ومنحهم الاجازات، وتوزيع الاعمال عليهم.

ب. **المشاكل الحيوية**: وهي المشاكل التي تؤثر مباشرة وبشكل حيوي على الاعمال مثل المشاكل المتعلقة بالتخطيط وبالسياسات والاستراتيجيات التي يتم تبنيها.

ج. **المشاكل الطارئة**: ونقصد بها جميع المشاكل التي تحدث بشكل عرضي بسبب تغييرات بيئية او لأسباب القصور في الأداء.

٢. مرحلة جمع كافة المعلومات المتعلقة بالمشكلة:

وتهتم هذه المرحلة بالبحث عن الحلول المقترحة لاستعمالها في حل الإشكالية المطروحة ويتم القيام بجمع و حسب المراحل الاتية:

أ. القيام بأعداد جداول تتعلق ب المعلومات حسب تصنيفات تتناسب وطبيعة هذه المشكلة؛

ب. القيام بأجراء تحليلات إحصائية أولية لأيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات الخاصة بالمشكلة؛(Ducasse,et al,2005:75)

ج. القيام بتحديد كل من المتغيرات الثابتة والمستقلة على وفق التحليلات السابقة. (بلحاج ، ٢٠١٦: ٢٧٢)

٣. **مرحلة البحث عن البديل**: ان إيجاد العديد من البدائل يعطي لمتخذ القرار الحرية في وجود حلول متعددة للمشكلة موضوع القرار، فبالخبرة التي يتحصل عليها ويملكها متخذي

القرارات تمكنهم من مقارنة وتفضيل البدائل المتاحة والتي تكون البديل الأمثل وبالتالي تعد الخبرة والمهارة العقلية نجاحا للمدير والمؤسسة (صوشة، ٢٠١٧: ١٦).

٤. **مرحلة التقييم للبدائل المتاحة واختيار البديل الأمثل:** هذه المرحلة يستخدم فيها متخذ القرار عملية التقييم للبدائل المتاحة بواسطة تشخيص المزايا والعيوب عن كل بديل مع القيام بالتعديلات الضرورية لكي يستطيع متخذ القرار الاختيار بعد تحليل وتقييم كل بديل بشكل منفصل واختيار الأمثل بينها.(des Robert, et al,2004:33) .

وهناك معايير لتقيم البدائل وهي:(تعلب، ٢٠١١: ٣٠١).

أ. **معيار الواقعية**: ويقصد بهذا المعيار مدى الامكانية في تنفيذ البدائل وما يتطلبه من توفير الإمكانات المادية كانت او البشرية وتبعا لهذا المعيار فيجب ان تستبعد كافة البدائل التي لا يمكن تطبيقها على ارض الواقع لأنه تعد بدائل وهمية وخيالية. (lasary,2007:16).

ب. **المعيار الخاص بالكفاءة**: ويتم التحقق من ذلك في ضوء الاثار المترتبة على تنفيذ كل بديل على المؤسسة وبيئتها والمجتمع فقد تكون بعض البدائل ذات اثار إيجابية للمؤسسة ولكنها غير ذلك بالنسبة للمجتمع.(Wolk, et al,1992:39) .

ج. **المعيار المتعلق بالوقت**: ويقصد بهذا المعيار درجة الملاءمة للوقت في تنفيذ البدائل المطروحة فقد يكون عامل السرعة مهم في عملية التنفيذ فيتم في هذه الحالة اختيار البديل الذي يوفر الملاءمة مع ذلك التوقيت. (Hennie,2006:63)

د. **معيار النتيجة العكسية**: ويقصد بهذا المعيار اثار البديل المعنوية وما يعكسه على الافراد وعلاقاتهم الإنسانية وارواحهم المعنوية فيما بينهم من جهة وبين الإدارة من جهة أخرى. (Barberis,2010:250).

ه. **معيار التكاليف المتكبدة**: يقصد بهذا المعيار مقدار التكاليف التي يتم التضحية بها لبديل معين ومقارنتها مع البدائل الأخرى ومقارنته مع العائد المتوقع الحصول عليه من كل بديل أي القيمة المضافة التي يتوقع الحصول عليها من كل بديل. Robert, et al,2006:49) .

٥. **مرحلة تنفيذ القرار وتقييم نتائجه**: وتعد المرحلة الأخيرة من مراحل اتخاذ القرار حيث يتم تنفيذ القرار المتخذ، وتعد هذه المرحلة مرحلة جوهرية لمتخذي القرارات حيث يناط بهم تخصيص المهمات للأفراد الذين سيقومون بتنفيذ القرار مع مراعاة الفترة الزمنية للتنفيذ. (Hu,2019:600).

فعملية التنفيذ الجيدة تتوقف على عدة عوامل أهمها: (منصور، ٢٠٠٦: ٤٩)

أ. توفير البنى التحتية والموارد اللازمة لتنفيذ القرارات المتخذة؛

ب. يجب ان يتحلى حل المشكلة بالواقعية والدقة؛

ج. الاختيار المناسب لعاملي الوقت والمكان لعملية تنفيذ القرار؛

د. اقناع الافراد من موظفين وعاملين بأهمية تنفيذ الحل.

ومن الجدير بالذكر ان على متخذي القرارات توفير وتهيئة البيئة التي تمكن من تفعيل وتنفيذ وانجاح القرارات المتخذة فيجب عليهم متابعة ما تم تنفيذه من القرارات حسب المخطط من خلال توفير الوسائل التي تمكن من عملية المتابعة بواسطة نظام المعلومات.

٢-٣-١-٧: ظروف اتخاذ القرارات:decision-making conditions

ان معرفة الظروف التي تحيط بعملية اتخاذ القرار ذات أهمية كبيرة في التأثير على عملية اتخاذه ويمكننا القول انه اغلب القرارات تتم في ظل ثلاث مواقف وظروف وكما يلي:(شريف، ٢٠٠٩: ٢٤٠).

١) **ظروف التأكيد**: في ظل هذا الظرف يكون المدير ذا معرفة تامة بجميع البدائل التي يمكن ان يعتمدها مع الضمان الكبير بنتائج كل بديل أي يعرف ماذا سوف يحدث في المستقبل وعليه فانه يستطيع التحكم في شروط الاختيارات والتي تكون أكثر فائدة لأنه لا توجد العديد من الاستراتيجيات بل واحدة لكل بديل ففي مثل قرار كهذا توجد لكل بديل قيمة متوقعة واحدة او مؤكدة، وعند اختيار بديل من عدة بدائل يكون على أساس افضلية النتائج التي سوف تحقق من خلاله، فالقرار في ظل التأكد يبنى على معلومات تكون صحيحة وذات معرفة ثابتة وتكون ذات نتائج اكيدة.(Doorgakunt, 2019:129).

٢) **ظروف عدم التأكد (ظروف المخاطرة):** تتم صناعة القرار في ظل ظروف المخاطرة وذلك عندما تكون البدائل المطروحة، واحتمالية حدوثها، وفوائدها وتكاليفها المحتملة معروفة ومعلومة لكل بديل، ويعتبر هذا النوع من الظروف أكثر أنواعها شيوعا فالبدائل تكون معروفة ولكن النتائج المترتبة عن استعمالها تكون مشكوك فيها.(حريم، ٢٠٠٦: ٩٠)

٣) **الظروف في عدم التأكد التام:** ويكون صنع القرار في ضل هذه الظروف ان متخذ عملية القرار تكون معلوماته عن القرار فقيرة مع العلم بأن هذا القرار يملك بدائل مختلفة ذات نتائج مختلفة، لكن احتمالية النتائج تكون مبهمة وغير معروفة، ففي هذه الحالة يكون متخذ القرار امام موقف غامض ولتجاوز هذا الموقف الذي يكون ناتج عن ان المعلومات تكون غير متوفرة يقوم باستعمال العديد من المعايير تكون أساسا للمفاضلة بين بدائله المطروحة ومنها ما يلي

: (الحلا لمة& المدادحة، ٢٠١٠ :١٢٥-١٢٦).

أ. **معيار لا بأس**: ان متخذ القرار هنا يقوم بفرضية احتمال الحدوث للحالات الطبيعية المختلفة تكون متساوية، ولذلك تتم عملية المفاضلة على أساس الأفضل للقيم التي يتم توقعها، ويتم الاختيار للبديل الذي سيحقق اعلى معدل ربحية عندما تكون المقارنة بالأرباح والبديل الذي سيحقق الأدنى من النتائج في حالة التكاليف. (Parneto,2006:55).

ب. **معيار التشاؤم**: ويبين هذا المعيار ان متخذي القرارات سيفرضون ان البيئة لن تعمل لصالحهم ولذلك فانه سيختار البديل الذي سوف يجنبه أكبر خسائر ممكنة، ويقوم باختيار البديل الذي سوف يحقق القيمة الأدنى للأرباح المتوقعة عند مقارنتها بين الأرباح والبديل الذي سوف يحقق اعلى ناتج عند مقارنته بالتكاليف، ثم سوف يتم الاختيار للبديل الذي سيمثل أدنى قيمة التكاليف بينها. (Meouchy, et al,2003:52)

ج. **معيار التفاؤل**: يشير هذا المعيار ان متخذي القرارات سيفرضون ان البيئة سوف تكون إيجابية لهم وتعمل لصالحهم ولذلك فأن الاختيار للبديل الذي سيحقق اعلى ربح عندما تكون المقارنة بالأرباح، والبديل الذي سيحقق اقل تكلفة عندما تكون المقارنة بين التكاليف وبذلك يكون الاختيار الذي يحقق الربحية الأعلى. (He & Evans,2018:560)

الخلاصة:

ان ملاءمة طريقة قياس معينة عن أخرى للمستثمرين تعد الشغل الشاغل ومن بين أكثر الأمور اثارة للجدل والتي يجب ان تحقق التوافق مع الاطار النظري للمحاسبة من جهة وان تقدم الهدف الأهم للمستثمرين متمثلا بالمعلومات التي تكون اكثر فائدة واكثر اضاءة لقراراتهم من جهة أخرى التحديات الجديدة التي رزحت تحت ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي تشهدها البيئة الاقتصادية وكذلك المحاسبية مع عدم اغفال الازمات الاقتصادية والفضائح المالية اثرت وبشكل كبير على الرؤية وبشكل سلبي من قبل مستخدمي المعلومات المالية على سلامة الطرائق لقياسها في ظل القصور لمنهج القياس بالتكلفة التأريخية وعدم الملاءمة في تحديد القيم الحقيقية للشركات وعدم استطاعته على تقديم المعلومات المفيدة للمستثمرين في عملية اتخاذهم لقراراتهم .

مما حبى بالمحاسبة كمهنة واستجابة لهذه الضغوط تغيير بعض المبادئ التي قامت عليها والتحول من طريقة الكلفة التأريخية وتبني طرق محاسبية جديدة بواسطة اصدار معايير مستحدثة تعتمد على القيمة العادلة في سبيل تحقيق الدقة والواقعية في ارقامها و من اجل تحقيق الملاءمة والثقة في مخرجات قوائمها ، ان اعداد التقارير المالية وفق القيمة العادلة تحقق افضلية على مثيلاتها المعدة وفق التكلفة التأريخية لما تحتويه من بيانات توفر الجرس المنبه للمنظمين والمستثمرين للمخاطر التي تنشأ بالتغيرات الحاصلة في السوق في حالة انخفاض قيمة الأصول بينما في ضل الطريقة الأخرى ستكون التحذيرات اقل ولا تتسم بالعناية اللازمة ،كما تقوم القيمة العادلة بالسماح للمستثمرين بالإدراك وبشكل اكبر لخطط تمهيد الأرباح ان وجدت من قبل الادارة ، وتقوم بمنع المديرين و بشكل أساسي من وضع توقيت مثالي لعمليات البيع للأصول من أجل الحصول على مزايا الاعتراف بمكاسب أو خسائر محددة .

وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعد أسلوبا أكثر فائدة ونفعا من و والمعلومات المالية المصنوعة على أساس اسلوب التكلفة التاريخية وذلك بالنسبة إلى مستخدمي بيانات ومخرجات القوائم المالية لدعم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كونه يقدم للمستثمرين نظرة مستقبلية وتنبؤية لقيمة الشركة. (النجار ،٢٠١٣: ٤٦٨)

ان محاسبة القيمة العادلة توفر للمستثمرين بعض المسائل الهامة في سبيل مساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات مثل المعلومات الانية والمستقبلية للنقد، والاسعار الحالية والمستقبلية، ومعدلات المخاطر، مثل هذه المعلومات توفرها محاسبة القيمة العادلة دون غيرها فضلا عن انها تكون حاملة لصفة الملاءمة لجميع مستخدمي مخرجاتها وبدون تحيز لطرف على اخر. (حسين ، ٢٠٠٩ :٢٩٥-٣١٠)

ان عملية تأثير محاسبة القيمة العادلة سيشمل تأثيرها على مخرجات قائمة المركز المالي متمثلة بالتأثير على الأصول والالتزامات وأيضا يشمل تأثيرها الى قائمة الدخل ومخرجاتها ، أرباح الأدوات المالية وكذلك التأثير على قائمة التغير في حقوق المساهمين متمثلة في بنود الأرباح التي من المقترح توزيعها ،والتغير المتراكم في القيمة العادلة وكذلك قائمة التدفقات النقدية متمثلة برصيد النقد وما في حكمه وكذلك ببند الأرباح الموزعة على المساهمين ويجب ان لا نغفل تأثيرها على الأسعار وعلى العوائد السوقية والنصيب من الأرباح للاسهم كل ذلك يؤدي الى انها تقوم بخدمة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المفيدة لتقدير قيمة الشركة السوقية. (Ross,et al,2003:81)

ان هناك علاقة وثيقة بين أسلوب المحاسبة وفق القيمة العادلة وبين الشفافية الكاملة فهي توفر رؤية أكثر وضوحا وعدالة لجميع المستخدمين داخل بيئة الاعمال وهي بما توفره من معلومات مختلفة عن تقلبات الأسعار في السوق والاسعار والعوائد وتلبية حاجات المستثمرين الى معرفة وفهم هذه

المتغيرات في سبيل مساعدتهم في تصويب قراراتهم ولهذا فهي تعد عند استعمالها كعنصر جاذب للاستثمارات. (Alexander, et al,2012:85)

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

المبحث الأول: التحليل الاولي للبيانات

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي الخصائص السيكو مترية للمقياس (الصدق والثبات)

المبحث الثالث: التحليل الوصفي وعرض وتحليل النتائج في ضوء إجابات العينة المبحوثة

المبحث الرابع: اختبار فرضيات البحث

المبحث الأول

التحليل الاولي للبيانات

٣-١ وصف مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من مجموعة من فروع المصارف الاهلية والخاصة العراقية وعددها ٦ مصرفا، فضلا عن المستثمرين داخل مقر سوق العراق للأوراق المالية وقد تم اختيار عينة البحث من الموظفين العاملين في تلك المصارف فضلا عن المستثمرين ورجال الاعمال في سوق العراق للأوراق المالية المعنيين في مجال البحث وقد تم توزيع الاستبانة على ١٦٠ شخص وكان عدد الاستمارات المسترجعة ١٥٠ استمارة والتي تمثل ٩٣.٧٥ % من مجموع الاستبانات الموزعة، والجدول الاتي (٣-١) يبين اسماء فروع المصارف ونسب توزيع الاستبانة. كما موضح أدناه

الجدول (٣ - ١) عينة البحث والموزع من الاستبانات في المصارف (حسب فروعها) وعلى المستثمرين

ت	اسم المصرف	الموزع	نسبة التوزيع	المسترد	نسبة الاسترداد
١	مصرف الطيف ٥ فروع (كرادة -زيونة - الكاظمية-الواحة مول-بابل)	٢٢	14.00%	21	95.45%
٢	مصرف الاستثمار٥ فروع(العلوية-الكاظمية-المنصور-الحلة-كربلاء)	22	13.33%	20	90.91%
٣	مصرف الثقة الدولي الاسلامي ٥ فروع (الكرادة-فلسطين -النجف -الحلة-كربلاء)	22	14.00%	21	95.45%
٤	مصرف بغداد الاهلي ٥ فروع(فلسطين-الحمراء-المنصور-الحارثية-كربلاء)	22	13.33%	20	90.91%
٥	مصرف بابل الاهلي٤ فروع (الكرادة - الكاظمية-البياع -كربلاء)	22	14.00%	21	95.45%
٦	مصرف اشور الاهلي ٤ فروع (كرادة - الربيعي-المنصور-كربلاء)	22	13.33%	20	90.91%
٧	المستثمرون في سوق العراق للأوراق المالية	٢٨	18.00%	٢٧	96.43%
	المجموع	١٦٠	100.00%	١٥٠	93.75%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من فروع المصارف الاهلية وسوق العراق للأوراق المالية

في الجانب التطبيقي للبحث تم الاعتماد على استمارة استبيان تم تصميمها لغرض اختبار فرضيات البحث، وقد تكونت هذه من خمسة محاور رئيسية: - المحور الأول منها تخصص معيار الابلاغ المالي (IFRS 13) وتكون من احدى عشر نقطة ، والمحور الثاني عشرة اسئلة تقيس في مجملها علاقة القيمة العادلة بجودة و المالية، والمحور الثالث عشرة اسئلة تقيس في مجملها علاقة القيمة العادلة بالقرار الاستثماري والمحور الرابع عشرة أسئلة تقيس في مجملها الكلفة التأريخية اما المحور الخامس فكان يحتوي على ثمانية أسئلة وكانت تقيس علاقة القيمة العادلة بالبيئة المحاسبية العراقية

وقد استعمل للتعبير عن جمل الأبعاد الخمسة مقياس ليكرت الخماسي الذي تتراوح القياسات فيه بين نقطة واحدة بمضمون (لا اتفق تماما) وبين خمس نقاط بمضمون (اتفق تماما) وكما مبين بالجدول الاتي: -

الجدول (٣-٢)

درجات مقياس ليكرت الخماسي والوسط الافتراضي له

الاستجابة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١
الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي= (مجموع اقيام الاستجابات اعلاه) /عدد فئات المقياس الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي= (٥+٤+٣+٢+١)/٥= ٣ درجة					

المصدر: من إعداد الباحث .

وفيما يلي وصف الافراد عينة الاستبيان.

جدول (٣-٣) توزيع افراد العينة حسب النوع الاجتماعي

(الجنس)				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	89	59.3	59.3	59.3
انثى	61	40.7	40.7	100.0
Total	150	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

شكل (٣-١) تقسيم الافراد عينة الاستبيان حسب النوع الاجتماعي

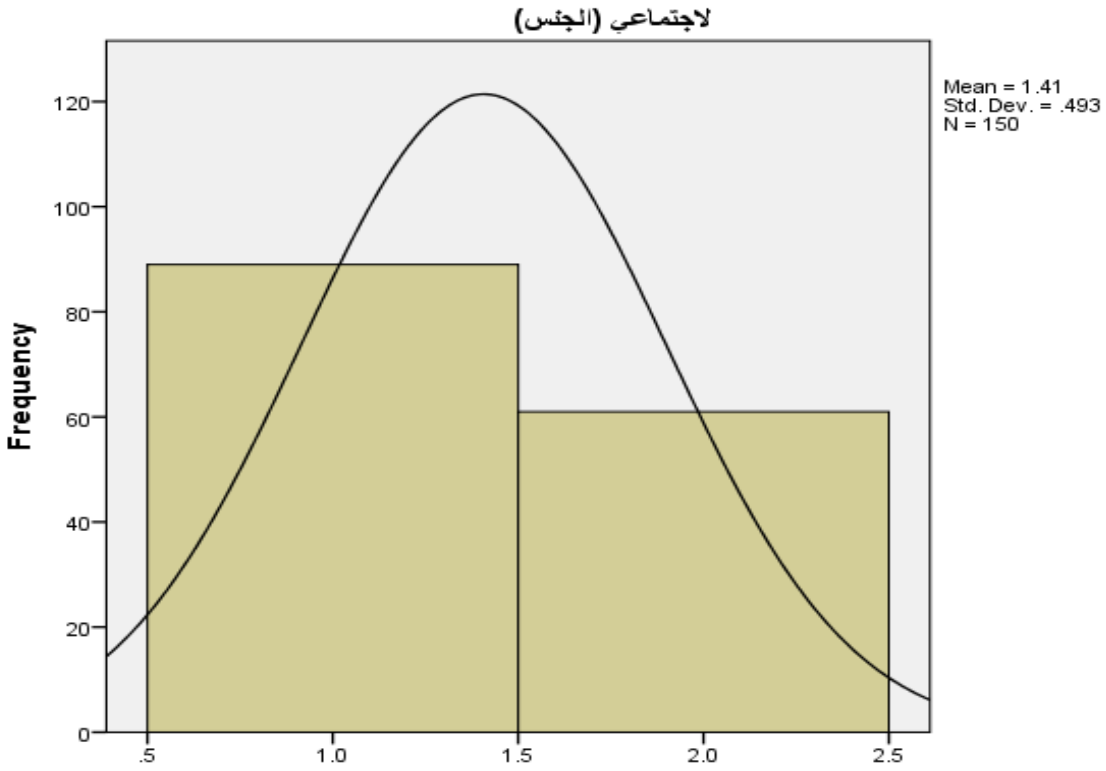

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

يلاحظ ان نسبة الذكور بالنسبة لتوزيع افراد العينة كانت (٥٩.٣) وكانت هي الأعلى من نسبة الاناث التي كانت (٤٠.٧) ولكن التفاوت لم يكن كبيرا وكانت عينة البحث متوازنة نوعا ما وراعت الحصول على اراء كلا الجنسين بدون تفاوت.

جدول (٣-٤) توزيع افراد العينة حسب العمر

العمر				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

اقل من ٣٠	88	58.7	58.7	58.7
من ٣٠ الى ٤٠	36	24.0	24.0	82.7
من ٤١ الى ٥٠	18	12.0	12.0	94.7
اكثر من ٥٠	8	5.3	5.3	100.0
Total	150	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

شكل (٣-٢) تقسيم الافراد عينة الاستبيان حسب العمر

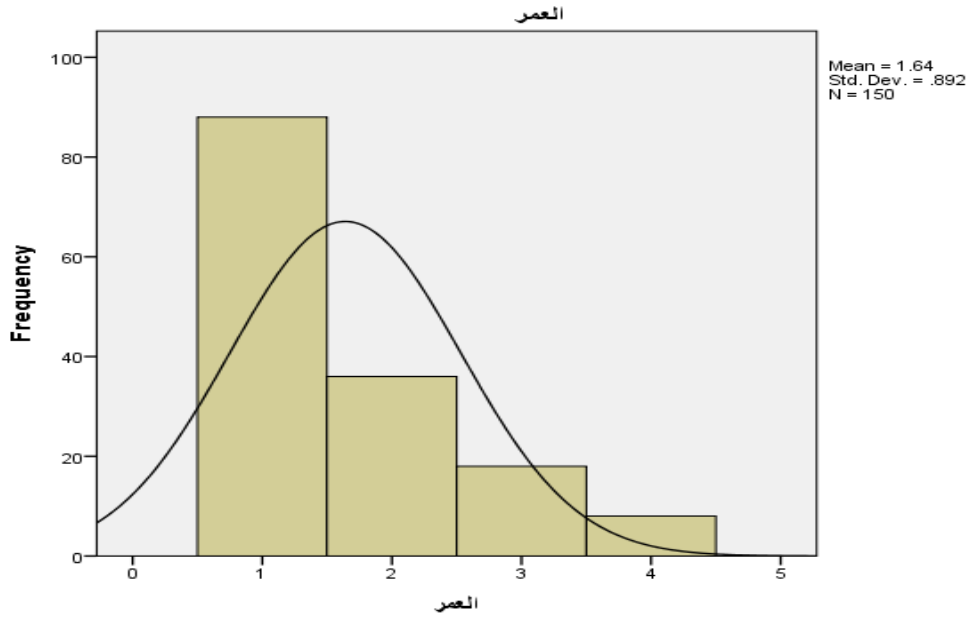

- المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

-

- **بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة لمتغير العمر نسبة (٥٨.٧) لمن كانت أعمارهم اقل من ٣٠ سنة وهم فئة الشباب اليافعين، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٥.٣%) لمن كانت أعمارهم أكثر من ٥٠ سنة، اما فئة العمر من ٣٠ الى ٤٠ سنة كانت نسبتها (٢٤%) وفئة من ٤١ الى ٥٠ سنة (١٢%) ولاحظ أن غالبية أفراد العينة يتمَّيزوا بصغر سنهم نسبيا مما يدل على أن الذين أجابوا عن أسئلة الاستبانة يحملون الفكر المحاسبي الجديد والرؤية المعاصرة مما يثري هذه البحث بكل ما هو جديد.**

جدول (٣-٥) توزيع افراد العينة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
دكتوراه	10	6.7	6.7	6.7
محاسب قانوني	5	3.3	3.3	10.0
دبلوم عالي	2	1.3	1.3	11.3
ماجستير	40	26.7	26.7	38.0
بكالوريوس	91	60.7	60.7	98.7
دبلوم	2	1.3	1.3	100.0
Total	150	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

شكل (٣-٣) تقسيم الافراد عينة الاستبيان حسب المستوى العلمي

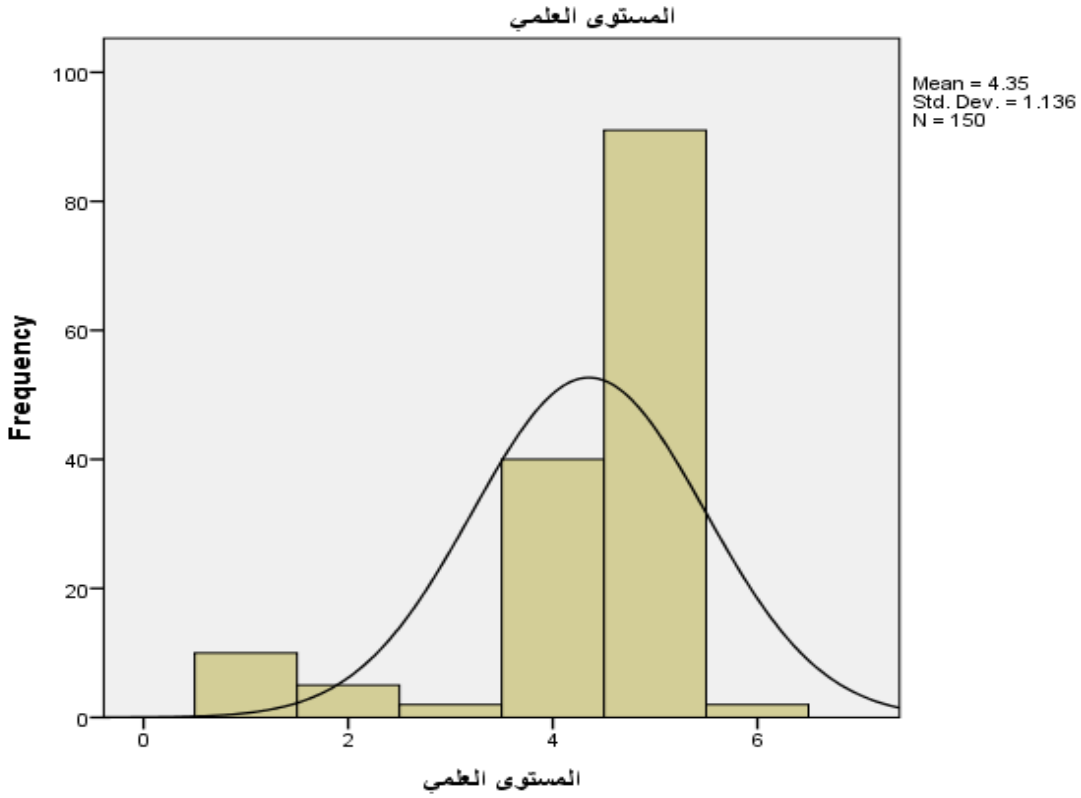

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS .

-

- يلاحظ بأنه بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة لمتغير المؤهل العلمي كانت لحملة شهادة البكالوريوس وقد بلغت (٦٠.٧%)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (١.٣%) كانت لحملة شهادة الدبلوم، ونلاحظ أن معظم أفراد العينة يتمتعون بالحصول على مؤهل علمي أي أن غالبية أفراد العينة لديهم القدرة على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عنها، وأيضًا يدل المستوى العلمي العالي على مؤشر جيد وإيجابي على قدرة وكفاءة عينة البحث.

- **جدول (٣-٦) توزيع افراد العينة حسب التخصص العلمي**

التخصص الأكاديمي				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاسبة	74	49.3	49.3	49.3
علوم مالية ومصرفية	16	10.7	10.7	60.0
ادارة اعمال	22	14.7	14.7	74.7
اقتصاد	2	1.3	1.3	76.0
محاسب قانوني	15	10.0	10.0	86.0
غير ذلك	21	14.0	14.0	100.0
Total	150	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

شكل (٣-٤) توزيع افراد العينة حسب التخصص العلمي

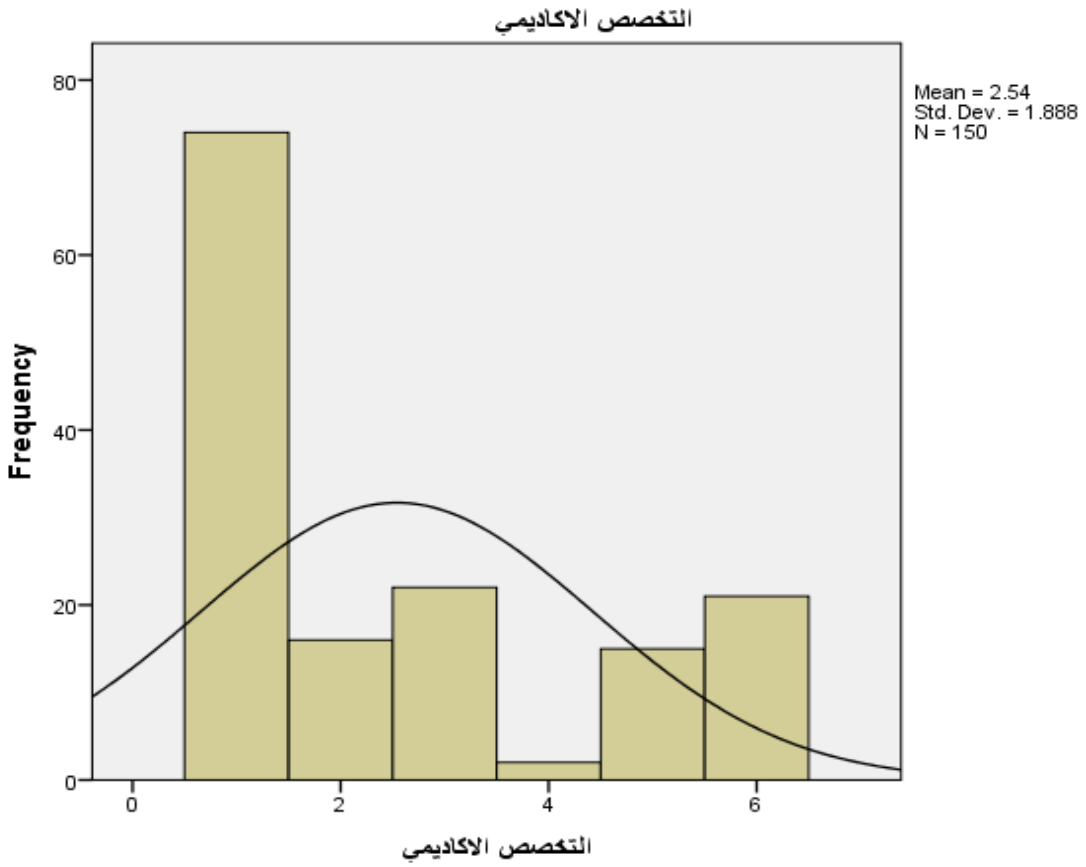

- المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

- بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعًا لمتغير التخصص العلمي (٤٩.٣%) لتخصص المحاسبة بينما بلغت أدنى نسبة مئوية لتخصص الاقتصاد حيث بلغت (١.٣%) اما باقي التخصصات فكان حاملي شهادة ادارة الاعمال (14.7%) والعلوم المالية والمصرفية (١٠.٧%) والمحاسب القانوني ((١٠%) اما التخصصات الأخرى والتي كانت متضمنة لشريحة المستثمرين ومن لا يحملون شهادة تخصص (١٤%) وكما موضح في الجدول المرقم والشكل المرقم موضوع عينة البحث

جدول (٣-٧) توزيع الافراد عينة الاستبيان حسب سنوات الخبرة

سنوات الخدمة (الخبرة)				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
اقل من ٥ سنوات	98	65.3	65.3	65.3

أكثر من ٥ اقل من ١٠ سنوات	21	14.0	14.0	79.3
أكثر من ١٠ اقل من ٢٠ سنوات	20	13.3	13.3	92.7
أكثر من ٢٠ سنة	11	7.3	7.3	100.0
Total	150	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

شكل (٣-٥) توزيع الافراد عينة الاستبيان حسب سنوات الخبرة

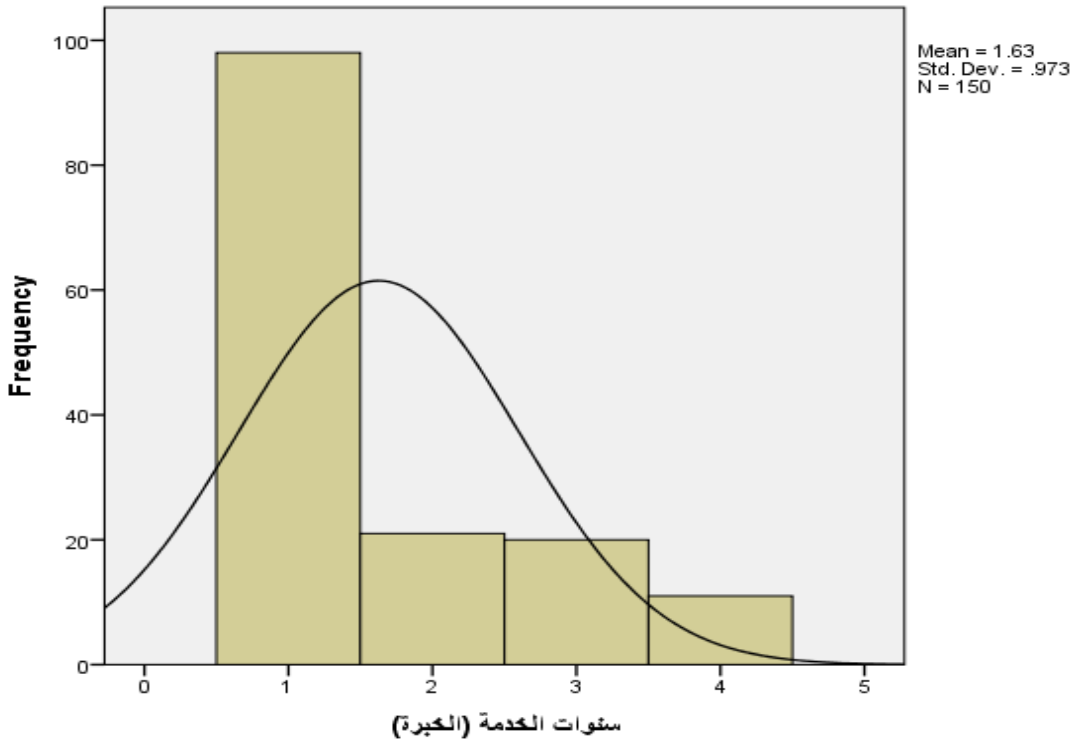

- المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

نلاحظ ان أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعًا لمتغير سنوات الخبرة في مجال العمل (٦٥.٣) لفئة اقل من ٥ سنوات وهي تمثل الفئة اليافعة والتي يكون توجهها نحو المواضيع الحديثة للمحاسبة، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٧.٣) لفئة الخبرة أكثر من ٢٠سنة، وبالتالي فأن إجاباتهم على استبانة البحث تعكس سنوات الخبرة.

المبحث الثاني: تحليل النتائج في ضوء إجابات العينة المبحوثة

بعد الانتهاء من وصف العينة تم التأكد من ثبات المقياس من خلال حساب الاتي وبالاستعانة ببرنامج spss كانت النتائج كالاتي: -

التحليل الإحصائي: الخصائص السيكو مترية للمقياس (الصدق والثبات)

٣-٢الصدق التميزي:

يعد هذا الأجراء من المتطلبات الأساسية لبناء المقاييس في العلوم الانسانية ويهدف للكشف عن الصدق التميزي للفقرات ومعاملات صدقها، لأن التحليل المنطقي للفقرات قد لا يكشف عن صدقها على نحو دقيق بينما التحليل الإحصائي للدرجات تجريبياً يكشف عن دقة الفقرات في قياس ما وضعت لقياسه (Ebel , 1972 , 405).

أن أجراء التحليل الإحصائي للفقرات يساعد على فحص قدرة كل فقرة في التمييز بين أفراد العينة وفي اتخاذ قرار بشأن تعديل أو حذف الفقرات أو الأبقاء عليها، ويعتمد ثبات درجات الاختبارات وصدق تفسير النتائج على جودة فقرات الاختبار وبالتالي ستساعد في تحسين جودة المقياس المعد للاختبار (رينولدز، لينفجستون ، 2013، 300)

ويقصد بالصدق التميزي للفقرات مدى قدرة الفقرة على التمييز بين ذوي المستويات العليا وذوي المستويات الدنيا من الأفراد بالنسبة للمفهوم الذي تقيسه الفقرة (Shaw , 1967 , 450).

واهم مؤشرات الصدق التميزي هو:

أولا: أسلوب المجموعتين الطرفيتين (Groups contrasted)

وهو أحد أساليب حساب الصدق التميزي وأن الهدف الأساسي من حسابه للفقرات هو استبعاد الفقرات التي لا تميز بين المفحوصين والأبقاء على تلك التي تميزهم (Ebel & Frisbie , 2009 , 294).

ويرى (Kelley 1957) أن نسبة (٢٧%) أفضل نسبة لتحديد عدد أفراد المجموعتين العليا والدنيا في العينات الكبيرة ذات التوزيع الطبيعي (أنستازي، يورين 2015 , 344) ولأجراء ذلك أتبع الباحث ما يأتي:

١. تحديد الدرجة الكلية لكل أستمارة من استمارات مقياس القيمة العادلة التي طبقت على عينة التحليل الإحصائي.
٢. ترتيب الأستمارات من أعلى درجه الى أقل درجه (تنازلياً).
٣. أختيرت نسبة ال (٢٧%) من الأستمارات الحاصلة على أعلى الدرجات بعدها مجموعة عليا ونسبة ال (٢٧%) من الأستمارات الحاصلة على أقل الدرجات بعدها مجموعة دنيا، أذ بلغ عدد الأستمارات في كل مجموعة (٤١) أستماره أي أن عدد الأستمارات التي خضعت للتحليل الإحصائي هي (٨٢) أستمارة

٤. قام الباحث بتطبيق الاختبار التائي (T-Test) لعينتين مستقلتين لأختبار دلالة الفرق بين أوساط المجموعة العليا والدنيا، وذلك لأن القيمة التائية المحسوبة تمثل القوة التمييزية للفقره بين المجموعتين وعدت القيمة التائية مؤشراً لتمييز كل فقرة من خلال مقارنتها بالقيمة الجدولية والبالغة (1.98) بدرجة حرية (٨٠) ومستوى دلالة (0.05) وقد أتضح أن جميع الفقرات مميزة، وجدول (٣-٨) يوضح ذلك.

جدول (٣-٨)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية المحسوبة لفقرات مقياس القيمة العادلة

ت	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة-T- المحسوبة	الدلالة
ف١	العليا	4.71	.461	4.301	دالة
	الدنيا	3.98	.987		
ف٢	العليا	4.56	.502	6.992	دالة
	الدنيا	3.66	.656		
ف٣	العليا	4.56	.550	6.379	دالة
	الدنيا	3.54	.869		
ف٤	العليا	4.37	.799	5.642	دالة
	الدنيا	3.15	1.131		
ف٥	العليا	4.78	.419	5.578	دالة
	الدنيا	3.90	.917		
ف٦	العليا	4.66	.575	6.020	دالة
	الدنيا	3.51	1.075		
ف٧	العليا	4.78	.419	6.605	دالة
	الدنيا	3.46	1.206		

ف٨	العليا	4.76	.489	10.419	دالة
	الدنيا	2.85	1.062		
ف٩	العليا	4.71	.512	9.564	دالة
	الدنيا	2.85	1.131		
ف١٠	العليا	4.66	.530	7.664	دالة
	الدنيا	3.34	.965		
ف١١	العليا	4.07	1.081	3.644	دالة
	الدنيا	3.17	1.160		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

ثانيا: أسلوب الاتساق الداخلي لمقياس القيمة العادلة:

تكمن أهمية هذه الطريقة في أيجاد العلاقة الارتباطية بين كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس والذي يساعد في معرفة تجانس فقرات المقياس وبالتالي تحديد السمة المراد قياسها حيث أثبات هذه العلاقة الارتباطية يعد مؤشراً على أن هذا المقياس صادق فيما يقيسه (Anastasi & Urbina , 1997 , 129) وتم التحقق من الاتساق الداخلي من خلال:

علاقة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlaton) لمقياس القيمة العادلة:

أستعمل الباحث معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlaton) لاستخراج العلاقة الارتباطية بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للمقياس، وكانت كل الفقرات دالة احصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية(١٤٨) اذ تبلغ القيمة الجدولية(٠,١٢١) وجدول (٣-٩) يوضح ذلك .

جدول (٣-٩)

العلاقة الارتباطية بين الفقرة والدرجة لمقياس القيمة العادلة

الفقرة	علاقتها بالدرجة الكلية	الدلالة
ف١	.489**	دالة

ف٢	.607**	دالة
ف٣	.492**	دالة
ف٤	.579**	دالة
ف٥	.593**	دالة
ف٦	.641**	دالة
ف٧	.565**	دالة
ف٨	.542**	دالة
ف٩	.664**	دالة
ف١٠	.548**	دالة
ف١١	.581**	دالة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

ثالثا: ثبات مقياس القيمة العادلة:

يعد الثبات من الخصائص السيكو مترية التي يجب التحقق منها لبيان صلاحية استعمال المقياس فضلاً عن الصدق مما يجعله أكثر قوة ومتانة أذ تعتمد صحة القياس على مدى ثبات نتائجه، فالمقياس الثابت يعطي النتائج نفسها تقريباً أذا قاس الخاصية نفسها المراد قياسها مرات متتالية (Moss , 1994 , 223).

وتوجد طرائق عديدة لحساب الثبات، وقد أستخدم الباحث لاستخراج الثبات:

طريقة معامل (الفا كرونباخ) للاتساق الداخلي لمقياس القيمة العادلة:

Alfa coefficient Method of Internal Consistency

ولاستخراج الثبات بهذه الطريقة تمت الاستعانة بمعامل الفا كرونباخ لاستخراج الاتساق الداخلي للمقياس الحالي وجاءت النتائج بعد تطبيق المقياس على عينة مؤلفة من (١٥٠) وبلغ معامل الفا كرونباخ للمقياس (0,92).

المؤشرات الإحصائية لمقياس القيمة العادلة:

اوضحت الادبيات العلمية أن المؤشرات الإحصائية التي ينبغي أن يتصف بها أي مقياس تتمثل في التعرف على طبيعة التوزيع الاعتدالي الذي يمكن التعرف عليه بواسطة بعض المؤشرات الإحصائية التي تبين لنا طبيعة المقياس وما نوع الأحصاء الذي يجب أن نستخدمه في استخراج النتائج، وكانت المؤشرات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال اقتراب درجات المتوسط الحسابي والوسيط والمنوال من بعضها وبعض المؤشرات الأخرى من خلال النتائج الموضحة في جدول (٣-١٠) وشكل (٣-٦).

جدول (٣-١٠)

المؤشرات الإحصائية لمقياس القيمة العادلة

الوسط الحسابي	43.76
الوسيط	44.00
المنوال	44
الانحراف المعياري	5.409
التباين	29.257
المدى	24
اقل درجة	31
اعلى درجة	55

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

شكل (٣- ٦)

التوزيع الاعتدالي لدرجات افراد العينة على مقياس القيمة العادلة

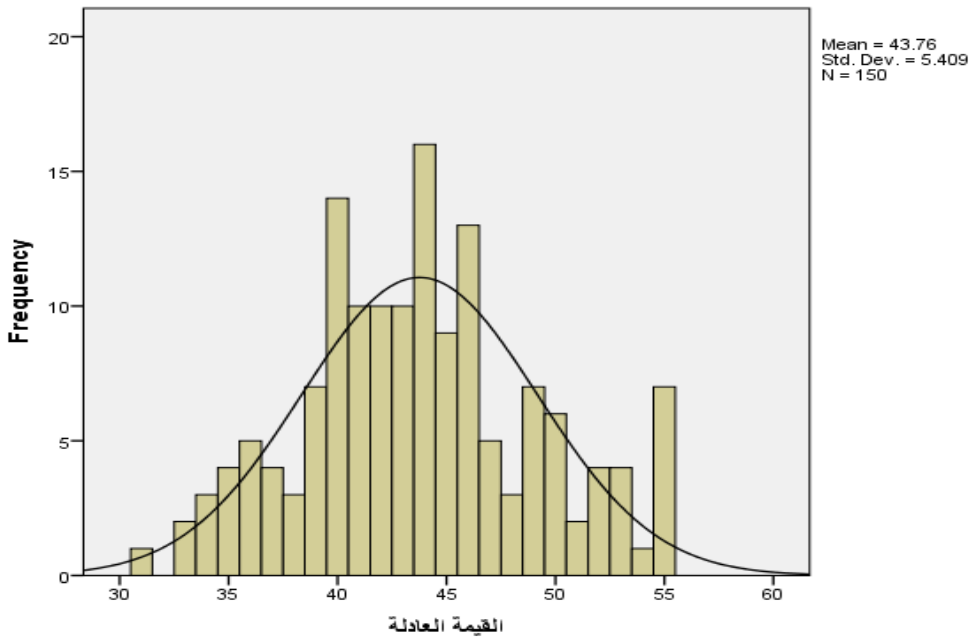

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

رابعا: اختبار اعتدالية التوزيع Tests of Normality لمقياس القيمة العادلة:

يشير (جبريل ٢٠٢٠) ان اختبار كولمجروف - سميرنوف من الاختبارات المهمة التي من خلالها يتم الاستدلال على اعتدالية التوزيع الطبيعي لعينة ما، وتتبع و التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة Sig المحسوبة أكبر من (٠,٠٥) (جبريل ،٢٠٢٠,٨٩).

جدول (٣- ١١)

اختبار كولمجروف – سميرنوف لمعرفة التوزيع الطبيعي لمقياس القيمة العادلة

	Kolmogorov-Smirnov	
	df	Sig.
القيمة العادلة	١٤٩	.200

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

ومن الجدول أعلاه نجد ان قيمة Sig أكبر من (٠,٠٥) وهذا يشير الى اعتدالية توزيع و .

وصف مقياس القيمة العادلة وتصحيحه بصيغته النهائية:

بعد الانتهاء من أجراء الخصائص السيكو متريه لمقياس القيمة العادلة والذي يتكون من (١١) فقره وقد وضع أمام كل فقرة خمس بدائل هي (موافق بشدة، موافق، محايد، لا اوافق، لا أوافق بشدة) وبذلك تكون أعلى درجة للمقياس (٥٥)، وأقل درجة للمقياس (١١)، والوسط الفرضي لمقياس القيمة العادلة (٣٣).

مقياس جودة البيانات المالية

جدول (٣-١٢)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية المحسوبة لفقرات مقياس جودة البيانات المالية

ت	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة-T- المحسوبة	الدلالة
ف١	العليا	4.63	.536	6.902	دالة

	الدنيا	3.39	1.022		
ف٢	العليا	4.71	.461	9.136	دالة
	الدنيا	3.20	.954		
ف٣	العليا	4.51	.746	5.123	دالة
	الدنيا	3.51	1.003		
ف٤	العليا	4.49	.840	6.037	دالة
	الدنيا	3.17	1.116		
ف٥	العليا	4.63	.581	9.007 8	دالة
	الدنيا	3.24	.799		
ف٦	العليا	4.68	.610	8.552	دالة
	الدنيا	3.24	.888		
ف٧	العليا	4.63	.488	7.190	دالة
	الدنيا	3.37	1.019		
ف٨	العليا	4.34	.883	5.552	دالة
	الدنيا	3.27	.867		
ف٩	العليا	4.61	.586	8.908	دالة
	الدنيا	2.93	1.058		
ف١٠	العليا	4.51	.597	8.717	دالة
	الدنيا	2.85	1.062		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

أسلوب الاتساق الداخلي لمقياس جودة البيانات المالية :

تم التحقق من الاتساق الداخلي من خلال:

علاقة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس (معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlaton)) لمقياس جودة البيانات المالية:

كانت كل الفقرات دالة احصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٤٨) اذ تبلغ القيمة الجدولية (٠,١٢١) وجدول (٣-١٣) يوضح ذلك.

جدول (٣- ١٣)

العلاقة الارتباطية بين الفقرة والدرجة لمقياس جودة البيانات المالية

الفقرة	علاقتها بالدرجة الكلية	الدلالة
ف١	.449**	دالة
ف٢	.574**	دالة
ف٣	.648**	دالة
ف٤	.638**	دالة
ف٥	.567**	دالة
ف٦	.559**	دالة
ف٧	.693**	دالة
ف٨	.632**	دالة
ف٩	.552**	دالة
ف١٠	.539**	دالة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

ثبات مقياس جودة البيانات المالية :

وقد أستخدم الباحث لاستخراج الثبات:

طريقة معامل (الفا كرونباخ) للاتساق الداخلي لمقياس جودة و :

Alfa coefficient Method of Internal Consistency

جاءت النتائج بعد تطبيق المقياس على عينة مؤلفة من (١٥٠) وبلغ معامل الفا كرونباخ للمقياس (0,91).

المؤشرات الإحصائية لمقياس جودة البيانات المالية :

وكانت المؤشرات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال اقتراب درجات المتوسط الحسابي والوسيط والمنوال من بعضها وبعض المؤشرات الأخرى من خلال النتائج الموضحة في جدول (٣-١٤) وشكل (٣-٧).

جدول (٣-١٤)

المؤشرات الإحصائية لمقياس جودة البيانات المالية

الوسط الحسابي	39.02
الوسيط	40.00
المنوال	40
الانحراف المعياري	5.536
التباين	30.651
المدى	24
اقل درجة	26
اعلى درجة	50

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

شكل (٣-٧)

التوزيع الاعتدالي لدرجات افراد العينة على مقياس جودة البيانات المالية

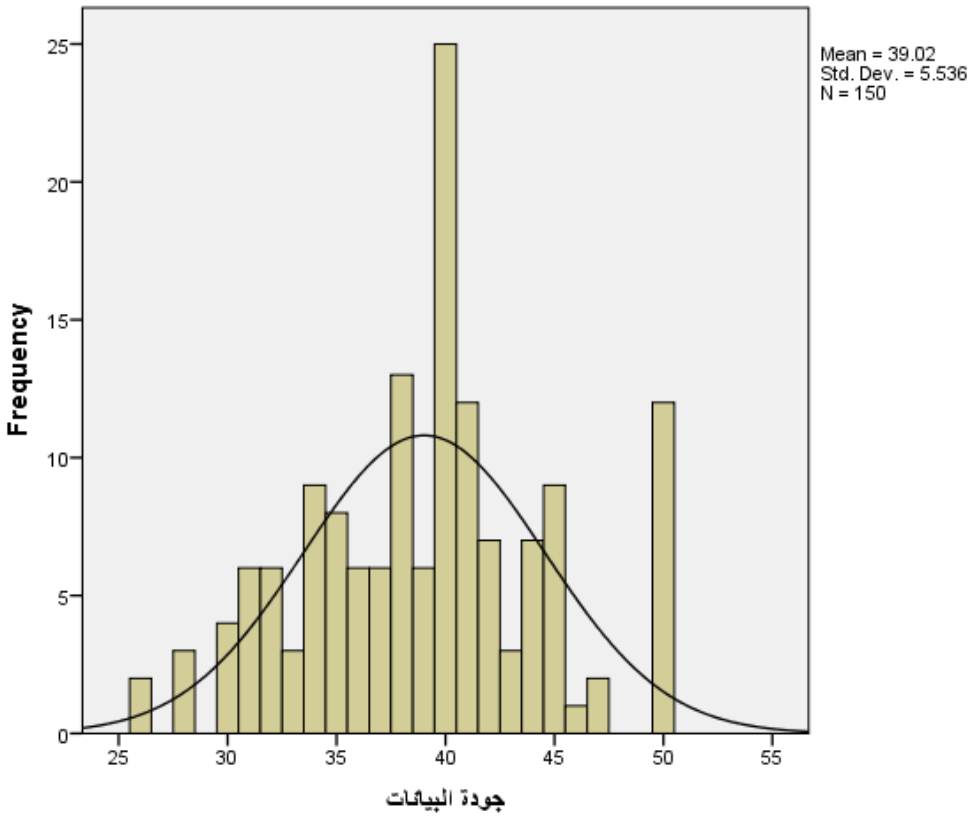

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

اختبار اعتدالية التوزيع Tests of Normality لمقياس جودة البيانات المالية:

جدول (٣-١٥)

اختبار كولمجروف – سميرنوف لمعرفة التوزيع الطبيعي لمقياس جودة البيانات المالية

	Kolmogorov-Smirnov	
جودة و	df	Sig.
	١٤٩	.230

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

ومن الجدول أعلاه نجد ان قيمة Sig أكبر من (٠,٠٥) وهذا يشير الى اعتدالية توزيع البيانات .

وصف مقياس جودة البيانات المالية وتصحيحه بصيغته النهائية:

بعد الانتهاء من أجراء الخصائص السيكو متريه لمقياس جودة و والذي يتكون من (١٠) فقره وقد وضع أمام كل فقرة خمس بدائل هي (موافق بشدة، موافق، محايد، لا اوافق، لا أوافق بشدة) وبذلك تكون أعلى درجة للمقياس (٥٠)، وأقل درجة للمقياس (١٠)، والوسط الفرضي لمقياس القيمة العادلة (٣٠) .

مقياس قرارات المستثمرين

جدول (٣-١٦)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية المحسوبة لفقرات مقياس قرار المستثمرين

ت	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة-T- المحسوبة	الدلالة
ف١	العليا	4.80	.401	7.600	دالة
	الدنيا	3.29	1.209		
ف٢	العليا	4.71	.559	6.557	دالة
	الدنيا	3.49	1.052		
ف٣	العليا	4.66	.480	9.574	دالة
	الدنيا	3.00	1.000		
ف٤	العليا	4.59	.591	9.320	دالة
	الدنيا	2.98	.935		
ف٥	العليا	4.61	.542	8.378	دالة
	الدنيا	3.02	1.084		
ف٦	العليا	4.66	.480	7.076	دالة
	الدنيا	3.37	1.067		
ف٧	العليا	4.66	.480	10.422	دالة
	الدنيا	3.05	.865		
ف٨	العليا	4.68	.567	10.142	دالة
	الدنيا	3.02	.880		

ف٩	العليا	4.54	.505	10.748	دالة
	الدنيا	2.73	.949		
ف١٠	العليا	4.54	.840	7.561	دالة
	الدنيا	2.95	1.048		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

أسلوب الاتساق الداخلي لمقياس قرارات المستثمرين:

تم التحقق من الاتساق الداخلي من خلال:

علاقة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس (معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlaton)) لمقياس قرارات المستثمرين:

كانت كل الفقرات دالة احصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٤٨) اذ تبلغ القيمة الجدولية (٠,١٢١) وجدول (٣-١٧) يوضح ذلك.

جدول (٣-١٧)

العلاقة الارتباطية بين الفقرة والدرجة لمقياس قرارات المستثمرين

الفقرة	علاقتها بالدرجة الكلية	الدلالة
ف١	.584**	دالة
ف٢	.492**	دالة
ف٣	.467**	دالة
ف٤	.605**	دالة
ف٥	.563**	دالة
ف٦	.555**	دالة
ف٧	.594**	دالة
ف٨	.537**	دالة

ف٩	.526**	دالة
ف١٠	.475**	دالة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

ثبات مقياس قرارات المستثمرين:

توجد طرائق عديدة لحساب الثبات، وقد أستخدم الباحث لاستخراج الثبات:

طريقة معامل (الفا كرونباخ) للاتساق الداخلي لمقياس قرارات المستثمرين:

Alfa coefficient Method of Internal Consistency

جاءت النتائج بعد تطبيق المقياس على عينة مؤلفة من (١٥٠) وبلغ معامل الفا كرونباخ للمقياس (0,91).

المؤشرات الإحصائية لمقياس قرارات المستثمرين:

كانت المؤشرات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال اقتراب درجات المتوسط الحسابي والوسيط والمنوال من بعضها وبعض المؤشرات الأخرى من خلال النتائج الموضحة في جدول (٣-١٨) وشكل (٣-٨).

جدول (٣-١٨)

المؤشرات الإحصائية لمقياس قرارات المستثمرين

الوسط الحسابي	38.53
الوسيط	39.00
المنوال	40
الانحراف المعياري	6.233
التباين	38.855
المدى	24
اقل درجة	26
اعلى درجة	50

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

شكل (٣- ٨)

التوزيع الاعتدالي لدرجات افراد العينة على مقياس قرارات المستثمرين

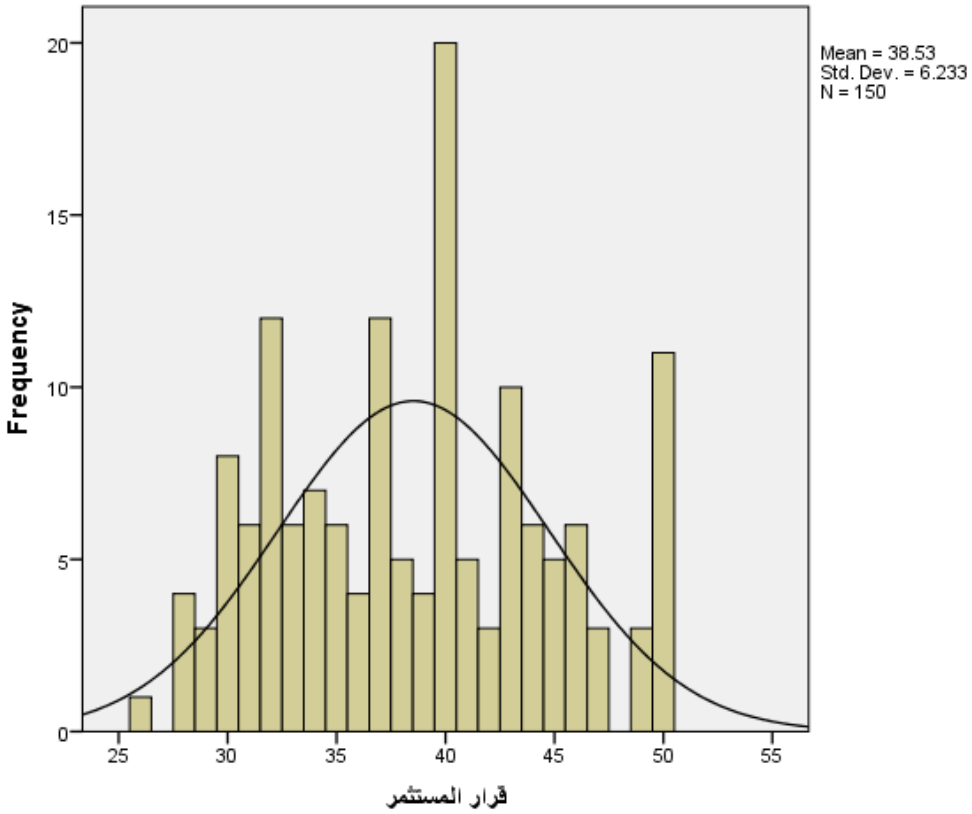

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

اختبار اعتدالية التوزيع Tests of Normality لمقياس قرارات المستثمرين:

جدول (٣-١٩)

اختبار كولمجروف – سميرنوف لمعرفة التوزيع الطبيعي لمقياس قرارات المستثمرين

	Kolmogorov-Smirnov	
جودة و	df	Sig.
	١٤٩	.190

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

ومن الجدول أعلاه نجد ان قيمة Sig أكبر من (٠,٠٥) وهذا يشير الى اعتدالية توزيع و .

وصف مقياس قرارات المستثمرين وتصحيحه بصيغته النهائية:

بعد الانتهاء من أجراء الخصائص السيكو متريه لمقياس قرار المستثمر والذي يتكون من (١٠) فقره وقد وضع أمام كل فقرة خمس بدائل هي (موافق بشدة، موافق، محايد، لا اوافق، لا أوافق بشدة) وبذلك تكون أعلى درجة للمقياس (٥٠)، وأقل درجة للمقياس (١٠)، والوسط الفرضي لمقياس القيمة العادلة (٣٠).

وكذلك **تم عرض الاستبانة للتقييم من قبل محكمين متمرسين ويتمتعون بالخبرة والدراية لغرض قياس الصدق الظاهري وهم من الاساتذة المختصين وعددهم (١٠) اعضاء من الهيئات التدريسية في مختلف الجامعات العراقية، للتأكد من صدق الاداة والتأكد من صحة العبارات ودقة صياغة الاسئلة ومدى ما تتمتع به الاستمارة من الشمول وتوزيع خيارات الاجابة لضمان وملاءمتها لعملية المعالجة الاحصائية، وعلى ضوء الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم تمت صياغتها بالشكل النهائي. والجدول الملحق يبين تفاصيل ذلك.**

وبعد التأكد من صدق وثبات المقياس قام الباحث بتوزيعه على الافراد عينة الاستبيان وفيما يلي نتائج الإحصاء الوصفي للاستجابات (الإجابات التي تم الحصول عليها):

المحور الأول: أسلوب القياس وفق محاسبة القيمة العادلة أسلوب القياس وفق معيار الابلاغ المالي (IFRS13) محاسبة القيمة العادلة

جدول (٣-٢٨)

استجابة افراد عينة الاستبيان لفقرات المحور الأول (أسلوب القياس وفق محاسبة القيمة العادلة)

١ يعتبر الانحراف المعياري (Standard deviation) القيمة الأكثر استعمالا من بين مقاييس التشتت لقياس مدى التبعثر الإحصائي، أي أنه يدل على مدى امتداد مجالات القيم ضمن مجموعة و الإحصائية، وكلما قلّت

تسلسل حسب الأهمية	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة		وسط حسابي	انحراف معياري[١]	معامل اختلاف٢	التسلسل٣
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة				
1	67	45%	71	47%	6	4%	6	4%		0%	4.33	.737	0.170403325	1
2	43	29%	84	56%	19	13%	4	3%		0%	4.11	.716	0.174245154	2
5	59	39%	67	45%	19	13%	5	3%		0%	4.20	.786	0.187090394	3
3	41	27%	79	53%	26	17%	3	2%	1	1%	4.04	.767	0.189965094	4
6	55	37%	65	43%	22	15%	7	5%	1	1%	4.11	.868	0.211394848	5
7	60	40%	67	45%	15	10%	5	3%	3	2%	4.17	.888	0.212779804	6
10	49	33%	72	48%	17	11%	10	7%	2	1%	4.04	.911	0.225587822	7
8	49	33%	57	38%	29	19%	10	7%	5	3%	3.90	1.041	0.266949138	8
4	35	23%	52	35%	40	27%	22	15%	1	1%	3.65	1.017	0.278253299	9
9	41	27%	60	40%	30	20%	13	9%	6	4%	3.78	1.067	0.282362595	10
11	31	20%	50	36%	38	0%	22	1%	9	6%	3.48	1.151	0.330784532	11
											3.982424	0.904518	0.227127582	

قيمة الانحراف المعياري، قل تشتُّت و عن الوسط الحسابي، وهذا يعكس التقارب في وجهات نظر الافراد عينة الاستبيان.

٢ هو نسبة الانحراف المعياري إلى المتوسط، كلما قل معامل الاختلاف، قل مستوى التشتت حول المتوسط، وهذا يعكس مستوى تشتت الاجابات الفردية عن متوسط اجابات افراد العينة.

٣ تم الاعتماد على قيمة معامل الاختلاف في ترتيب الفقرات لأنها تعكس أهمية الفقرة، وكلما كان انخفض معامل الاختلاف دلّ ذلك على شدة تقارب اراء الافراد عينة الاستبيان.

تبين إن الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو٣.٩٨٢ وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٣ درجات، وبانحراف معياري بلغ ٠.٩٠٤، في حين بلغت درجة معامل الاختلاف ٠.٢٢٧ وهو يقيس مدى شدة تقارب الإجابة بين افراد العينة لهذا المحور، وهذا يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان **أسلوب القياس وفق محاسبة القيمة العادلة الأسلوب الأفضل للقياس.**

وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح ان جميع فقرات هذا المحور كانت اوساطها الحسابية المحسوبة اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس، وكانت الفقرة المتمثلة بالسؤال الاول والتي تقول (**يجب ان تتوفر قوانين وتنظيمات تمكن الوحدات الاقتصادية من تطبيق القيمة العادلة**) قد حققت معامل الاختلاف الأقل في هذا المحور بلغ ٠.١٧٠ هذا الرقم يعكس درجة اتفاق عالية نسبة الى باقي الاسئلة في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤,٣٣

- الفقرة المتمثلة بالسؤال الخامس والمتضمن (**ضعف الوعي والالمام لأفراد وبيئة المجتمع المالي بإجراءات وميزات محاسبة القيمة العادلة سيؤدي الى صعوبة تطبيقها.**) قد حققت المرتبة الثالثة من الأهمية في هذا المحور بمعامل اختلاف بلغ ٠.١٨٧ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤.٢٠ وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٧٨٦ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان **ضعف الوعي والالمام بإجراءات وميزات محاسبة القيمة العادلة لأفراد وبيئة المجتمع المالي سيؤدي الى صعوبة تطبيقها.** اما المرتبة الرابعة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال الثالث والذي يقول (**يمكن تطبيق أسلوب القيمة العادلة في البيئات المحاسبية التي تتميز بالتطور.**) بمعامل اختلاف بلغ ٠.١٨٩ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤.٠٤ وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٧٦٧ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان البيئة المحاسبية يمكن لها ان تؤثر في عملية تطبيق أسلوب القياس بالقيمة العادلة وكلما كانت أكثر تطورا ساعد في عملية التطبيق.

- اما المرتبة الخامسة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال السادس والذي يقول **(غياب أسواق فعالة يؤثر سلبا على تطبيق القيمة العادلة)** بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢١١ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤.١١ وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٨٦٨ وهو ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان غياب الأسواق الفعالة في بيئة محاسبية معينة فأن ذلك يؤثر وبشكل سلبي على تطبيق أسلوب القياس بالقيمة العادلة.
- اما المرتبة السادسة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال السابع والذي يقول **(يحتاج مستخدمي القوائم المالية والمحاسبون بشكل خاص إلى تطوير فهمهم للقيمة العادلة.)** بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢١٢ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤.١٧ وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٨٨٨ وهو ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان هناك حاجة للمستخدمين ومعدي القوائم المالية من المحاسبين الى القيام بتطوير مهاراتهم وفهمهم لأسلوب القياس بالقيمة العادلة.
- اما المرتبة السابعة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال العاشر والذي يقول **(عدم وجود كفاءات لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيق القيمة العادلة)** بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢٢٥ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار

٤.٠٤ وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٩١١ وهو ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان من أسباب عدم تطبيق أسلوب القياس بالقيمة العادلة هو عدم وجود الكفاءات.

⑩ اما المرتبة الثامنة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال الثامن والذي يقول **(ان القياس بأسلوب القيمة العادلة يعبر عن سعر التبادل الحالي في السوق وهو بذلك يفصح عن القيم بشفافية وواقعية)** بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢٦٦ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٣.٩٠ وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف

المعياري بمقدار ١.٠٤١ وهذا يعني وبشكل اجمالي انه يمكننا القول ان افراد العينة يرون ان تطبيق أسلوب القياس بالقيمة العادلة **يفصح عن القيم بشفافية وواقعية لأنه يعبر عن سعر التبادل الحالي في السوق.**

- اما المرتبة التاسعة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال الرابع والذي يقول **(ان مفهوم القيمة العادلة يتسم بأنه حديث العهد وصعب التطبيق)** بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢٧٨ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٣.٦٥ وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١.٠١٧ وهذا يعني وبشكل اجمالي انه يمكننا القول ان افراد العينة يرون **ان مفهوم القيمة العادلة يتسم بأنه حديث العهد وصعب التطبيق**
- اما المرتبة العاشرة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال التاسع والذي يقول **(التشريعات المحلية لها دورا هام في استعمال أو عدم استعمال القيمة العادلة)** بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢٨٢ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٣.٧٨ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١.٠٦٧ وهو رقم مرتفع نسبيا يدل على تباين الاجابات بين افراد العينة وعدم اتفاقهم على اجابة متقاربة و يرون ان **التشريعات المحلية لها دورا هام في استعمال أو عدم استعمال القيمة العادلة**

المحور الثاني محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الابلاغ المالي (IFRS13) وعلاقتها بجودة و والمعلومات المالية.

جدول (٣-٢٩)

استجابة افراد عينة الاستبيان لفقرات المحور الثاني (أسلوب القياس وفق القيمة العادلة وعلاقته بجودة البيانات المالية)

تسلسل حسب الأهمية	معامل اختلاف	انحراف معياري	وسط حسابي	لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق بشدة		التسلسل
				نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	

١	49	33%	71	47%	21	14%	8	5%	1	1%	4.06	.861	0.21207201	17
٢	38	25%	79	53%	36	24%	3	2%	4	3%	3.96	.866	0.218703068	16
٣	35	23%	80	53%	25	17%	7	5%	3	2%	3.91	.874	0.223393761	18
٤	35	23%	68	68%	38	25%	8	5%	1	1%	3.85	.862	0.223762806	19
٥	49	33%	69	46%	21	14%	9	6%	2	1%	4.03	.912	0.22645669	12
٦	44	29%	71	47%	21	14%	13	9%	1	1%	3.96	.919	0.231997307	14
٧	43	29%	66	44%	31	21%	7	5%	3	2%	3.93	.928	0.236219394	13
٨	38	25%	70	47%	26	17%	14	9%	2	1%	3.85	.951	0.24681541	15
٩	41	27%	60	40%	33	22%	12	8%	4	3%	3.81	1.013	0.265537507	21
١٠	41	27%	65	43%	25	17%	12	8%	7	5%	3.81	1.073	0.281746792	20
											3.917333	0.925781	0.236329503	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

تبين إن الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو٣.٩١٧ وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٣ درجات، وبانحراف معياري بلغ ٠.٩٢٥ في حين بلغت درجة معامل الاختلاف ٠.٢٣٦، وهذا يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان **أسلوب القياس وفق القيمة العادلة سيؤثر على جودة و والمعلومات المالية بشكل إيجابي وسيوفر بيانات ذات جودة عالية.**

وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح ان جميع فقرات هذا المحور كانت اوساطها الحسابية المحسوبة أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس ، وكانت الفقرة المتمثلة بالسؤال السابع عشر والتي تقول ان (**ان مخرجات القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة ستوفر كافة و ذات الأهمية النسبية والتي تكون قابلة للفهم لمستخدميها**) قد جاءت من حيث الأهمية في التسلسل الأول في هذا المحور بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢١٢ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤.٠٦ وهو اعلى من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٨٦١ ويمكن القول ان افراد العينة يروون ان استعمال أسلوب القيمة العادلة سيؤدي الى الحصول على بيانات ذات أهمية نسبية والتي تكون مفهومة للمستخدمين .في حين ان الفقرة المتمثلة بالسؤال العشرين التي تقول (**البيانات المالية وفق القيمة العادلة تبين حقيقة قيم الأسهم في**

سوق الأوراق المالية ومعرفة الربح الاقتصادي للوحدات الاقتصادية) قد جاءت بالتسلسل العاشر من حيث الأهمية و حققت اعلى معامل اختلاف بلغ ٠.٢٨١ في هذا المحور وكان وسطها الحسابي قد بلغ ٣.٨١ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس المستخدم والبالغ ٣ درجات، وبانحراف معياري ١.٠٧٣ وهذا يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون على نحو الاجمال ان **البيانات المالية وفق القيمة العادلة تبين حقيقة قيم الأسهم في سوق الأوراق المالية ومعرفة الربح الاقتصادي للوحدات الاقتصادية**

وبالنسبة لبقية الأسئلة في هذا المحور فقد كانت كالاتي: -

- المرتبة الثانية من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال السادس عشر والذي يقول (**ان المعلومات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة تراعي التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد)** بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢١٨ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٣.٩٦٤ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٧٦٧ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان البيئة المحاسبية يمكن لها ان تؤثر في عملية تطبيق أسلوب القياس بالقيمة العادلة وكلما كانت اكثر تطورا ساعد في عملية التطبيق .
- اما المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال الثامن عشر والذي يقول (**ان مخرجات القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة وما توفره من المعلومات تحقق خاصية التوقيت المناسب لأنها تعكس أخر تقييم عادل لقائمة المركز المالي)** بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢٢٣ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٣.٩١ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٨٧٤ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان البيئة المحاسبية يمكن لها ان تؤثر في عملية تطبيق أسلوب القياس بالقيمة العادلة وكلما كانت اكثر تطورا ساعد في عملية التطبيق .
- الفقرة المتمثلة بالسؤال التاسع عشر والمتضمن (**ان مخرجات القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة وما توفره من و والمعلومات يمكن ان يتم التحقق من تمثيلها للواقع من قبل الإدارة او أي طرف خارج الوحدة الاقتصادية)** قد حققت المرتبة الرابعة من حيث الأهمية في هذا المحور بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢٢٣ وهو يعكس درجة الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٣.٨٥ وهو اعلى من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٨٦٢ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان و المتحصلة من التقارير المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة **يمكن ان يتم التحقق من تمثيلها للواقع من قبل الإدارة وأيضا من أي طرف اخر خارج الوحدة الاقتصادية.**
- اما المرتبة الخامسة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال الثاني عشر والذي يقول (**البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات ملاءمة عن أداء الوحدة الاقتصادية والمخاطر المحتملة مستقبلا)** بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢٢٦ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤.٠٣ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف

المعياري بمقدار ٠.٩١٢ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان القيمة العادلة توفر بيانات ومعلومات مالية ملاءمة **عن أداء الوحدة الاقتصادية والمخاطر المحتملة مستقبلا.**

- الفقرة المتمثلة بالسؤال الرابع عشر والمتضمن (**البيانات المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة تتميز بالحيادية**) قد حققت المرتبة السادسة من حيث الأهمية في هذا المحور بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢٣١ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٣.٩٦ وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٩١٩ و يمكن القول ان افراد العينة يروون ان **البيانات المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة تتميز بالحيادية.**

- الفقرة المتمثلة بالسؤال الثالث عشر والمتضمن (**هناك تأثير إيجابي من قبل مستخدمي بيانات القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة على موثوقيتها**) قد حققت المرتبة السابعة من تسلسل الأهمية في هذا المحور بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢٣٦ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٣.٩٣ وهو اعلى من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٩٢٨ وهذا يعني ان افراد العينة يروون ان **هناك تأثير إيجابي من قبل مستخدمي بيانات القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة على موثوقيتها.**

- اما المرتبة الثامنة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال الخامس عشر والذي يقول (**ان محاسبة القيمة العادلة توفر بيانات مالية لها القابلية على المقارنة مع السنوات السابقة**) بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢٤٦ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٣.٨٥ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٩٥١ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون **ان محاسبة القيمة العادلة توفر بيانات مالية لها القابلية على المقارنة مع السنوات السابقة.**

- الفقرة المتمثلة بالسؤال الواحد والعشرون والمتضمن (**البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية ذات قيمة استردادية**) قد حققت المرتبة التاسعة من تسلسل الأهمية في هذا المحور بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢٦٥ وهو يعكس مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٣.٨١ وهو اعلى من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ١.٠١٣ وهذا يعني ان افراد العينة يروون اجمالا ان **البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية ذات قيمة استردادية.**

المحور الثالث: محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الابلاغ المالي (IFRS13) وعلاقتها بالمستثمرين

جدول (٣-٣٠)

استجابة افراد عينة الاستبيان لفقرات المحور الثالث(محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالمستثمرين)

التسلسل حسب الاهمية	معامل اختلاف	انحراف معياري[1]	وسط حسابي	لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق بشدة		التسلسل
				نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	
1	0.007133652	0.034	4.81	3%	5	11%	16	13%	19	49%	73	25%	37	24
2	0.057840243	٠.238	4.11	1%	2	7%	11	9%	13	44%	66	39%	58	22
3	0.071127462	٠.288	4.05	1%	1	7%	10	13%	19	47%	70	33%	50	23
4	0.078155316	٠.377	4.82	0%		12%	18	22%	33	38%	57	28%	42	25
5	0.113435606	٠.458	4.04	1%	2	4%	6	15%	22	49%	74	31%	46	27
6	0.119219986	٠.585	4.91	1%	2	6%	9	18%	27	50%	75	25%	37	28
7	0.166786203	0.806	4.83	3%	5	7%	11	18%	27	45%	68	26%	39	26
8	0.262460742	٠.994	3.79	3%	5	5%	7	28%	42	68%	57	26%	39	29
9	0.308268047	1.085	3.52	3%	5	18%	27	20%	30	41%	61	18%	27	30
10	0.292216871	1.091	3.73	6%	9	8%	12	16%	24	47%	70	23%	35	31
	0.139780217	0.59565	4.261333											

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

تبين إن الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو ٤.٢٦١ وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٣ درجات، وبانحراف معياري بلغ ٠.٥٩٥، في حين بلغت درجة معامل الاختلاف ٠.١٣٩ وهو يقيس مدى شدة تقارب الإجابة بين افراد العينة لهذا المحور، وهذا يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان **هناك علاقة إيجابية بين استعمال أسلوب القياس بمحاسبة القيمة العادلة وقرارات المستثمرين.**

وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح ان جميع فقرات هذا المحور كانت اوساطها الحسابية المحسوبة أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس، وكانت الفقرة المتمثلة بالسؤال الرابع والعشرين والمتضمن (**البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية تساعد على تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية**) قد حققت اقل معامل اختلاف في هذا المحور بلغ ٠.٠٠٧ مما يعكس درجة اتفاق عالية نسبة الى باقي الاسئلة في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤,٨١ وهو اعلى من الوسط الافتراضي للمقياس المستخدم والبالغ ٣ درجات، وبانحراف معياري ٠.٠٣٤ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان متفقين وبشكل كبير على ان **البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية تساعد على تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية**

في حين ان الفقرة المتمثلة بالسؤال الواحد والثلاثين المتضمنة (**البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات تحقق احتياجات مستخدمي القوائم المالية في حدود التكلفة والقدرة الاستيعابية لهم**) قد حققت اعلى معامل اختلاف بلغ ٠.٢٩٢ في هذا المحور وكان الوسط الحسابي لها قد بلغ مقداره ٣.٧٣ وهو اعلى من الوسط الافتراضي للمقياس المستخدم والبالغ ٣ درجات، وبانحراف معياري ١.٠٩١ وهو رقم مرتفع نسبيا يعكس تبيان الآراء بين افراد العينة وعدم اتفاقهم على رأي متقارب. وهذا ما يشير الى ان افراد العينة يروون ان **البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات تحقق احتياجات مستخدمي القوائم المالية في حدود التكلفة والقدرة الاستيعابية لهم.**

وبالنسبة لبقية الأسئلة في هذا المحور فقد كانت كالاتي: -

- المرتبة الثانية من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال الثاني والعشرين والذي يقول (**البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية ذات قيمة تنبؤية عالية**) بمعامل اختلاف بلغ ٠.٠٥٧ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤.١١ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٢٣٨ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان **البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية ذات قيمة تنبؤية عالية.**
- المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال الثالث والعشرين والذي يقول (**البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية تساعد المستثمرين في تصويب قراراتهم الاستثمارية**) بمعامل اختلاف بلغ ٠.٠٧١ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤.٠٥ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٢٨٨ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان **البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية تساعد المستثمرين في تصويب قراراتهم الاستثمارية.**
- المرتبة الرابعة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال الخامس والعشرين والذي يقول (**البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية تساعد على التنبؤ بتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية**) بمعامل اختلاف بلغ ٠.٠٧٨ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤.٨٢ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات،

وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٣٧٧ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان **البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية ذات قيمة تنبؤية عالية.**

- المرتبة الخامسة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال السابع والعشرين والذي يقول (**البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية أكثر ملاءمة للمستثمرين في اجراء التحليلات المالية وتقدم الأساس الأفضل للتنبؤ بنتائج الاعمال**) بمعامل اختلاف بلغ ٠.١١٣ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤.٠٤ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٤٥٨ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان **البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية أكثر ملاءمة للمستثمرين في اجراء التحليلات المالية وتقدم الأساس الأفضل للتنبؤ بنتائج الاعمال.**
- المرتبة السادسة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال الثامن والعشرين والذي يقول (**ان القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة وما توفره من المعلومات تساعد المستثمرين في دعم تنبؤاتهم بالأحداث المستقبلية التي ستؤثر في قيمة الوحدة الاقتصادية**) بمعامل اختلاف بلغ ٠.١١٩ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤.٩١ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٥٨٥ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان **ان القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة وما توفره من المعلومات تساعد المستثمرين في دعم تنبؤاتهم بالأحداث المستقبلية التي ستؤثر في قيمة الوحدة الاقتصادية.**
- المرتبة السابعة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال السادس والعشرين والذي يقول (**البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية تساعد على التنبؤ بدرجة التأكيد للتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية**) بمعامل اختلاف بلغ ٠.١٦٦ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٤.٨٣ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٨٠٦ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون ان **البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية تساعد على التنبؤ بدرجة التأكيد للتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية.**
- المرتبة الثامنة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال التاسع والعشرين والذي يقول (**ان مخرجات القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة تساند المستثمرين في تأكيد توقعاتهم**) بمعامل اختلاف بلغ ٠.٢٦٢ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٣.٧٩ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري بمقدار ٠.٩٩٤ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان على نحو الاجمال يرون ان **ان مخرجات القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة تساند المستثمرين في تأكيد توقعاتهم.**
- المرتبة التاسعة من حيث الأهمية في هذا المحور فقد تمثلت بالسؤال الثلاثين والذي يقول (**البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية عن نشاط الوحدات الاقتصادية ذات تغذية عكسية**) بمعامل اختلاف بلغ ٠.٣٠٨ وهو يدل على مدى الاتفاق في إجابات افراد العينة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار ٣.٥٢ وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس والبالغ ٣ درجات، وكان الانحراف المعياري

بمقدار ١.٠٨٥ وهذا ما يدل على ان الافراد عينة الاستبيان يرون اجمالا ان **البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية عن نشاط الوحدات الاقتصادية ذات تغذية عكسية**

المبحث الرابع

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: عينة البحث تستند على ان استعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) القيمة العادلة الأفضل في عملية القياس والافصاح عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

للتحقق من الفرضية تم تطبيق استبيان القيمة العادلة على عينة البحث البالغة (١٥٠)، وتبين ان الوسط الحسابي للدرجات بلغ (٤٣.٧٦) درجة وبانحراف معياري مقداره (٥.٤٠٩) درجة، في حين بلغ المتوسط الفرضي للمقياس (٣٣) درجة. ومن اجل التعرف على دلالة الفرق الإحصائية بينهما تم استعمال الاختبار التائي لعينة واحدة ((One Sample T Test وتبين وجود فرق دال إحصائيا بينهما حيثُ بلغت القيمة التائية المحسوبة (24.363) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (١,٩٨) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١٤٩) **مما يشير الى ان عينة البحث يرون ان استعمال معيار ١٣ القيمة العادلة الأفضل في القياس** جدول (٣-٣٣) يوضح ذلك.

جدول (٣-٣٣)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوسط الفرضي وقيم (T) للقيمة العادلة

العينة	د الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	قيمة (T)		مستوى الدلالة
					المحسوبة	الجدولية	
١٥٠	١٤٩	43.76	5.409	٣٣	24.363	١,٩٨	دال

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

الفرضية الثانية: يؤثر معيار ١٣ القيمة العادلة في جودة البيانات المالية عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

للتحقق من الفرضية تم تطبيق استبيان جودة و على عينة البحث البالغة (١٥٠)، وتبين ان الوسط الحسابي للدرجات بلغ (٣٩.٠٢) درجة وبانحراف معياري مقداره (٥.٥٣٦) درجة، في حين بلغ المتوسط الفرضي للمقياس (٣٠) درجة. ومن اجل التعرف على دلالة الفرق الإحصائية بينهما تم استعمال الاختبار التائي لعينة واحدة ((One Sample T Test وتبين وجود فرق دال إحصائيا بينهما حيثُ بلغت القيمة التائية المحسوبة (19.954) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (١,٩٨) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١٤٩) **مما يشير الى ان عينة البحث يمتلكون جودة البيانات أفضل في ضل القيمة العادلة** وجدول (٣-٣٦) يوضح ذلك.

جدول (٣-٣٥)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوسط الفرضي وقيم (T) لجودة البيانات

العينة	د الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	قيمة (T)		مستوى الدلالة
					المحسوبة	الجدولية	
١٥٠	١٤٩	39.02	5.536	٣٠	19.954	١,٩٨	دال

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

الفرضية الرابعة: يؤثر معيار ١٣ القيمة العادلة في قرارات المستثمرين عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

للتحقق من الفرضية تم تطبيق استبيان قرارات المستثمرين على عينة البحث البالغة (١٥٠)، وتبين ان الوسط الحسابي للدرجات بلغ (٣٨.٥٣) درجة وبانحراف معياري مقداره (٦.٢٣٣) درجة، في حين بلغ المتوسط الفرضي للمقياس (٣٠) درجة. ومن اجل التعرف على دلالة الفرق الإحصائية بينهما تم استعمال الاختبار التائي لعينة واحدة ((One Sample T Test وتبين وجود فرق دال إحصائيا بينهما حيثُ بلغت القيمة التائية المحسوبة (16.753) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (١,٩٨) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١٤٩) **مما يشير الى قدرة العينة على اتخاذ قرارات المستثمرين أفضل في ضل القيمة العادلة** وجدول (٣-٣٦) يوضح ذلك.

جدول (٣-٣٦)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوسط الفرضي وقيم (T) لقرارات المستثمرين

العينة	د الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	قيمة (T)		مستوى الدلالة
					المحسوبة	الجدولية	
١٥٠	١٤٩	38.53	6.233	٣٠	16.753	١,٩٨	دال

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

الفرضية السادسة: توجد علاقة ارتباطية بين معيار ١٣ القيمة العادلة وجودة البيانات المالية عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

ولغرض تحقيق هذا الهدف طبق الباحث تحليل الانحدار البسيط بين المتغيرين.

جدول (٣-٣٨)

معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح والخطأ المعياري

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري
١	.777	.604	.601	3.494

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

تشير النتائج في الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباطية بين القيمة العادلة وجودة البيانات اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (.777)، وبلغت قيمة معامل التحديد (.604) **وهذا يعني ان القيمة العادلة اسهمت في تفسير (60%) من جودة البيانات المالية.**

جدول (٣-٣٩)

تحليل الانحدار البسيط

مصدر التباين	مجموع المربعات	د الحرية	متوسط المربعات	قيم (F)		
				المحسوبة	الجدولية	الدلالة
الانحدار	2760.042	1	2760.042	226.017	3.88	دال
البواقي	1806.898	148	12.209			
المجموع	4566.940	149				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

ويظهر الجدول أعلاه نسبة اسهام جيدة للمتغير المتنبئ(القيمة العادلة) على المتنبئ به(جودة البيانات) حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٢٢٦.٠١٧) وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة(٣.٨٨) عند مستوى (٠.٠٥) ودرجتي حرية (١ ، ١٤٩) .

جدول (٣-٤٠) اسهام القيمة العادلة في جودة البيانات

المتغيرات	المعاملات اللا معيارية		المعاملات المعيارية	القيمة التائية		الدلالة
	قيم(B) للإسهام النسبي	الخطأ المعياري	Beta	المحسوبة	الجدولية	
الثابت	4.200	2.333		1.800	١.٩٨	دالة
القيمة العادلة	.796	.053	.777	15.036		دالة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

يتضح من الجدول أعلاه:

- **الحد الثابت**: تشير الى ان قيمة (B) للإسهام النسبي بلغت (4.200)، والقيمة التائية المحسوبة بلغت (1.800) وهي أصغر من الجدولية والبالغة (١.٩٨) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) **وهذا يشير الى عدم وجود متغيرات أخرى غير القيمة العادلة تؤثر على جودة البيانات لم يشملها البحث.**
- **القيمة العادلة:** تشير الى ان قيمة (B) للإسهام النسبي بلغت (.796)، وقيمة (Beta) بلغت (.777) والقيمة التائية المحسوبة بلغت (15.036) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (١.٩٨) عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

شكل (٣-١١)

الدرجات للتوزيع الاعتدالي لجودة البيانات

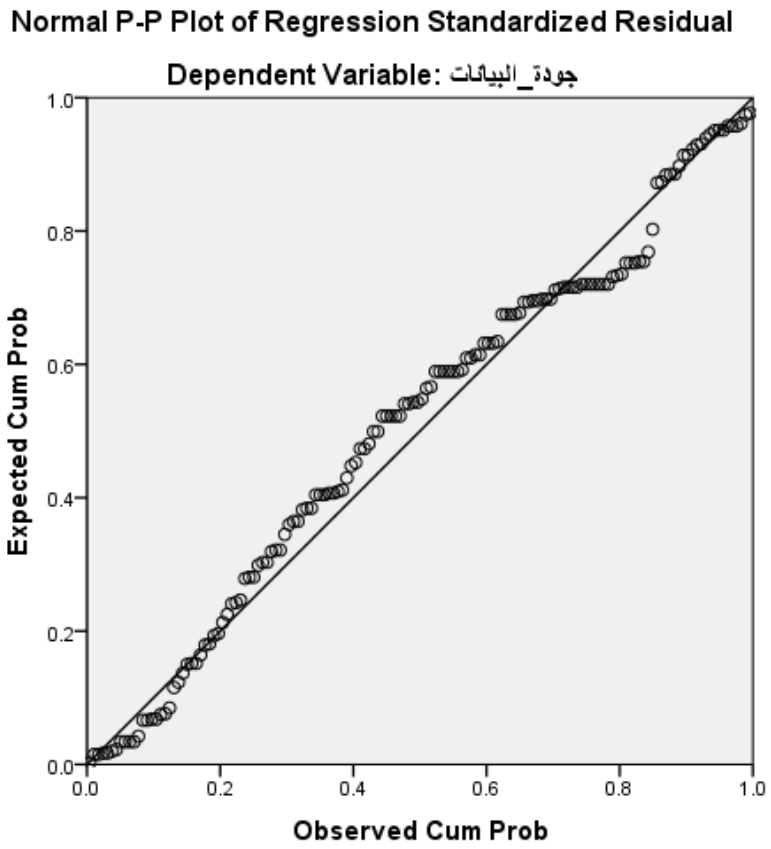

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

ومن الشكل أعلاه نجد توزع درجات البواقي على الخط المستقيم مما يعني اتباع هذه الدرجات للتوزيع الاعتدالي والذي يعد من شروط استعمال تحليل الانحدار البسيط.

الفرضية السابعة: توجد علاقة ارتباطية بين معيار ١٣ القيمة العادلة وقرارات المستثمرين عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

لغرض تحقيق هذا الهدف طبق الباحث تحليل الانحدار البسيط بين المتغيرين.

جدول (٣-٤١)

معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح والخطأ المعياري

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري
١	.575	.330	.326	5.119

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

تشير النتائج في الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباطية بين القيمة العادلة وقرارات المستثمرين اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (.575)، وبلغت قيمة معامل التحديد (.330) **وهذا يعني ان القيمة العادلة ساهم في تفسير (33%) من قرارات المستثمرين.**

جدول (٣-٤٢)

تحليل التباين لمعامل الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	د الحرية	متوسط المربعات	قيم (F)		
				المحسوبة	الجدولية	الدلالة
الانحدار	1911.872	1	1911.872	72.974	3.88	دال
البواقي	3877.521	148	26.199			
المجموع	5789.393	149				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

ويظهر الجدول أعلاه نسبة اسهام جيدة للمتغير المتنبئ (القيمة العادلة) على المتنبئ به (قرارات المستثمرين) حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (72.974) وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (٣.٨٨) عند مستوى (٠.٠٥) ودرجتي حرية (١ ، ١٤٩).

جدول (٣-٤٣) اسهام القيمة العادلة في قرارات المستثمرين

المتغيرات	المعاملات اللامعيارية		المعاملات المعيارية	القيمة التائية		الدلالة
	قيم(B) للإسهام النسبي	الخطأ المعياري	Beta	المحسوبة	الجدولية	
الثابت	9.547	3.418		2.793	١.٩٨	دالة
القيمة العادلة	.662	.078	.575	8.542		دالة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

❖ يتضح من الجدول أعلاه:

❖ **الحد الثابت**: تشير الى ان قيمة (B) للإسهام النسبي بلغت (9.547)، والقيمة التائية المحسوبة بلغت (2.793) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (١.٩٨) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وهذا يشير الى وجود متغيرات أخرى غير القيمة العادلة تؤثر على قرار المستثمر لم يشملها البحث.

❖ **القيمة العادلة:** تشير الى ان قيمة (B) للإسهام النسبي بلغت (.662)، وقيمة (Beta) بلغت (.575) والقيمة التائية المحسوبة بلغت (15.036) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (١.٩٨) عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

شكل (٣-12)

درجات التوزيع الاعتدالي لقرارات المستثمرين

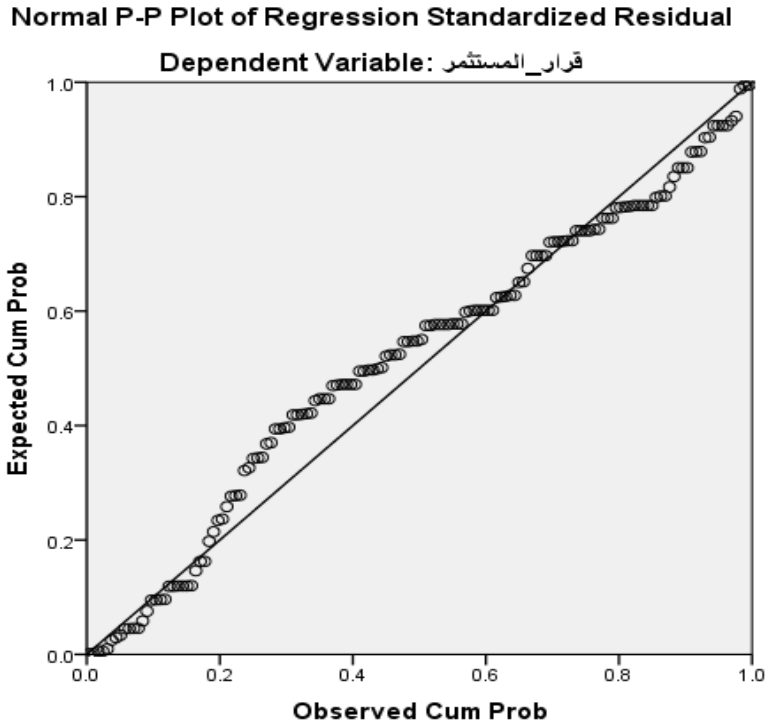

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

ومن الشكل أعلاه نجد توزع درجات البواقي على الخط المستقيم مما يعني اتباع هذه الدرجات للتوزيع الاعتدالي والذي يعد من شروط استعمال تحليل الانحدار البسيط.

جدول (٣-٤٧)

العلاقات الارتباطية بين معيار ١٣ القيمة العادلة وجودة البيانات المالية وقرارات المستثمرين عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

	معيار ١٣ القيمة العادلة	جودة البيانات	قرار المستثمر
القيمة العادلة	1	.777**	.575**
جودة البيانات	.777**	1	.781**
قرار المستثمر	.575**	.781**	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

يجسد هذا الفصل عصارة إجراءات البحث عن طريق تسليط الضوء على مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي تنطوي على توضيح لأهم ما آلت إليه نتائج البحث في جانبيه النظري والعملي وسعياً لتحقيق أهداف البحث، تضمن هذا الفصل المبحثين الآتيين:

المبحث الأول

الاستنتاجات

المبحث الثاني

التوصيات

المبحث الاول

الاستنتاجاتConclusions

من خلال ما أفضى اليه البحث في جانبيه النظري والتطبيقي تم تحديد اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث وهي كالآتي:

١. يؤثر القياس والإفصاح باستعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) إيجابيا على جودة البيانات المالية وتعد ضرورة حتمية له في الوقت الحاضر والمستقبل في ظل تزايد معدلات التضخم وتغيرات الأسعار والتطورات التكنلوجية المتسارعة.

٢. يؤثر القياس والإفصاح باستعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) إيجابيا على قرارات المستثمرين حيث ان المعلومات المالية المتحصلة جراء عملية استعماله أكثر جودة وأكثر ايضاحا بالنسبة لهم مما يؤدي الى ترشيد وتصويب في قراراتهم.

٣. من خلال ما يوفره تطبيق واستعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) من بيانات مالية أكثر واقعية عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية فأنها بذلك تقدم دور مهم في توفير بيانات ذات درجة عالية من الموضوعية.

٤. ان تطبيق واستعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) (محاسبة القيمة العادلة) سيوفر الأساس المنطقي للتنبؤات المستقبلية من خلال اظهار الوضع الاقتصادي الحالي وهو أفضل من أسلوب الكلفة التاريخية التي تظهر القيم الماضية.

٥. ان تطبيق واستعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) (محاسبة القيمة العادلة) سيؤدي الى زيادة جودة المعلومات المالية من خلال جعلها أكثر قابلية للفهم والمقارنة.

٦. أوضحت نتائج البحث ان استعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) سيؤثر وبشكل إيجابي على صحة وعدالة المعلومات المالية التي تقدمها القوائم المالية.

٧. أوضحت نتائج البحث ان استعمال معيار الابلاغ المالي 13 (IFRS) (محاسبة القيمة العادلة) سيؤثر وبشكل إيجابي على موثوقية وملاءمة المعلومات المالية المقدمة من قبل القوائم المالية.

المبحث الثاني

التوصيات Recommendations

في ضوء أهداف البحث وحدوده وطبيعة مشكلته وما انتهى إليه من نتائج يوصى الباحث بالآتي:

١. ضرورة زيادة الاهتمام والتطوير بثقافة محاسبة القيمة العادلة ودعمها من قبل المؤسسات والجهات المختصة والعمل على توطيدها وابراز إيجابياتها ومزاياها
٢. من الافضل للقائمين على عملية اعداد البيانات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) ضرورة توخي الدقة ومراعاة التوقيت المناسب في عمليتي الأعداد والعرض لهذه المعلومات لغرض ايصالها إلى مستخدميها في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرار المناسب.
٣. إعادة تصميم الأنظمة المحاسبية لكي تتفق مع طرق القياس والإفصاح باستعمال القيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) وضرورة إجراء مزيد من البحوث حول العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة من حيث العوامل المالية والاقتصادية والأثر السلوكي على أسعار السوق.
٤. ضرورة توعية المحاسبين بأهمية استعمال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) القيمة العادلة في التأثير على جودة المعلومات المالية من خلال بيان المخاطر للبيانات المالية المرتبطة بتطبيق القيمة العادلة وأثر ذلك على الإفصاح في القوائم المالية ودرجة الاعتمادية على بيانات القيمة العادلة.
٥. من الافضل للوحدات الاقتصادية التي تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) القيمة العادلة أن تقوم بأفصاحات إضافية مثل الإفصاح عن الطرق والافتراضات التي تبنتها الإدارة في قياس القيمة العادلة مع عدم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر غير المحققة من إعادة تقييم القيمة العادلة في صلب القوائم المالية ويكتفى بالإشارة إليها ضمن الإيضاحات المتممة لمنع إدارة الشركات من استعمالها لتحقيق مصالح ذاتية من خلال التلاعب في الأرباح وذلك للحفاظ على أرس المال الحقيقي وكذلك ليتفق مع المعالجة الضريبية لها بعدم الاعتراف بها.
٦. ضرورة تتبع متخذي القرارات وعموم المستثمرين لتغيرات معايير إعداد التقارير المالية الدولية سواء المتعلقة بالقياس أو الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة وذلك بهدف ترشيد قراراتهم الحالية والمستقبلية.
٧. من الافضل للقائمين على عملية اعداد البيانات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 13 إن يكونوا على درجة عالية من الكفاءة، والتأكد من عملية تدريبهم بشكل دوري ومستمر واخضاعهم الى الرقابة من قبل الجهات المسؤولة والزامهم بالاختبارات لتأكد من قدراتهم الأدائية
٨. ضرورة العمل على زيادة الوعي لمعدي التقارير المالية فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير التقارير المالية الدولية بشتى الوسائل المتاحة.
٩. ضرورة قيام أقسام المحاسبة بالجامعات العراقية بالمزيد من الاهتمام بمسؤوليتها تجاه تطوير منهجيات مقررات المحاسبة خاصة فيما يتعلق بتغطية موضوعات معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وإدخالها في عدة مقررات دراسية.
١٠. من أجل تعزيز موثوقية استعماله وتقليل الاعتماد على الأحكام الذاتية من قبل أولئك الذين ينشئون و المالية، من الضروري العمل على تطوير قواعد إرشادية توضح منهجية تحديد وتنفيذ واستعمال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) القيمة العادلة.

المصادر والمراجع

القران الكريم

المصادر العربية

أولاً: القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية:

١. قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ (المعدل).
٢. القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤.
٣. القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق.
٤. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان، الأردن، ٢٠١٤.
٥. معايير المحاسبة الدولية IAS، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين عمان /الأردن،٢٠٠١.

ثانياً: الكتب العربية

٦. إبراهيم عبد الواحد نائب، إنعام عبد المنعم الباقية، نظرية القرارات "نماذج وأساليب كمية محسوبة"، دار وائل للنشر، الأردن، ط٢ ،٢٠١٥.
٧. أبو نصار، محمد، وحميدات جمعة، **"معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية"**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان،٢٠١٣.
الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
٨. أمين سيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، دار جامعية
٩. أنستازي، انا، يورين، سوزان. (٢٠١٥). القياس النفسي، ترجمة صلاح الدين محمود علام، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
١٠. بشير العلاق، الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، اليازوري، عمان، الأردن، ٢٠١٨.
١١. بلقاوي، احمد ريحا، نظرية **محاسبية**، ترجمة رياض العبد الله، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
١٢. تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، **" تحليل التقارير المالية"**، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣.
١٣. حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة، دار الحامد، الأردن، ٢٠٠٦.
١٤. حماد، طارق عبد العال "التقارير **المالية الشفافية والإفصاح العادل**" الدار الجامعية، جامعة عين الشمس، مصر، ٢٠٠٥.
١٥. حماد، طارق عبد العال **المدخل الحديث في المحاسبة :المحاسبة عن القيمة العادلة**، الطبعة الأولى، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ،٢٠٠٣.
١٦. حماد، طارق عبد العال، **"التقارير المالية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠١٠.

١٧. حميدات، جمعة، **"منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"**، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، ٢٠١٤.

١٨. حنان، رضوان حلوة **"مدخل النظرية المحاسبية"**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.

١٩. حنان، رضوان حلوة، **"النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير "**، دار وائل للنشر، عمان،٢٠٠٦.

٢٠. حنان، رضوان حلوة، **"بدائل القياس المحاسبي المعاصر"**، دار وائل للنشر، عمان،٢٠٠٣.

٢١. خوري نعيم سابا "القيمة العادلة والنمو الاقتصادي " المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، ٢٠٠٦.

٢٢. دهمش، نعيم ومحمد، أبو نصار، والخلايلة، محمود، **"مبادئ المحاسبة"**، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الثانية، عمان الأردن، ٢٠٠٥.

٢٣. رينولدز، جيزل، وليفنجستون، رونالد. (٢٠١٣). أتقان القياس النفسي الحديث – النظريات والطرق، ترجمة صلاح الدين محمود علام، دار الفكر، عمان، الاردن.

٢٤. زيد منير عبوي، سامي محمد هشام حريز، "مدخل الإدارة العامة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٢٥. سيد صابر تعلب، نظم دعم إتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، عمان، الأردن، ٢٠١١.

٢٦. سيد عطا الله السيد، نظريات المحاسبة، دار الراية، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.

٢٧. الشيرازي، عباس مهدي **"نظرية المحاسبة"**، الطبعة الاولى، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت،١٩٩٠.

٢٨. الصعيد، إبراهيم أحمد **"نظم المعلومات المحاسبية"** دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٩٩٦.

٢٩. العامري، محمد علي (2007) " **الادارة المالية**" الطبعة الأولى – دار المناهج للنشر والتوزيع _ عمان– الاردن.

٣٠. العامري، محمد علي (2010)" **الأدارة المالية المتقدمة** "**الطبعة** الأولى – مكتبة الجامعة – دار الثراء للنشر والتوزيع.

٣١. علاء الدين عبد الغني محمود، إدارة المنظمات، دار الصفاء، عمان، ٢٠١١.

٣٢. الفضل، مؤيد محمد، ونور، عبد الناصر إبراهيم **"المحاسبة الادارية"** دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الاولى، عمان،٢٠٠٢.

٣٣. كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامد، عمان، الأردن، .٢٠٠٦

٣٤. كام، فيرنون، **"النظرية المحاسبية"**، ترجمة رياض العبد الله، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد،٢٠٠٠.

٣٥. كيسو وويجانت، دونالد وجيري، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب د. احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الطبعة العربية الثانية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٩.

٣٦. لطفي، أمين السيد،" **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2005 ،

٣٧. محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، الأردن، .٢٠١٤

٣٨. محمد عزات الحلالمة، أحمد نافع المدادحة، المفاهيم الحديثة في علم الإدارة، دار إثراء، عمان الأردن، ٢٠١٠.
٣٩. محمد قاسم القيرواني، "مبادئ الإدارة: النظريات والعمليات والوظائف،" دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١.
٤٠. مصطفى عليان ربحي، "العمليات الإدارية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
٤١. مطر، محمد، والسويطي، موسى، **" التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية "**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨.
٤٢. نواف كنعان، " اتخاذ القرارات الإدارية (ين النظرية والتطبيق)"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، ٢٠٠٩.
٤٣. هندركسن، الدون، ترجمة كمال أبو خليفة،" **النظرية المحاسبية**"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠.
٤٤. هيثم السعافين، معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، أثر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٤.
٤٥. -وليد اسماعيل السيفو و آخرون، "الاقتصاد الإداري (مدخل كمي في استراتيجية اتخاذ القرار)"، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.
٤٦. ياغي، محمد عبد الفتاح، اتخاذ القرارات التنظيمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، ٢٠١٠.

ثالثا الرسائل والاطاريح الجامعية

٤٧. أبو حمام، ماجد إسماعيل، **"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"**: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة،٢٠٠٩.
٤٨. ابو رحمة، سيرين سميح، (٢٠٠٩)" السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة "، دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الفلسطينية- رسالة ماجستير – المحاسبة – كلية التجارة_ الجامعة الاسلامية – فلسطين.
٤٩. بنية محمد، نموذج مقترح لدراسة تأثير القرارات المالية على القيمة السوقية لاسهم الشركات-دراسة حالة عينة من الشركات في الصناعات البتروكيماوية المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية للفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠-٢٠١٤، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد ٠٢، ع٠٧، ٢٠١٧.
٥٠. الجبوري، أسماء سلمان زيدان، **"مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية"** أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بغداد،٢٠٠٢.
٥١. جياد، عباس فاضل، **"التوافق بين متطلبات الإفصاح الحالية في المصارف العراقية الخاصة مع متطلبات القاعدة المحاسبية (١٠) للإفصاح عن و المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة"** بحث تطبيقي في بعض المصارف العراقية في القطاع الخاص المحاسبة القانونية/ المعهد العربي للمحاسبين القانونيين،٢٠١٣.
٥٢. رشيد بوكساني وآخرون، مبدأ الكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي،٢٠١٠.

٥٣. سالم، فضل كمال (٢٠٠٨)"مدى أهمية القياس والافصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات الحالية" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في قطاع غزة -رسالة ماجستير- كلية التجارة – الجامعة الاسلامية – غزة.

٥٤. سمير، نذير، **"الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة"**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التيسير دراسات محاسبية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،٢٠١٤.

٥٥. سويد، بسمة، **"دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية - القيمة العادلة)"** رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية والمالية مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢.

٥٦. صابر عباسي، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة عينة في المؤسسات في قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه في محاسبة والجباية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥/٢٠١٦.

٥٧. طاسيني، عائشة، **"التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي"**، رسالة ماجستير من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠٠٥.

٥٨. طبابيبة سليمة، دور محاسبة شركة التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة: الشركة الجزائرية للتأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف١، الجزائر، ٢٠١٣/٢٠١٤.

٥٩. عبيدات، سامر فخري محي الدين، (٢٠٠٨) "استعمال كلفة التمويل في تقييم الأسهم العادية" رسالة ماجستير – جامعة اهل البيت – عمان – الاردن.

٦٠. فلة، حمدي (٢٠١٧) " تأثير استعمال محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة الكوابل- اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية- قسم المحاسبة- جامعة محمد خضير- الجزائر.

٦١. فوزية، هلالي وعمران خديجة ((٢٠١٦" جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي scf "، دراسة حالة: مؤسسة الإسمنت بالحساسنة ووحدة الأكياس بعين الحجر- رسالة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- قسم العلوم الاقتصادية جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة.

٦٢. لايقة، رولا كاسر،" **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار" رسالة ماجستير**، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٧.

٦٣. المجهلي، ناصر محمد علي، **"خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، ٢٠٠٩.

٦٤. المشهداني، عبد الرحمن حمود (١٩٩٥) " تحليل وتقويم الاستثمار بالأسهم العادية " دراسة تطبيقية في سوق بغداد للأوراق المالية – رسالة ماجستير – كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد.

٦٥. يونس، خالد عبد الرحمن جمعة (٢٠١١)" أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم " دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير- قسم المحاسبة – كلية التجارة – الجامعة الاسلامية – غزة.

رابعا الدوريات والمجلات والبحوث

٦٦. آدم مختار، ادريس أبوبكر، صالح هلال يوسف، دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات ادارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف – دراسة ميدانية على عينة من المصارف

السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ١٧ ،٢٠١٧، السودان

٦٧. أسامة جعارة، المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة، الملاءمة والموثوقية، مشكلات التطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع والعشرون ٢٠١٢

٦٨. بركان دليلة، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، مجلة أبحاث اقتصادية، وإدارية جامعة بسكرة، الجزائر، ع ١٠، ديسمبر، ٢٠١١.

٦٩. تامر مزيد رفاعة، أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢٦، العدد ١، سورية ،٢٠١٠.

٧٠. ثامر بن صوشة، "الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية – دراسة حالة بورصة الجزائر"- أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ٢٠١٧.

٧١. الجعارات، خالد جميل (٢٠٠٦):"قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية" المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار " المحاسبة في خدمة الاقتصاد" عمان- الاردن.

٧٢. جمعة هوام، نوال لعشوري، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،٢٠١٠.

٧٣. جمعة، احمد حلمي، وخنفر، مؤيد راضي، **المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد (٣)، المجلّد (٣) ، ٢٠٠٧.

٧٤. حسين بلعجوز، محاد عريوة،" دور معلومات محاسبة التسيير الاستراتيجية في صنع قرارات الاستثمار الرأسمالي"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، ٢٠٠٩.

٧٥. حسين راغب طلب، أثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، بغداد، ع ٤٥ ،٢٠١٥.

٧٦. حمد، عدنان نادر، إعادة تقويم الموجودات الثابتة على أساس القيمة العادلة لأغراض تقييم الأداء دراسة تطبيقية في معمل الألبسة الجاهزة في السليمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، العراق، ٢٠٠٦.

٧٧. خوري، نعيم سابا، (٢٠٠٣) "اين يقف الأردن من التحكم المؤسسي"- جمعية المحاسبين القانونين الاردن-المؤتمر الخامس- عمان- الاردن.

٧٨. دهمش، نعيم، وأبو زر عفاف، **"موثوقية وملاءمة القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها"**، المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن، أيلول، ٢٠٠٦.

٧٩. ربيع عبد الرؤوف عامر، "نماذج اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية والعوامل المؤثرة وكيفية التغلب على معوقاتها"، ورقة بحثية، ٢٠١٠.

٨٠. رزيقات بوبكر، سعيداني محمد السعيد، مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية، مجلة البديل الاقتصادي، ٢٠١٥، ع٠٣ .

٨١. رعد الصرن، عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٩، العدد الأول، سوريا، ٢٠١٣.

٨٢. الريشاني، سمير (2011) " **مفهوم القيمة العادلة في بيئة الاعمال السورية _ بحث ميدانية** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية – المجلد السابع والعشرون – العدد (2) – دمشق– سوريا.

٨٣.-سالم محمد عبود، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، ع ٢٠ ،٢٠٠٩.

٨٤. السعبري، إبراهيم عبد موسى، ومردان، زيد عائد، "**إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للموجودات المالية في البيئة المحاسبية العراقية**"، مجلة المراقب العام العدد الاول،٢٠١٢.

٨٥. السعيد، معتز أمين، والعيسى، محمد سليم،" **انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي**"، بحث مقدم بالمؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان " القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة "، عقد في الفترة١٤-١٥ نيسان-٢٠٠٩.

٨٦. سلمان، عامر محمد وعوجه، حسنين كاظم (٢٠١٢) " نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة" كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد- مجلة العلوم الاقتصادية والادارية – المجلد الثامن عشر – العدد التاسع والستون.

٨٧.-سيد عبد الفتاح صالح حسين، تحليل العالقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبية الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، ع ٢ ، 2009.

٨٨. صالح، رضا إبراهيم، **إثر توجه معايير المحاسبية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية، العدد (٢)، المجلّد (٤٦)، ٢٠٠٩.

٨٩. صفاء بوضياف، مستجدات النظام المحاسبي المالي وأفاق تكييفه في البيئة المحاسبية الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي٠٥-٠٦ مايو ٢٠١٣.

٩٠. طبيش، هيبة رجال السعدي" دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي للمؤسسة" دراسة حالة مؤسسة ملينة الكاهنة - رسالة ماجستير -جامعة ام البواقي - ٢٠١٥

٩١. الطيب الوافي "، دور وأهمية نظم المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري "، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٢.

٩٢. العارضي، نورس كاظم عبيد، (٢٠١٧) " استعمال نماذج التنبؤ بالأرباح لقاس القيمة السوقية للأسهم " دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية- رسالة ماجستير – علوم المحاسبة – كلية الادارة والاقتصاد- جامعة القادسية.

٩٣. عمر شريف، "أهداف المؤسسة واستراتيجية نظم المعلومات في اتخاذ القرار"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي ١٤ و١٥ أبريل ٢٠٠٩.

٩٤. الغالي بن إبراهيم، " اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية: من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري "-، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٣.
٩٥. فتيحة بلحاج، "الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار،" العدد ١، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر ٢، الجزائر، ٢٠١٦.
٩٦. فهيم صالح لوندي - المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية (٢٠٠٢) الأردن.
٩٧. القضاة، غسان مصطفى، الإدارة الرشيدة ودورها في الحد من الفسادالاداري والمالي في الاردن في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة جامعة بن رشد، هولندا العدد ٠٨، ٢٠١٣.
٩٨. الكرعاوي، محمد سلمان " القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية "رسالة ماجستير -جامعة كربلاء -٢٠١٩
٩٩. محمد أحمد إبراهيم خليل، مدخل مقترح لخصائص جودة معلومات القيمة العادلة فى البنوك التجارية كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني ٢٠٠٧.
١٠٠. مطر محمد، نور عبد الناصر، القشي ظاهر (٢٠٠٩) " العلاقة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية" المؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الأدارية والمالية- جامعة الاسراء- الاردن.
١٠١. المعموري، على ثجيل، المبيضين، هيثم أريس، أحمد محمد **"دور الاعتماد المزدوج للكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملاءمة وموثوقية و المالية"،** مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، المجلد السادس، المجلد٦: العدد١٤: ٢٠١١.
١٠٢. النجار، جميل حسن (٢٠١٣):" أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية" دراسة تطبيقية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال – المجلد (٩) العدد (٣).
١٠٣. نعيم خوري، صمود محاسبة القيمة العادلة في مهب الازمة المالية العالمية مجلة المدقق عدد ٨٠، الأردن،٢٠٠٩.

Foreign sources

First: Book English

1. Adrian, T., & Shin, H. (2010). Financial intermediaries and monetary economics. In: Friedman, B., Woodford, M. (Eds.), Handbook of Monetary Economics. Handbook of Monetary Economics, 3, 601-650.
2. Anastasi, A., & Urbina, S. (1997). Psychological testing (7th ed.). Prentice Hall/Pearson Education.
3. Armstrong, Jon Scott (2001). "Role playing: a method to forecast decisions". In Armstrong, Jon Scott. Principles of forecasting: a handbook for researchers and practitioners. International series in operations research & management science. Boston, MA: Kluwer Academic Publishers. pp. 15–30.
4. Aurora, Cristina& Bunea-Bontas (2013)' Valuation Techniques Used in Fair Value Measurement'
5. Besley, Scott & Brigham, Eugne F. (2005)"Essentials of Managerial Finance", 13th Edition. Thomson: Mason, OH.
6. Brigham, Eugene F &Ehrhardt, MichaeL. C, (2014)' financial Managemant' theory & practice14e Edition, South- Western.
7. Christensen, H.B., Nikolaev, V. 2008. Who Uses Fair-Value Accounting for Non-Financial: 45
8. Christensen, Hans B. &Valeri Nikolaev, (2009) " Who uses fair value accounting for non-financial assets after IFRS adoption?", The University of Chicago Booth School of Business, February.
9. Crozier, W. Ray; Ranyard, Rob (1997). "Cognitive process models and explanations of decision making".
10. Czerwińska-Kayzer, D., Bieniasz, A., Gołaś, Z. 2011. Klasyfikacja i prezentacja aktywów rolniczych w sprawozdaniu finansowym by fair value
11. Dewatripont, M., Rochet, J. C., & Tirole, J. (2010). Balancing the Banks: Global lessons from the financial crisis. Princeton: Princeton University Press: 54-55
12. Donald Waters, "Quantitative Methods for Business", Fifthe Edition, Kindle Editio, FT Prentce Hall, New Jersey, 2011 p13
13. Donleavy, Gabriel. 2019. An Inquiry into the Origins of Fair Value. Accounting History 24: 253–68
14. Eric Ducasse Et Autres, "Normes Comptables, Internationales, IAS / IFRS Avec exercices d'application corrigés", De boeck, Paris, 2005. 75-85
15. Harry I. Wolk et Autres, "Accounting Theory: A conceptual and Institutional Approach “, Southwestern Publishing Co, 3rd Edition, Ohio, USA, 1992. 39
16. Hennie Van Greuninig, "International Financial Reporting Standards: A Practical Guide", World Bank Publications, 4th edition, USA, 2006. 63-65
17. Herrmann, T.; Herrmann, T. & Reibold. (2019) Decision Usefulness of Additional Fair Value Disclosures. Springer Fachmedien Wiesbaden, 189.
18. IFRS 13. (2013). Fair Value Measurement. London: IASB, 1-70
19. khemici Chiha, "Finance d'entreprise (approche stratégique)", Houma édition, Alger, 2009. 73

20. Kieso, Don& Jerry Weygandt, Terry Warfield (2014)" Intermediate Accounting" second Edition.
21. Megginson, William, ScottB., Smart&JohnR.Graham, (2010)"Fnancial management" ,3rded, South-Western.
22. Mesen Figueroa, V. 2007. Los activos biológicos. Un nuevo concepto. Un nuevo criteriocontable. TEC Empresarial, 9-16.
23. Michel Derbelet, "Economie D'entreprise", Edition Foucher, Parise, 1992. 41
24. Micherdat, B. (red.). 2013. Współczesne uwarunkowania kwantyfikacji w rachunkowości. p345
25. Mishkin, Frederic, S., &Stanleyg. Eakins, (2009) Financial markets and Institutions,6th Ed, Prentice Hall.
26. Needles, Belverd, (2014),' Principles of Accounting' Printed in the United States of America, Twelfth Edition.
27. Owusu-Ansah, M., Yeoh, J. 2016. Relative value relevance of alternative accounting: 230-233
28. Ross M. Skinner, J. Alex Milburn, "Normes Comptables: Analyses et Concepts", Quebec, Canada, 2éme Edition, 2003. 81-
29. Schacter, Daniel L.; Gilbert, Daniel Todd; Wegner, Daniel M. (2011) [2009]. fair value. New York: Worth Publishers.: 29-45
30. Smart, ScottB., & Megginson, WilliamL, (2009) Introduction to financial Managemant,2nd ed Edition, South-Western.
31. Songlan, P., Cameron, G., & Kathryn, B. (2014). FVA Reforms in China: Towards an Accounting Movement Theory. 130-143
32. Spiceland, J. David, James F. Sepe, Mark W. Nelson (2013)" Intermediate Accounting" Seventh Edition.
33. Spiceland, J. David, James F. Sepe, Mark W. Nelson, Wayne B. Thomas (2016) ' Intermediate Accounting' Eighth Edition.
34. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson& Wayne B. Thomas (2018) ' Intermediate Accounting', Ninth Edition.
35. Warren, Carl S, James M. Reeve&Jonathan Duchac, (2014), 'CorporateFinancial Accounting' 12e
36. Wyszkowska, Z. 2006. Rachunkowości w przedsiębiorstwach rolniczych. Difin, Warszawa.
37. Shaw, M. (1967). Scales for the Measurement of Attitude, New York, McGraw – Hall.
38. Ebel, R. L., & Frisbie, D. A. (2009). Essentials of educational measurement. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
39. Anderson RG, Bordo M& Duca JV (2017) Money and velocity during fnancial crises: from the great depression to the great recession. J Econ Dyn Control 81:32–49
40. André Bussery Charois," Analyse et Evaluation des Projets d'Investissements", Paris, 1999.p 32
41. Bernard Colasse, "Comptabilité générale (PCG et IAS)", Edition Economica, Paris, 2001.p81
42. Bernard Raffounier et autre, "La Comptabilité Internationale", Edition VUIBERT, Paris, 1997. 14
43. Dumitru, M., Maria, I. D., & Carmen, G. B. (2013). Fair Value measurement disclosures: particularities in the context of listed companies and European funding. Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 15(1), 40-53.
44. Friedman, & M. Woodford, Handbook of Monetary Economics. North Holland: Elsevier. IFRS Foundation. (2017). Analysis of the IFRS jurisdiction profiles. London: IFRS Foundation. 20-30.

45. Gertler, M., & Kiyotaki, N. (2011). Financial intermediation and credit policy in business cycle analysis. 10-19.
46. Hendriksen, Eldon, and Breda, Michael (1992), "Accounting Theory", Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill, USA.
47. Jean-François des Robert et Autres," Normes IFRS et PME", dunod, Paris,2004, 33
48. Joëlle Le Vrouch-Meouchy et Autres, "Normes comptables internationales guide pratique", Editions the World Bank / FIDEF, Washington, 2003. 52
49. Josette et Max PEYRARD, "Dictionnaire de FINANCE", 2eme édition, librairie Vuibert, paris, 2001. 33
50. LASARY, "Evaluation et financement de projet", édition Dar El Othmania, Alger, 2007. 16
51. Magnan, Michel, Andrea Menini, and Antonio Parbonetti. 2015. Fair Value Accounting: Information or Confusion for Financial Markets? Review of Accounting Studies 20: 559–91.
52. Nareswari, N., Salsabila Balqista, A., & Priyo Negoro, N. (2021). The Impact of Behavioral Aspects on Investment Decision Making. Jurnal Manajemen Dan Keuangan, 10(1), 15-27.
53. Pascal Parneto, "Normes IFRS- Application Aux états Financiers", 2emeédition, Dunod, Paris, 2006.p55
54. Véron, Nicolas. 2008. Fair Value Accounting Is the Wrong Scapegoat for This Crisis. Accounting in Europe 5: 63–69.
55. International Financial Reporting Standards. (2011, 12 May). IASB and FASB Issue Common Fair Value Measurement and Disclosure Requirement. IFRS. http://www.ifrs.org/news/pressreleases/Pages/ifrs-13-fvm-may-2011.aspx [Acquired 2016
56. International Financial Reporting Standards. (2011, 12 May). IFRS 13 Fair Value Measurement. IFRS.
57. Vehmanen, Petri, "Measurement in Accounting and Fair Value", in The Routledge Companion to Fair Value and Financial Reporting ed. Peter Walton (Abingdon: Routledge, 24 2017)
58. Yarnold, J., Ravlic, M. (2014). IFRS 13 and investing decisions Available

Second: thesis

59. "Abbott, Malcolm, and Angela Tan-Kantor. 2018. Fair Value Measurement and Mandated Accounting Changes: The Case of the Victorian Rail Track Corporation. Australian Accounting Review 28: 266–78.

60. Georgiou, Omiros. 2018. The Worth of Fair Value Accounting: Dissonance between Users and Standard Setters. Contemporary Accounting Research 35: 1297–331
61. Ryan, G. Stephen.)2008(. Fair Value Accounting: Understanding the Issues Raised by the Credit Crunch, For the Council of Institutional Investors. New York University, 1-27
62. Drehmann, M., Borio, C., & Tsatsaronis, K. (2012, June). Charactorising the Financial Cycle: Don't lose sight of Medium Term. BIS Working Paper (380).
63. AASB (2011), 'Fair Value Measurement by Not- For-Profit Entities, Available At: http://www.aasb.gov.au/admin/file/content 102/e3/mar 2011ap 9.2Issues paper FVM NFP Issues pdf.

64. Al-Khadash H.A., Abdullatif M. (2009), Consequences of fair Value Accounting for financial instruments in developing countries: the case of the banking sector in Jordan, 5(4): 500-531.
65. Artemveva, Anastasia, (2016)' Impact of IFRS 13 on disclosure requirements under fair value hierarch Case: Industrial sector in Finland.
66. Cobo, Manuel J., A. G. López-Herrera, Enrique Herrera-Viedma, and Francisco Herrera. 2011. An Approach for Detecting, Quantifying, and Visualizing the Evolution of a Research Field: A Practical Application to the Fuzzy Sets Theory Field. Journal of Informetrics 5:146–66.
67. Danbolt, J., and Ress, W.A., Test of fair value Accounting under Extreme Conditions, working paper, Department of Accounting and Finance, University of Glasgow, 2004.
68. He, L. Y.; Wright, S. & Evans, E.)2018(. "Is fair value information relevant to investment decision-making: Evidence from the Australian agricultural sector?", Australian Journal of Manage-ment, 43)4(, 555-574.
69. IASB. 2006. Fair value measurements. Part 2, SFAS 157 Fair value measurements. International Accounting Standards Board Discussion paper, November 2006.
70. Man, Mariana& Ciurea, Maria (2016)" Transparency of Accounting Information in Achieving Good Corporate Governance, True View and Fair Value" Available online at www.sserr.ro Social Sciences and Education Research Review.
71. Ryan, G. Stephen.)2008(. Fair Value Accounting: Understanding the Issues Raised by the Credit Crunch, For the Council of Institutional Investors. New York University, 1-27. `
72. Shamkuts, volha. (2010):"Fair value Accounting", University oficeland ,(unpuplished master dissertation). Faculty of Business Administration.
73. Eccher, E., and P. Healy. (2003). The Role of International accounting standards in transitional Economies: A study of the people's republic of China. Working paper, Massachusetts Institute of Technology.
74. Camfferman, K. & Zeff, S. A. (2015). Aiming for Global Accounting Standards: The International Accounting Standards Board, 2001-2011. Oxford University Press, USA, 1-690.
75. DeFond, M.; Hu, J.; Hung, M. & Li, S. (2020). "The effect of fair value accounting on the performance evaluation role of earnings", Journal of Accounting and Economics, Nov 1;70) دراسات سابقة
76. Altawalbeh, M. A. F.)2020(. "The impact of fair value accounting on information asymmetry: Evidence from jordanian banking sector", International Business Research, 13)9(, 1-55.
77. Moss, P. A. (1994). Can there be validity without reliability? Educational researcher, 23(2).
78. Triantaphyllou, Evangelos (2000). Multi-criteria decision-making methods: a comparative study. Applied optimization. Dordrecht, Netherlands: Kluwer Academic Publishers. 320-333.
79. Short, Dan (2012)' SFAS 157& The Markets Assessment of Fair Valued Assists: An Examination of Fair Valued Assets Held By Financial Firms During And Following The Financial Crisis, University Of Pennsylvania.
80. Lantto, A., (2006), "Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in a Code-Law Country?" University of Oulu, Department of Accounting and Finance, University of Oulu, Finland.
81. Endenich, Christoph, Andreas Hoffjan, Anne Krutoff, and Rouven Trapp. 2020. The Internationalisation of Management Accounting Research in the German-Speaking Countries—A Longitudinal Study. Journal of Accounting & Organizational Change.Evidence from jordanian banking sector: 33-29

82. clare Roberts and others, "International Financial Reporting – A Comparative Approach", Third edition, FT Prentce Hall, Britain, 2006 ,49-61
83. Benjamin, S. J., Niskkalan, A., & Marathamuthu, M. S. (2012). FVA and the Global Financial Crisis: The Malaysian Experience. JAMAR, 10(1), 53-58.
84. Aslanertik, B.E. (2009). Fair Value Consideration During the Current Financial Crisis Ecan Anadolu: Anadolu International Conference in Economics.
85. Aria, Massimo, Michelangelo Misuraca, and Maria Spano. 2020. Mapping the Evolution of Social Research and Data Science on 30 Years of Social Indicators Research. Social Indicators Research 149: 803–31.

Third: articles

86. Waroonkun, S., & Ussahawanitchakit, P., (2011), Accounting Quality, Accounting Performance, and firm survival: An Empirical investigation of Thai-List firms, international journal of Business Research, Vol.11, No.4: 118 – .341
87. Ram Mohan R. Yallapragada, Alfred G. Toma, and C. William Roe, (2011). The impact of international Financial Reporting Standards on Accounting curriculum in the United States", American Journal of Business education – January.12-17
88. Alexander, D., C, Bonaci., and R, Mustata., (2012), " Fair value measurement in financial reporting " Procedia Economics and Finance, PP: 84 – 90.
89. Barth, M., L. Hodder and S. Stubben, 2008, "fair value accounting for liabilities and own credit risk", The Accounting review, 83 (3) p629-664.
90. Beest, F., Bramm, G., and Boelens, S., (2009), " Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics", Nice Working available at http: www.ru.nl/nice/workingpapers, PP: 1-41.
91. Bhimani, A.2008, "The role of crisis in reshaping the role of accounting ", journal of accounting and public policy, 27(6). p444-454.
92. Brown, Philip (2011) "International financial reporting standards: what are the benefits?", published in Accounting & Business Research (41)3. September. 269-285.
93. Carsten Erb, Christoph Pelger, A study of the construction and reconstruction of reliability in financial reporting standard-setting,2015, Pages 13-40,
94. Damodaran, A. (2010). Avaliação de investimentos: ferramentas e técnicas para determinacies do valor de qualquer ativo. 2. ed. Rio de Janeiro: Qualitymark, 632 p.
95. Doorgakunt, L. D. B.)2019(, "Fair value hierarchy in financial instruments disclosure-do audit committee and internal audit matter? ", International Journal of Corporate Governance, 10)2(, 113-133.
96. Eccher, Elizabeth A., K Ramesh, and S. Ramu Thiagarajan. 1996. Fair Value Disclosures by Bank Holding Companies. Journal of Accounting and Economics 22: 79–117.
97. a. Fair Value Measurement and Disclosure Requirement. IFRS http://www.ifrs.org/news/pressreleases/Pages/ifrs-13-fvm-may-2011.aspx [Acquired 2016-04-01]
98. Fiechter, (2011). The Effects of the Fair Value Option Under IAS 39 On the Volatility of Bank Earnings. Journal of International Accounting Research, 10(1), 86-108.
99. Hairston, Stephanie A., and Marcus R. Brooks. 2018. Derivative Accounting and Financial Reporting Quality: A Review of the Literature. Advances in Accounting.
100. Hughes, Jennifer, and Gillian Tett. 2008. An Unforgiving Eye: Bankers Cry Foul over Fair Value Accounting Rules. Financial Times, March 14.
101. Wallison, Peter J. 2009. Fair Value Accounting—A Critique. TheStreet. Available online: (accessed on 5 January 2023). https://www.thestreet.com/economonitor/ emerging-markets/fair-value-accounting-a-critique (accessed on 5 January 2023).

102. Whittington, Geoffrey. 2008. Fair Value and the IASB/FASB Conceptual Framework Project: An Alternative View. ABACUS—A Journal of Accounting Finance and Business Studies 44: 139–68.
103. Xie, Biqin. 2016. Does Fair Value Accounting Exacerbate the Procyclicality of Bank Lending? Journal of Accounting Research 54: 235–74.
104. Yichao, L. (2010). The Stydy of the Application Status of FVA in China. International Journal of Business and Management, 5(9), 155-158.
105. Zupic, Ivan, and Tomaž Cater. 2015. Bibliometric Methods in Management and Organization. ˇ Organizational Research Methods 18:429–72.
106. Rayman, R.A. 2007. Fair value accounting and the present value fallacy: the need for an alternative conceptual framework. British Accounting Review, 39, 211-225.
107. Riedl, Edward J., and George Serafeim. 2011. Information Risk and Fair Values: An Examination of Equity Betas. Journal of Accounting Research 49: 1083–122.
108. Ronen Joshua. 2008. To Fair Value or Not to Fair Value: A Broader Perspective. ABACUS—A Journal of Accounting Finance and Business Studies 44: 181–208.
109. Song, Chang Joon, Wayne B. Thomas, and Han Yi. 2010. Value Relevance of FAS No. 157 Fair Value Hierarchy Information and the Impact of Corporate Governance Mechanisms. The Accounting Review 85: 1375–410.
110. Stein, J. C. (2017). Banks as Patient Debt Investors. American Economic Association/American Finance Association Joint Luncheon. Pennsylvania: Federal Reserve Bank. Retrieved 02 06, 2017, 30-35.
111. Vergauwe, S., & Gaeremynck, A. (2019). Do measurement treated fair value disclosures affect information asymmetry? Accounting and Business Research, 49(1), 68-94.
112. Jung, B., Pourjalali, H., Wen, E., & Daniel, S. J. (2013). The association between firm characteristics and CFO's opinions on the fair value option for non-financial assets. Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, 29,255-266.
113. Kaaya, I. D. (2015). The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Earnings Management: A Review of Empirical Evidence. Journal of Finance and Accounting, 3(3), 57-65.
114. Ialp, Alex, José M. Merigó, Christian A. Cancino, and David Urbano. 2019. Twenty-Five Years (1992–2016) of the International Business Review: A Bibliometric Overview. International Business Review 28: 25–44.
115. Jayasekara, S. D., Perera, K. W., & Ajward, A. R. (2018). Fair Value Accounting Practices and Financial Performance of Commercial banking industry. World Journal of Social sciences, 8(3), Accepted Paper. 7-9.
116. Jayasekara, S. G. (2014). Is inefficiency a matter of consolidation of Licensed Finance Companies in Sri Lanka? Asian Journal of Research in Banking and Finance, 4(11), 188-200.
117. Jayasekara, S. G. (2015). Does comprehensive banking function improve the efficiency of financial institutions? Case of Sri Lanka. Asian Journal of Research in Banking and Finance, 5(6), 14-17.
118. Elad Ch. 2019. Fair value accounting in the agricultural sector: some implications for the international accounting harmonization. European Accounting Review, 13(4), 621-641
119. Durocher, Sylvain, and Yves Gendron. 2014. Epistemic Commitment and Cognitive Disunity toward Fair-Value Accounting. Accounting and Business Research 44: 630–55.

120. Dimitras, A. I., Kosmidou, K., & Apostolou, A. K. (2010). Bank Efficiency Estimation and the change of the accounting standards: evidence from Greece. International Journal of Managerial and Financial accounting, 2(1), 20-39.
121. Dimitras, A., Gaganis, C., & Pasiouras, F. (2018). Financial reporting standards'change and efficiency measures of EU banks. International Review of Financial Analysis, Accepted Paper. 63-70.
122. Doorgakunt, L. D. B. (2019), "Fair value hierarchy in financial instruments disclosure-do audit committee and internal audit matter? ", International Journal of Corporate Governance, 10 (2), 113-133.
123. Chea, A. C. 2011. "Fair value accounting: Its impacts on financial reporting and how it can be enhanced to provide more clarity and reliability of information for users of financial statements", International Journal of Business and Social Science, 2 (20), 12-19.
124. Christensen, H. B. & Nikolaev, V. V. (2013). "Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test2", Review of Accounting Studies, 18 (3), 734-775.
125. Chunjia, Hu. 2019. Intellectual Structure of Market Orientation: A Citation/Co-Citation Analysis. Edited by Song Michael. Marketing Intelligence & Planning 37: 598–616.
126. De Jager, Phillip. 2014. Liberal Fair Value Accounting in Banks: A South African Case Study. Australian Accounting Review 24: 134–53.
127. Brousseau, Carl, Michel Gendron, Philippe Bélanger, and Jonathan Coupland. 2014. Does Fair Value Accounting Contribute to Market Price Volatility? An Experimental Approach. Accounting and Finance 54: 1033–61.
128. Cairns, D., Massoudi, D., Taplin, R., & Tarca, A. (2011). IFRS Fair Value measurement and accounting policy choice in the United Kingdom and Australia. The British Accounting Review, 43(1), 1-21.
129. Ball, R., Li, X. & Shivakumar, L. (2015). "Contractibility and transparency of financial statement information prepared under IFRS: Evidence from debt contracts around IFRS adoption", Journal of Accounting Research, 53(5), 915-963.
130. Barberis J The fnTech book: the fnancial technology handbook for investors, enterpre and vision. Wiley, London,2010 pp 248–252
131. Bayar Gardi et al. Factors affecting the quality of financial statements on investment decision making IJELS-2021, 6(5), (ISSN: 2456-7620) pp 201–232
132. Beaver, W. & Venkatachalam, M.)2003(. "Differential pricing of components of bank loan fair values", Journal of Accounting, Auditing & Finance, 18)1(, 41--68.
133. Beisland, Leif Atle, and Dennis Frestad. 2013. How Fair-Value Accounting Can Influence Firm Hedging. Review of Derivatives Research 16: 193–217
134. Alfred, N. (2013). Equity Market Performance and Its Effect on Economic Growth of a Country-Rwanda Stock Exchange. International Journal of Economics, Finance and Management, 2, 261-265.
135. Ali, D. J., & Hamad, H. A. (2021). The role of the cash flow statement to provide accounting information for the financialdecision-making process:(Case study International Islamic Bank of Kurdistan in the year 2018). QALAAI ZANIST SCIENTIFIC JOURNAL, 6(2), 870-887.
136. Amel-Zadeh, Amir, Mary E. Barth, and Wayne R. Landsman. 2017. The Contribution of Bank Regulation and Fair Value Accounting to Procyclical Leverage. Review of Accounting Studies 22: 1423–54.
137. Watts, R.L. 2006. What has the invisible hand achieved? Accounting and Business Research, 36 (special issue), 51-61

138. Watts, R.L. 2013. Conservatism in accounting. Part I: explanations and implications. Accounting Horizons, 17(3), 207-221.
139. według polskich i międzynarodowych regulacji rachunkowości, „Zeszyty Teoretyczne Rachunkowości" 99-102.
140. Whittington, Geoffrey. 2008. Fair Value and the IASB/FASB Conceptual Framework Project: An Alternative View. ABACUS—A Journal of Accounting Finance and Business Studies 44: 139–68.
141. Wszelaki, A. 2012. Wybrane problemy wyceny aktywów biologicznych według wartości godziwej, w: Za i przeciw wartości godziwej w rachunkowości. Problemy stosowania i wykorzystywania wartości godziwej, red. A. Kostur, H. Buk, Studia Ekonomiczne UE w Katowicach p 126, Katowice.
142. Sundgren, S., Mäki, J., & Somoza-López, A. (2020). Analyst Coverage, Market Liquidity and Disclosure Quality: An Investment Management and Financial Innovations, Volume 18, p 17. Issue 3, 2020
143. Taplin, R., Yuan, W., Brown, A. 2014. Australasian Accounting. Business and Finance Journal, 8(1), 101-113.
144. Tomkins, C., Groves, R. 1983. The everyday accountant and researching his reality. Accounting Organizations and Society, 8(4), 361-374.treatments of unrealized gains: implications for the IASB. Journal of International
145. Turley, S.2008, "Discussion of Ronen: To fair value or not to fair value: Abroader prospective", Abacus, 44(2) p209-216.
146. V. Gangadhar, Ramesh Babu, "Investsment Management", Anmol Publications, Pvt. Ltd, india, 2006. 74
147. V.G. Kondalkar, Organizational Beheviour, (New Delhi, New Age International Ltd, Publishers by New Age International Ltd, Publishers, India, 2007, pp 121,122.
148. Sangchan, P., Habib, A., Jiang, H., & Bhuiyan, M. B. U. (2020). Fair Value Exposure, Changes in Fair Value and Audit Fees: Evidence from the Australian Real Estate Industry. Australian Accounting Review, 30-45.
149. Ozili, Peterson K. 2021. Accounting and Financial Reporting During a Pandemic. In New Challenges for Future Sustainability and Wellbeing. Edited by Ercan Özen, Simon Grima and Rebecca Dalli Gonzi. Bingley: Emerald Publishing Limited, pp. 87–93. para
150. Peng, S.L., Bewley, K. 2008. Adaptability of Fair Value Accounting in China: Assessment of an Emerging Economy Converging with IFRS. Accounting, Auditing &Accountability Journal: 23
151. Penman, Stephen H. 2007. Financial Reporting Quality: Is Fair Value a plus or a Minus? Accounting and Business Research 37: 33–44.
152. Penttinen, M., Latukka, A., Meriläinen, H., Salminen, O., Uotila, E. 2014. IAS fair value and forest evaluation on farm forestry. Proceedings of Human dimension of family, farm and community forestry international symposium, March 29-April pp. 7–9.
153. Rajni, D., Joycelyn, D., Rashika, K., & Charlotte, T. (2012). Accountant and user perceptions of FVA: Evidence from Fiji. Global Journal of Business Research, 6(3), 93-102.
154. Ramanna, Karthik. 2008. The Implications of Unverifiable Fair-Value Accounting: Evidence from the Political Economy of Goodwill Accounting. Journal of Accounting and Economics 45: 253–281
155. Robinson, D., Smith, T., & Valencia, A. (2018). Does managerial opportunism explain the differential pricing of level 3 fair value estimates? Journal of Financial Research, 41(2), 253 -289

156. Rodríguez-Pérez, G., Slof, J., Solà, M., Torrent, M., & Vilardell, I. (2011). Assessing the Impact of Fair-Value Accounting on Financial Statement Analysis: A Data Envelopment Analysis Approach. Abacus, 61-84.
157. Ronen, Joshua. 2008. To Fair Value or Not to Fair Value: A Broader Perspective. ABACUS—A Journal of Accounting Finance and Business Studies 44: 181–208
158. Latridis G., (2010). International financial Reporting Standards and the quality of financial statement information. International Review of financial Analysis, 19(3), 193.
159. Laux, Christian, and Christian Leuz. 2009. The Crisis of Fair-Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate. Accounting Organizations and Society 34: 826
160. Laux, Christian, and Christian Leuz. 2010. Did Fair-Value Accounting Contribute to the Financial Crisis? Journal of Economic Perspectives24: 95-105
161. Laux, Christian, and Christian Leuz. 2019. The Crisis of Fair-Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate. Accounting Organizations and Society 34: 101
162. Lukyanova, I., Shklirova, M. 2018. Ewidencja aktywów biologicznych w gospodarstwach rolnych - Białoruskie krajowe normy a MSSF. Prace Naukowe Uniwersytetu Ekonomicznego we Wrocławiu nr 373, Wrocław.
163. Magnan, Michel, and Garen Markarian. 2011. Accounting, Governance and the Crisis: Is Risk the Missing Link? European Accounting Review 20: 215–31.
164. Kumarasiri, J., & Fisher, R. (2011). Auditors' Perceptions of Fairvale Accounting: Developing Country Evidence. International Journal of Auditing, 15, 66-87.
165. Kutty, Ambalika D.; Kumar Shee, Himanshu; Pathak, R. D. (November 2007). "Decision-making: too much info!". Monash Business Review. 3 (3): 8–9.
166. Lachmann, Maik, Ulrike Stefani, and Arnt Woehrmann. 2015. Fair Value Accounting for Liabilities: Presentation Format of Credit Risk Changes and Individual Information Processing. Accounting Organizations and Society 41: 21–38.
167. Landsman, Wayne R. 2007. Is Fair Value Accounting Information Relevant and Reliable? Evidence from Capital Market Research. Accounting and Business Research 37: 19–30.
168. Ijeoma, N. B. (2014). The contribution of FVA on corporate financial reporting in Nigeria. American Journal of Business, Economics and Management, 2(1), 1-8.
169. Kaaya, I. D. (2017). The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Earnings Management: A Review of Empirical Evidence. Journal of Finance and Accounting, 3(3), p 220.
170. Kahneman, Daniel; Tversky, Amos, eds. (2000). Choices, values, and frames. New York; Cambridge, UK: Russell Sage Foundation; Cambridge University Press. 211-260.
171. Hsu, A. W., & Wu, G. S. H. (2019). The fair value of investment property and stock price crash risk. Asia Pacific Journal of Accounting & Economics: 44-70
172. Haswell, Stephen, and Elaine Evans. 2018. Enron, Fair Value Accounting, and Financial Crises: A Concise History. Accounting Auditing & Accountability Journal 31: 25–50.
173. Frensch, Peter A.; Funke, Joachim, eds. (1995). Complex problem solving: the European perspective. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates. P20
174. Fukuyama, H., & Weber, W. L. (2017). Japanese bank productivity, 2007–2012: a dynamic network approach. Pacific Economic Review, 22(4), 649-676
175. Gaviria-Marin, Magaly, Jose M. Merigo, and Simona Popa. 2018. Twenty Years of the Journal of Knowledge Management: A Bibliometric Analysis. Journal of Knowledge Management 22: 1655–87
176. Ghosh, C., Liang, M., & Petrova, M. (2020). The Effect of Fair Value Method Adoption: Evidence from Real Estate Firms in the EU. The Journal of Real Estate Finance and Economics, 60, 205-237.

177. Gjorgieva, Olivera -Trajkovska, Riste Temjanovski, Blagica Koleva (2016)" Fair Value Accounting – Pros and Cons Issn 1857-9973p 657.92.
178. Greiner, A. J. (2015). The effect of the fair value option on bank earnings and regulatory capital management: Evidence from realized securities gains and losses. Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, 31, 33-41
179. Guo, (2017). Heavy-tailed Distributions and Risk Management of Equity Market Tail Events. Journal of Risk & Control, 4(1), 31-41.
180. Hall, Crystal C.; Ariss, Lynn; Todorov, Alexander (July 2007). "The illusion of knowledge: when more information reduces accuracy and increases confidence" (PDF). Organizational Behavior and Human Decision Processes. 103 (2): 277–290.
181. Hanley, K. W., Jagolinzer, A. D., & Nikolova, S. (2018). Strategic estimation of asset fair values. Journal of Accounting and Economics, 66(1), 25-45.
182. Dowling, Godfrey. 2018. AASB 1037 sows the seeds of change: a survey of SGARA measurement methods. Australian Accounting Review, 11(1), 45-51.
183. Duncan (1972). "Characteristics of organizational environments and perceived environment uncertainty". Administrative Science Quarterly. 17(3): 313–27.
184. Dechow, Patricia M., Linda A. Myers, and Catherine Shakespeare. 2010. Fair Value Accounting and Gains from Asset Securitizations: A Convenient Earnings Management Tool with Compensation Side-Benefits. Journal of Accounting & Economics: 2–25
185. Brown (2011) "International financial reporting standards: what are the benefits?", published in Accounting & Business Research (41) P 12

186. Chen, Ester, and Ilanit Gavious. 2016. Unrealized Earnings, Dividends and Reporting Aggressiveness: An Examination of Firms' Behavior in the Era of Fair Value Accounting. Accounting and Finance 56: 217–50.
187. Chen, Wei, Hun-Tong Tan, and Elaine Ying Wang. 2013. Fair Value Accounting and Managers' Hedging Decisions. Journal of Accounting Research 5: 67–103.
188. Bewley, K., Graham, C., & Peng, S. (2018). The winding road to FVA in China: a social movement analysis. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 31(4), 1257-1285.
189. Borio, C. (2014). The financial cycle and macroeconomics: What have we learnt? Journal of Banking & Finance, 45-55
190. Bowen, Robert M., and Urooj Khan. 2014. Market Reactions to Policy Deliberations on Fair Value Accounting and Impairment Rules during the Financial Crisis of 2008–2009. Journal of Accounting and Public Policy 33: 233–59.
191. Badertscher, Brad A., Jeffrey J. Burks, and Peter D. Easton. 2012. A Convenient Scapegoat: Fair Value Accounting by Commercial Banks during the Financial Crisis. The Accounting Review 87: 59–90.
192. Ball, R. 2006. International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors. Accounting and Business Research, 36(special issue), 5-27.
193. Barlev, B., Haddad, J.R. 2013. Fair value accounting and the management of the firm. Critical Perspectives on Accounting, 14, 383-415.
194. Barron, Orie E., Sung Gon Chung, and Kevin Ow Yong. 2016. The Effect of Statement of Financial Accounting Standards No. 157 Fair Value Measurements on Analysts' Information Environment. Journal of Accounting and Public Policy 35: 395–416
195. Barth, Mary, and Daniel J. Taylor. 2010. In Defense of Fair Value: Weighing the Evidence on Earnings Management and Asset Securitizations. Journal of Accounting and Economics 49: 26–33.
196. Bernard Colasse, "Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et Audit", économica, paris, France, 2000.p16

197. Afolabi, M. O. (2013). Effect of Financial Statements on Investment Decision Making of Manufacturing Firms in Nigeria. European Journal of Humanities and Social Sciences, 22, 1127-1142.

Fourth: website

198. (en.wikipedia.org/wiki/sap-).
199. (https://www.avatrade.sa.com/cfd-trading/indices/sp-500).
200. (www.fxcc.ae).
201. http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/rd20lfsl20lsds20thlyl1.pdf
202. http://thecenterforauditquality.com/newsroom/pdfs/CAQ_Fair_Value_.
203. http://www.mahfaza.com.jofilesPE22005.pdf
204. http://www.Transparency.org
205. https://aymanoninternalaudit.wordpress.com/2017/01/20/transparency_disclosure
206. https://corporateeurope.org/sites/default/files/attachments/principles-scientific-advice_18112014.pdf
207. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en
208. www.tag-ipvalue.com/UploadFiles/Financial_Classification

المصادر المراجع

ملحق رقم (١)

استمارة استبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة _ الدراسات العليا

م/ استبانة (Questionnaire)

يروم الباحث اجراء بحث عنوانه (استعمال معيار الابلاغ المالي (IFRS) 13 لتعزيز جودة البيانات المالية وانعكاسه في قرارات المستثمرين) وللتوصل إلى تحليل علمي منضبط باعتماد استعمال المعيار IFRS13 لابد من التوصل إلى ثبات التحليل من خلال تحليل متخصصين لهذه الموضوعات في ضوء مؤشرات التحليل المعتمدة، وقد توصل الباحث إلى مؤشرات التحليل من خلال الاطلاع على أدبيات ودراسات ومقاييس متنوعة، كما توصل إلى صلاحية هذه المؤشرات بما يتلاءم مع متطلبات موضوعات المعيار IFRS13 من خلال استطلاع آراء عدد من الخبراء والمتخصصين في هذه المجالات، واستكمالا للجانب العلمي للدراسة تم إعداد هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم وخلاصة خبراتكم حول الموضوع ، ومن اجل ذلك يأمل الباحث في أن تحظى هذه البحث بقدر كبير من تعاونكم في هذا المجال وسيتم الحرص على يتم التعامل مع اجاباتكم بالسرية التامة وان يتم استعمالها لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم جزيل الشكر وفائق الامتنان

ملاحظة:

1- نأمل منكم الدقة في قراءةِ الأسئلة قبل اختيار الإجابة الأكثر توافقا مع آرائكم.
2 - يرجى وضع علامة (√) أمام الإجابة التي تراها مناسبة لكل من الفقرات.
3 - يرجى الإجابة عن جميعِ الأسئلة لأن ترك أي سؤال يعني عدم صلاحية الاستبانة للتحليل.

طالب الماجستير
علي حامد بنيان

المشرف
أ.م. د. امل التميمي

أولاً: معلومات عامة: يرجى وضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة:

١. النوع الاجتماعي		رجل		امراة
٢. العمر		أقل من ٣٠ سنة		من ٣٠ إلى ٤٠ سنة
		من ٤١ إلى ٥٠		أكثر من ٥٠ سنة
٣. المستوى العلمي		دكتوراه		ماجستير
		دبلوم عالي		بكالوريوس

٤. التخصص الأكاديمي			أخرى (تذكر رجاءٍ)	
	محاسبة		علوم مالية ومصرفية	
	إدارة أعمال		إقتصاد	
	أخرى (تذكر رجاءٍ)			

المحور الأول: أسلوب القياس وفق معيار الابلاغ المالي (IFRS13)محاسبة القيمة العادلة:
تعرف القيمة العادلة حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٣) "أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع موجود او الذي سيتم دفعه لنقل مطلوب في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،٢٠١٤: ٥٣٩).

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	يجب ان تتوفر قوانين وتنظيمات تمكن الوحدات الاقتصادية من تطبيق القيمة العادلة.					
٢	تطبيق أسلوب القيمة العادلة في الوحدات الاقتصادية سيسمع في تجاوز مشاكل القياس بالكلفة التاريخية.					
٣	يمكن تطبيق أسلوب القيمة العادلة في البيئات المحاسبية التي تتميز بالتطور.					
٤	ان مفهوم القيمة العادلة يتسم بأنه حديث العهد وصعب التطبيق.					
٥	ضعف الوعي والالمام لأفراد وبيئة المجتمع المالي بإجراءات وميزات محاسبة القيمة العادلة سيؤدي الى صعوبة تطبيقها.					
٦	غياب أسواق فعالة يؤثر سلبا على تطبيق القيمة العادلة.					
٧	يحتاج مستخدمي القوائم المالية والمحاسبون بشكل خاص إلى تطوير فهمهم للقيمة العادلة.					
٨	ان القياس بأسلوب القيمة العادلة يعبر عن سعر التبادل الحالي في السوق وهو بذلك يفصح عن القيم بشفافية وواقعية،					
٩	التشريعات المحلية لها دورا هام في استعمال أو عدم استعمال القيمة العادلة.					
١٠	عدم وجود كفاءات الاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيق القيمة العادلة.					
١١	كمحاسب أو خبير أو مهني في المجال المحاسبي، هل سبق لك تطبيق القياس بالقيمة العادلة.					

المحور الثاني: محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الابلاغ المالي (IFRS13) وعلاقتها بجودة المعلومات المالية:

في ظل القصور لمنهج القياس بالكلفة التأريخية وعدم الملاءمة في تحديد القيم الحقيقية للشركات kieso , Donald e & Weygandt : 2019:P 1201

مما حبي بالمحاسبة كمهنة واستجابة لهذه الضغوط تغيير بعض المبادئ التي قامت عليها والتحول من طريقة الكلفة التأريخية وتبني طرق محاسبية جديدة بواسطة اصدار معايير مستحدثة تعتمد على القيمة العادلة في سبيل تحقيق الدقة والواقعية في ارقامها ومن اجل تحقيق الملاءمة والثقة في مخرجات قوائمها

Mary E. et al., 2018, P.55-63

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١٢	البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات ملاءمة عن أداء الوحدة الاقتصادية والمخاطر المحتملة مستقبلا.					
١٣	هناك تأثير إيجابي من قبل مستخدمي بيانات القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة على موثوقيتها.					
١٤	البيانات المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة تتميز بالحيادية.					
١٥	ان محاسبة القيمة العادلة توفر بيانات مالية لها القابلية على المقارنة مع السنوات السابقة.					
١٦	ان المعلومات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة تراعي التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد					
١٧	ان مخرجات القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة ستوفر كافة و ذات الأهمية النسبية والتي تكون قابلة للفهم لمستخدميها.					
١٨	ان مخرجات القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة وما توفره من المعلومات تحقق خاصية التوقيت المناسب لأنها تعكس أخر تقييم عادل لقائمة المركز المالي					
١٩	ان مخرجات القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة وما توفره من المعلومات يمكن ان يتم التحقق من تمثيلها للواقع من قبل الإدارة او أي طرف خارج الوحدة الاقتصادية.					
٢٠	البيانات المالية وفق القيمة العادلة تبين حقيقة قيم الأسهم في سوق الأوراق المالية ومعرفة الربح الاقتصادي للوحدات الاقتصادية.					
٢١	البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية ذات قيمة استرداديه.					

المحور الثالث: محاسبة القيمة العادلة وفق معيار الابلاغ المالي13 (IFRS) وعلاقتها بالمستثمرين:

تعكس القيمة العادلة بشكل مباشر القيم السوقية الحالية للأصول والالتزامات، ولذلك فإنها تكون أكثر توقيًتا وأكثر صلة بالمستثمرين (٢٠١٨) Brooks and Hairston

عدم قدرة منهج القياس بالكلفة التأريخية على تقديم المعلومات المفيدة للمستثمرين في عملية اتخاذهم لقراراتهم.

kieso, Donald e & Weygandt: 2019:P 1201

استجابة لذلك ظهر تطبيق محاسبة القيمة العادلة الذي يعد أسلوبا أكثر فائدة ونفعا من المعلومات المالية المصنوعة على أساس اسلوب الكلفة التاريخية وذلك بالنسبة إلى مستخدمي بيانات ومخرجات القوائم المالية لدعم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كونه يقدم للمستثمرين نظرة مستقبلية تنبؤية لقيمة الشركة. (النجار ،٢٠١٨: ٤٢٠)

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٢٢	البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية ذات قيمة تنبؤية عالية.					
٢٣	البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية تساعد المستثمرين في تصويب قراراتهم الاستثمارية.					
٢٤	البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية تساعد على تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية.					
٢٥	البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية تساعد على التنبؤ بتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية.					
٢٦	البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية تساعد على التنبؤ بدرجة التأكيد للتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية.					
٢٧	البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية أكثر ملاءمة للمستثمرين في اجراء التحليلات المالية وتقدم الأساس الأفضل للتنبؤ بنتائج الاعمال.					
٢٨	ان القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة وما توفره من المعلومات تساعد المستثمرين في دعم تنبؤاتهم بالأحداث المستقبلية التي ستؤثر في قيمة الوحدة الاقتصادية.					
٢٩	ان مخرجات القوائم المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة تساند المستثمرين في تأكيد توقعاتهم.					
٣٠	البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية عن نشاط الوحدات الاقتصادية ذات تغذية عكسية.					
٣١	البيانات المالية وفق أسلوب القيمة العادلة توفر معلومات تحقق احتياجات مستخدمي القوائم المالية في حدود التكلفة والقدرة الاستيعابية لهم.					

نشكركم على سعة صدركم ووقتكم واجاباتكم .....والله ولي التوفيق.

إذا كان لديك أي تعليق أو مقترح يشرفنا ذكره هنا

.....

.....

ملحق رقم (٢)

أسماء السادة المحكمين والقابهم العلمية واماكن عملهم

ت	اسم الأستاذ	اللقب العلمي	الاختصاص	موقع العمل
١	د. صلاح مهدي الكواز	استاذ	محاسبة كلفة وادارية	جامعة كربلاء/ الإدارة والاقتصاد
٢	د. عباس نوار كحيط الموسوي	استاذ	محاسبة كلفة وإدارية	جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد
٣	د. عدنان سالم قاسم	استاذ مساعد	ادارة مالية	جامعة الموصل / الادارة والاقتصاد — سابقا في ديوان الرقابة الاتحادي
٤	د. حاسم عيدان براك	أستاذ مساعد	محاسبة مالية	جامعة كربلاء/ الإدارة والاقتصاد
٥	د. علاء محمد عبيد الزبيدي	استاذ مساعد	تكاليف وادارية	الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد قسم المحاسبة
٦	د. كرار سليم عبد الزهرة	أستاذ مساعد	محاسبة مالية وتدقيق	جامعة الكوفة / الإدارة والاقتصاد
٧	د. منى كامل حمد	استاذ مساعد	محاسبة مالية	جامعة النهرين_ كلية اقتصاديات الاعمال
٨	د. عمار غازي ابراهيم	استاذ مساعد	محاسبة مالية	جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد
٩	د. طه احمد حسن اردينى	استاذ مساعد	محاسبة مالية وتدقيق	جامعة الموصل/كلية الادارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة

Abstract

The aim of this research is to achieve several goals, the most important of which is a statement of the role of applying and using the Financial Reporting Standard (IFRS) 13 to enhance the quality of financial data by providing accounting information that is fair in portraying the financial statements and determining the impact of financial reports based on the Financial Reporting Standard (IFRS 13) on the accuracy of the information The financial resources provided to the investors, which helps them in issuing their investment decisions, and to achieve the objectives of the research, primary sources have been adopted, represented by books and published reports, references, theoretical and experimental studies, research and periodicals, and secondary sources, by preparing and developing a scientific questionnaire Arbitrated by following the deductive method Previous studies followed the formulation and testing of hypotheses and the analytical and descriptive approach to data collection and analysis. The research used the statistical analysis program (spss) with a statistical analysis of (150) questionnaires, constituting (93.75%) of the preparation of the total distributed questionnaires amounting to (160) questionnaires, where members of the research community were from a group of branches of Iraqi private banks, numbering 6 banks, in addition to investors inside the headquarters of the Iraq Stock Exchange. The research sample was selected from the employees working in those banks and those concerned in the field of research, in addition to investors and businessmen in the Iraq Stock Exchange. The study tested several hypotheses that were It stems from a main hypothesis that “activating measurement at fair value in the financial statements using the Financial Reporting Standard (IFRS13) leads to obtaining more quality financial statements, and this in turn has an impact on supporting and assisting investors in making their decisions.” The research findings showed that there is a positive effect of

measurement Using the Financial Reporting Standard 13 (IFRS) on the quality of the financial data and it is an imperative for it at the present time and in the future in light of the increasing rates of inflation, price changes and rapid technological developments. The financial information obtained as a result of the process of using it is more quality for them, which leads to rationalization and correction in their decisions.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University

College of Administration and Economics - Department of Accounting

Using the Financial Reporting Standard (IFRS) 13 to enhance the quality of financial statements and its reflection in investors' decisions

Master's thesis submitted to

The Council of the College of Administration and Economics - University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in accounting

Submitted by

Ali Hamed Banyan Al-Jubouri

Supervised by

Prof. Dr. Amal Muhammad Salman Al-Tamimi

1444 A.H **Karbala** **2023 A.D**